شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية اللاري على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي

المؤلف

عبدالغفور بن صلاح اللاري

هذا كتاب عبد الغفور صاحب ...

... قاعدة

... لا ...

اذا دخل الغاية في المغاية يكون الى الاسقاط ما وراء

واذا لم يدخل الغاية في المغاية يكون الى المد الحكم قاعدة

... الا ...

من قرء هذا الدعاء قبل الدرس ...

[illegible] بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا

بنور الفهم اللهم فتح علينا ابواب رحمتك

يا ارحم الراحمين يا رب العالمين

والفرق بين المشابهة والمشاكلة ان المشابهة

يقع في المحسوسات وغيرها والمشاكلة يقع في المحسوسات

والفرق بين ماء الموصول ومن الموصول ان ماء الموصول

يستعمل في ذو العقول وغيره ومن الموصول يستعمل

في ذو العقول فقط

بيت

... ...

فداى ... جان ... ...

... ...

قد ... ...

جامعة الملك سعود
King Saud University 1957

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
رقم ٣٧٦٧
العنوان حاشية ... على الفوائد الضيائية ... (الملا)
المؤلف عبد الغفور اللاري - ٩١٢هـ
تاريخ النسخ ١١٨٤هـ
اسم الناسخ ... بن محمد بن ... حاجي
عدد الأوراق ٩٩ ... ١٨ ...
ملاحظات ...

٤١٥ / ل ٩

Copyright © King Saud University

من کتب بهذا الشکل فلیکن به آمین رب العزة

فرکشته و اسفهی زمانا تم وقفه
لاولاده سلمان القرمی
ثم النبدری عفی عنه الباری

الحمد لله وحده وصلی الله علی من لا نبی بعده
الی یوم المعاد محمد وآله الامجاد
اللهم اغفر لکاتبه ولمن نظر فیه
واستفاد منه ولمن دعا له بالمغفرة
فانک انت الغفور الرحیم
وصلی الله علی محمد وآله الطاهرین

copyright © Harvard University

www.cnf

اصل

بو عقدی عقد ایتمشدی نفعی ایچون بدایتده
بو حل حل عقد ایدر بولنمز هیچ نهایتده

مبتلا قصر ایچون بویله روای حزم اعمالی
که زیرا رفع طینی دفع دین بولنماز دیانتده

عمل خلد قلوبین لور دم برگز نور بلکم
سؤال ایدر جواب آره لر سهو وقت ساعتده

سؤال ایدر جواب اتدکده جواب الله لرسانی
نه برخندا ایدر لرکه و لر لرحیا صاحبتده

عبد الله نه بورکلو کورکی کندی کم لوحوک یاره
نوی منصب ترهی دولت بزی هب قور خسارتده

بولندی رضی که سهو وقت بلایا و شدا یتده
بولندی دعا دار اصلا که ایرادی ولایتده

الم یتیم و احن اغبانه بولون
بقل بخه یقا سیین برتار زیارین قیاحتده

بولا رنگ قول اقبالین یزوب شرح ایلیم برکز
بولا شهرت الی یوم القیام آدی شرارتده

سر شکمدن صو ایچن نیغ آه آبدارم دار
قمو جران شمشیر خانم دار سلاحتده

دکیلز جبار ساه مرزوق خلاقز
غنی القلب غنی طبعز سر فراز قناعتده

جلالم بو قدر اما دیجلالم واره رکاخ
بله بو نفسی بو خوی بزی کاه فور حرارتده

مطلسم وهم حل ایچون ه فدی او شتو ایچن
بزه اوتل فدای کبش جان عوه غنا بتده

رفع الله تعالى شأنكم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد قصر الجنس واللام للجنس والاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون قصد الجهول او الكثرة كما يدل عليه تعريف المصدر بين فان عام حمده سبحانه بلا به الاستيعاب كما يلاحظ الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سياس وستايش قوله لله اى للحرى بالحمد لما ينبغى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال واداء النعمين وان الوهم لا يذهب الا ان يجرد بالذكر غيره نوع تعليق كما جرى عليه بالتصريح بالعلية وغيره الاسلوب التى تجب الطباع اليه كون الحمد لمزيد قوله والصلوة اى الرحمة والاضافة اخص نازلة من علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة والنبى فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ وتظهر مما ذكرنا فى النعمة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن المواتقة قوله وعلى آله اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بكسرتين كاكبر واكابر او صحب بكسر فسكون كنهر وانهار وهو على الاول فتحقق صاحب بناء على ما قيل من ان فاعالا يجمع على افعال وهو ظاهر بين باداب الاداب به نكاد ثلثة جمع الجمع الذى ثبت فيما بينهم التادب باداب ولا نصابح بعبثة لغيرهم فى ذلة صلى الله عليه وسلم

قوله فرده اى ما ستيء عليك قوله فوايد جمع فائدة من الافادة بمعنى ايراد ما فيه فائدة ودوشن واز داشتن وحل قوله بحل مشكلات الكافية المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه واما سمى الحق مشكلا لانه يشبه الباطل والكافية للمبالغة او النقل والتاء حينئذ باعتبار الرسالة قوله للمبالغة اى لمبالغة المصنف وليس بمطلق على الاسجاز مع ان الجوز به ذكر توهم التانيث قوله فى المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين ونوجيه بجمع ان للشمس فى اول السرطان اول الحمل فى كل يوم مطلع وهى مائة وثمانون ثم يعود على مطالعها كذلك وكذا احوال المغارب وقد وقع نثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الاقطار فى قوله سبحان رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقى الزمان وكذا ومتشابهان لكل وكذا احوال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله قال قدس سره فى اكثر النسخ المقروة على سره الله فان قلت بقرائن الالحاق بناء او الهاشمى من مخصه فضله فى الخير بسابقة علم ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اى احاطه الله بغفرانه وجعله شاملا له قال فى الناج التغمد كناية عن ستر الذنوب فلا يرد ح فى التجريد او العالم يقصد باضافة الغفران الى مسجانه فاكرناه كما فى قوله تع اسرى بعبده ليلا قوله والسكنة بجوفة جناية بكسر جيم فعل بفتح فسكون فى اكثر النسخ بجوفة الدار وسطها وهى من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعنى جعل الوضيا جناية بسكنى لانه رتبها ونظمها ونظم درر شتى كشيدن جواهر المتعلق لتاليف بعد كلا وتحريره اتحاد المناسبة الرتاما علم ما يتعلق بسلامة الطبع وفى جزء الاستعادة اشارة الى ان بسيط كلا له كالدرة فى البحار والغلاء وانما

وانما قال ذكى ترغيبا لطلبة قوله فى سلك التقرير الى سلك رشته والتقرير قرار والاضافة فى باب اضفتا اشتبه بالتشبيه قوله وسط التحرير السط بكسر السين رشته قرار والتحرير بالتشبيه بتوان والتحرير نقش خط بركاغذ وكراو كتابة والاضافة كاضافة السلك قوله للولوء الوزير اجنبه وكراى دكم بج قوله فضيا الدين كفضيا البيت وسراجه كاذ ضيا بندى يا الدين بمعنى موجب التشبيه قوله ربع خورون وانه رسكين سنه الى التاسع درج ووه خورون قوله لازم لهذا الجمع والتاليف وكالعقد الغائبة اى لازمى الجمع والتاليف لهذا التاليف كالعقد الغائبة التى يكون باعثة فيكون نسبة الغواية اليكن قبل نسبة الى الباعث فيكون نسبة الغواية اليكن بمعنى قوله وما توفيقى الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبى بسنده بوون وفرسندن كوون ونعم الوكيل الوكيل انكه كارى بوى كذارنه وكمنه عطف على جزء وهو حسبى والخصوص محذوف او عطف على حسبى بتضمنه معنى الفعل وخصوص صفة الفعل هو الغير المنعوم فهضما لنفسه بتخييل ان كتابه اى تركه كالجعل كسر الفوه على الكسر بتخييل ان كتابه من حيث ضعف لما من حيث استعماله على كسائر لبنى مرتبة كتب السلف حتى يلزم من ترك النركى النعوم فانهم انما يستحسنون جعل جزء فى طايفتون بر بشانه وما هوفى مرتبة كتبهم لكن بقى توهم ترك الاشتغال بالجديث الدايم على الاتم وهوان ظل امرء فى بال لم يتيسر فيه تحمل الله تعالى فهو اجزم قطع لايتم فرغه بقوله ولا يلزم وحاصله ان تعسر بالنقط سواء كان فى الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاولى ترك الثانى قوله وبداء بتعريف

الكلمة والكلام وبداء بتقسيمها ايضا لان من تتبع تعريفها او تحصيل اقسامها يحصل عنها قوله لا يبحث فى هذا الكتاب عن احوالها اى عن احوال نسبة البها من انها نسبة اليها سواء اثبتت لانفسها او لاف مرها من حيث انها اف مرها وفيه اشارة الى انها قد تعرض الجواز وآخر من حال ان موضوعة الكلمة او الكلام لعدم البحث اقتصاد البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احوالهما اجعالا اغير تكلف قوله فمن لم يعرف اى لم يتصور لم يصح البحث عن احواله المنسوبة اليها من حيث انها منسوبة اليها واثبت وجب تصورها عرفا فالتحصيل ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل التعريف لتوقف تعريف كل شئ على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المتعلم بكسر اللام بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل التعريف لان لام التعريف يشير الى تعريف معنى طلب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب لا يلزم علم متعلم لجواز ان يكون متعلم سامعا غير مخاطب فان التعريف بالقياس اليه يفيد اعلمه بالمعرف وبالقياس الى مخاطبه زيادة اعرفه قوله وقدم الكلمة لكون افراده جزء من افراده الخ اى سواء نظر الى افراده هم او الى مفهومها وجه تقديم فى جانب الكلمة والاخفى ان المتقدم بحسب الوجود خارجا اقدم فى الكتابة توافقت فى التقدم بوجودات الاربعة اعنى الكتبى واللفظى والذهنى وخارجى وان المتقدم بحسب الوجود ذهنى او انتقدم فى الكتابة توافقت فى التقدم الوجودات ما عدى الخارجى الى قوله قبل الكلام فستفان من الكلم اعنى الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا فى الحروف الاصلية وترتيبها كما فى جميع الكتب الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب

او اشهر كما في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كشق ونهق وقد اشار الى بعد
هذا الاستثناء بقوله قيل وقوله لان التأثر انما يناسب لان شبيها بالمخرج تأثير بصعبة الالم
ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لائقة مع ان انما يناسب ان يقال النفس بها
بقرع الصماخ ونقش الصورة في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات
على اي وجه كان من مستتبعات القوة التي هي مدلول الكاف واللام وكيم فان تأثيرها كذلك
لا يخلو عن قوة وشدة فالكلمة والكلام جاريان على القديم في ان تأثيرها للقوة المفهومة
من جوهر تلك الحروف قوله وهو بحرجي الخرج بفتح الجيم حسبكرمان قوله وقد عبر بعضهم الخ
يعني ان هذا كالتنبيه على علة المعتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم فتحتك
السنان شيئا شيئا وعصا ونحوها بغير حد حبس والبه ذهب بجهد لكن لم يستعمل الا
في ما فوق الاثنين قوله بدليل قوله الخ بعضهم الكلم الطيب خاصة لو كان جمعا لوجب التأنيث
وبدليل ان ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع والبه ذهب جماعة كصاحب وتاجر
الخ قوله الكلم الطيب تأول بعضهم الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم
وهو الطيب كالكلمة التوحيد لا يخفى فيجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأويل كما تأول
الرحمة بالاحسان في قولهم ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم واللام فيما نحن
بهذا الوجه بهو مختار لان كلام يقتضي تعريف بعضهم على ما تعريف الجزء النوعي للمنع للعهد
او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي والبيان الخ يعني يكون
اللام لاستغراق والتعريف لبيان الطبيعة فيجيء هي هي فاللام للجنس والطيب

قوله

قوله والتأ للوحدة والقائل ان يمنع ذلك في المنع الكوفي مخصوصا عنه عن عدل في تعريف
الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة وليس بسلم فيجوز التعويل بتجريد
عن تعريف الوحدة كما تجرد في مقام التعريف لسما الجنس عن الوحدة على تقدير وضعها
للقرة كمشرو ليل التأ نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين
قوله والاضافات بينهما هذا جواب عن تعزير التنزل وتسليم ما عداه قوله لجواز ان يقصد
بالوحدة طبيعة كانت لوضاعة او غيرها فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة
التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا وضعت
بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية
ويلزم منه انك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر
قوله والواحد بالعكس يعني ان بين كلمة والوحد تضاد فيجوز ان يجعل كلمة
اصلا والواحد وصفا والعكس قوله اللفظ في اللغة المرمى وري شيء فهم
والكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام كشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو امر اعم مما نحن فيه هذا لا يكون فيه
نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج كثير عن تعريف الكلمة لانا نقول مرادنا بما
باللفظ اللفظ حقيقة او حكما والمراد بارتكاب النقل فيه فيما على ان النحاة لم يريدوا بما
باللفظ الملفوظ به حقيقة او حكما ابتداء فيكون من قبيل
تسمية بسم السيارة من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر

اللام وليس فيه تعدد التقول قوله او بقصد بجعل بمعنى تكلموا فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله لما يتلفظ به والتلفظ كتفعل والباء للتعدية وليس فيه دور لان المتلفظ منشأ اللفظ اللغوي الذي هو الكلام وكذا هو بالتلفظ لاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا في ان مركبة الاعراب كلمة او لا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه بما فكوناه من تخصيص نفع اللفظ وفيه بحث افهام قول او حكما بوضعها لثبت انما فيه تقريبا لتصور اللفظ في الفم قوله او حكما اي تلفظا حكميا وهو كما في بيع المكتوب في الصحاح او وضوعا قال الرضي سمي في الكافية اما قال بوضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبارتهم مشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا لزم كون الاسم واسطة بين الكلمة والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه معنى فالمستعمل في غير ما وضع له كالمجاز ما يصح استعمالا ومن قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركبا قيل انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لان في الاصل مصدر قوله واللفظ اي الملفوظ به كما سبق قوله ليس في معقولة الحرف والصوت الذي اعم منه كما في ولا ادري انه اي معقولة هو قال الصوفي لا يحتاج ان يستتر هو بمحذوف لكن عبر عن محذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل ولم يوضع له وضع لفظ ولم يقل ولم يوضع له لفظ هام به حكما لا يكون مذكورا بعبارة حافظة دالة عليه لكن

جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس هو بلفظ حكما كالسماوي في العطف وتأكيده والابدال عنه وكونه ذا حال لا غير ذلك قوله وكم من لفظ حقيقة او على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمة الهاء اخذ فيها اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق اولان من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنوبات وعلى هذا القياس كلمة الحاجة وكمن فانه يقال على كل من هذين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير لما الشخص ما تكلم به بحقيقة فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا انما يتم فيما ليس غير ملتفت عنه لا وهنا فان اختلفت امم عند هم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا لا عتذار انما يحتاج اليه او اشتمال الكلمة السبابة قبالها وهو بيان لما عليه المحققون او تقصيرا هو في على من الكلمة او ما يظهر في غير الانسان قوله والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين وقف او طريق قوله غير واخذ في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولم لم يدخل فيه لم يخف في تصحيح التعريف الا اعتبار اخراجه بعيد حتى يلزم عليه ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز لا اخراز بالجنس لجواز ان يغير الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوضع اما الاول فظاهر لعدم صدق الكلمة عنده حينئذ على لفظ وانما السبابي قوله لعدم الاستغراق مطابقة الخبر للمبتدأ شروط ثلثة شروط الاستغراق وهاهنا حكم

او بعضه

والاسناد الى الغير الراجع الى المتكلم وحده دون ذوى التذكير والتأنيث كجريج وفرانثقت بهما
التثنية بكسرها قوله الوضع فى اللغة جعل شئ فى حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزا
للفظ قوله تخصيص شئ ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهذه الحمرة وان وتركيبات شئ سواء
كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه والا يدخل فى الموضوع الحرف لان الحرف لا اول لم يقصد
فيه جعل بل قصد يعنى به بتوهم انه مجعول له ان خلت ان كانت الباء داخلة على المقصور
حرج عنه وضع كمر او فى لعدم انحصار معناه فى واحد من كمرة فين لوجوه وضع كلمها
وان كانت داخلة على المقصور عليه حرج وضع كمشترك لعدم انحصاره فى شئ واحد منه
لوجوه وفى كلمها وكما علمت ان كبزا السببى الذى يفيده التخصيص لا يوجد فى كل وضع
فلما يمكن ان يكتب عليه عنه بتجريد التخصيص عن جزئه السببى وبان التخصيص بسبب
الجعل لا بسبب الحكمى وما كان لا وضع فى المشترك وكالفاظ الحمرة او فى قرينة لم يتحقق فى
الا ولى الحمرة لا وضاع الا مجعول الواحد ومجعول له الواحد وبان التخصيص
اضافى لا حقيقى وبانع كل فى الحمرة فين حيث ان من انار جعل فى كل كمرة فى
لا يوجد فى كمرة فى الاخر وان المشترك بسبب كل جعل لا يوجد الا فى معنى واحد ومما
ذكرناه يعلم جوابه عن كشيبة فى كان وضعا عاما ووضع له خاصة قوله بجيث اى
حال كون ذلك الشئ مخصصا بالكسر بكسر الكشيبة التى هى مفعول وشرطية ويخرج
تخصيص حروف المعانى لغرض التركيب قوله فى الطلقة وسع او ضع بغير وضع وفيه
تنبيه على ان الموضوع فى اللغظ وغيره هو الاول لا يرد ما يقال فى اصد

ان خلت الكلية غير صادقة لانه انتظم العلم بالتخصيص اذ الشرط خلفه لا يبعد
كل البعد ان يقال هذا انتظم مراده ومفهوم من العبارة او العبارة ظاهرة فى ان
التخصيص علامة بما ثبت الدلالة وفى مفهوم ان لا يرد الدلالة فى العلم بالعلامة فكان
قال فى اطلقه او اهمه وعلم فى كل التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه
قصد والا التفاته فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع
الفعل لانه اعتبار دلالته على نسبة كالحرف وكذا وضع كاسما الصفة بمعنى الحرف كما
وما كان وضعه عاما ووضع له خاصا كاسما الاشارة والجواب بمنعها كالجواب
عن الحرف قوله واجيب والجواب بان المفهم للازم لا دراك الموضوع فهم بمعنى يوجد
حال وضعه والشبهة فى تحقيقه قبل انتظم القضية لان قوله فى اطلقه الاستغراقية لا تفاته
الجمل وبهذا انتظم ليستغنى له قوله ولا يبعد ان يقال يعنى انه لا حاجة الى تقييد فان الجنبا
فى الاطلاق الكثارة اذا قصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الغلبة قوله بمعنى ما
يقصد شئ وبيراوبه حرى او فعلا او نبا سواء كان بسبب الوضع او لا فدخل فيه
بمعنى المطابق والتضمن والالتزامى وغيرها كما اذا استعمل واراد خصوص
وقال بعضهم بمعنى ما يقصد بصح ان يقصد شئ قوله اسم كان فى احد راجعا
او المجهول او معم رجعى للعلوم او مجهول لا فعلا بصيغة المفعول يجوز ان لا يتغير نقله اليه
فيرتفع فوقه بفعل قوله او بمخفف من تخفيفا غير قياسى والذى حرى على هذا الاستعمال
او مع نصبه لفظ غير الا جانب بمعنى واستعمال الكشوه بمعنى مخفف فيقال بمعنى الكلام

www.alukah.net

وبعبارة واحدة فذكر المعنى بعده في علم تجريده يكون مكررا وتخصيص شئ بدون شرطه ايضا لانها فيه قيل الى الشئ احمر وكل فتركه مستلزم لتركها وبه ذكر المعنى بعده وضع الوضع لان تخصيص شئ لمعنى ان ما يقصد به ذلك شئ هو كوضع واما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع محال يتصور لاشتماله عليه لانه لا حاجة اليه كما قيل او تكلف بتجريده اقرب من جعل كوضع بمعنى الصنع مجازا كما قيل لقربه من تخصيص وشيوع امر التجريد في امثاله وفيه كشف لاضمار بكل فيه جزئي الوضع على ذكر اللفظ فقط عن الصنع ان ما نافع اللفظ الا الصنع فلا فائدة في ذكره الا متعلقه به فقول المعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل ولكن ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف الهجائية اي حروف تهجيه باسمها كالف باء تاء او هي حروف المعاني بقرينة الحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيجب ان ما خوذ من عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس المراد ان في كل لفظ بعض التركيب الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله اي الالفاظ مخصوصة اي مشخصة وجه انها مشخصة سواء كان في انفسها مفردة او مركبة وهو كذلك لان النقوش الاول انما تجب على تركيبها قوله حال او مركبة قوله فليس بشاكل اي غير منتظم رفع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او مركبة قوله حالا بدل جزئي لفظ فان جهة ان جزئيته اللفظ تنفع صبيان باطن حال كونه على شخص انسان مفرد لانه ليس بحالة لكن تتحقق الا باعتبار وضعه العلمي وجزئيته بهذا الاعتبار لا يدل على وضع المعنى قوله وقد يتوهم ان اللفظ

كوضع

موضوع الخ وهو كذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما في معنى الموصوفية وعلقت به معنى قصد بها ما في صيغة فعل او غيرها فهم شئ في عرف اللغة ان وكل شئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق فكل المعنى به لا سببية واما قال يوهم ان كل حالة تقتضيه اقتضاء بيانا للواقع وجه اوهامها قوله كما يجب في مثل قتيل وهو مجاز بطريق ذكر المرفقة في الجزء قوله وصح حالا بدل جزئي على جزء فعلا من حيث ان لا بدل جزئي على جزء معناه كمفهوم من كلام شيخ عرفي ان لا فراده صفة للفظ عند المنطقين وصفة للصيغ عند اهل اللغة وكل مشهور ان لا فراده في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للصيغ قوله وكان الكلمة فيه التنبيه وكان الكلمة ايضا في تقديم الوضع على لا فراده او كانه لا حسن لاعتبار كل فراده الا بعد اعتبار الدلالة او يستلزمها وهو كوضع قوله حيث اني بصيغة اضع فاستعمل صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلا انه حال فهو متكلم في وضعه الا حين لو كان حالة لكان يجيء كما في ضربته قائما زيدا فعلنا لانهم لزموه لكل عند الكل فان جعلهم يراعون مرتبة الحال وهي انه متاخر عن كل عامل ومعمول به ولكن سلمنا فذكر انه لم يكن قرينة دالة على تعيين في كل وقد تحققت هنا لان لا فراد صفة للفظ بالذات او اذا تقدم صنع على تقدم جعل حالا عاملا به والاخفاء في ان لا فراد صنع يؤول الى لا فراد اللفظ قوله او في صنع تبع كذا رحمين في تجويز الحال عن المضاف اليه في غير مواضع سيذكره لا يجوز لكن حالا عند تقدم عليه لان صاحب الحال مجرورا فان تقديرها عليه ممنوع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام بعضهم في الاشباع قوله فانه مفعول للفعل والام واسطة في كون مفعولا وهو حال فاحتج عاملي الحال وصاحبها فحال مجرور لان مركبة لان الفا

ط

ثم قوله لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال

فلا يجوز ما قيل ان العامل عامل الحال وضع وعامل وضع فرق فلم يتحد عامل الحال وصاحبها مع ان شرط وقوع الحال حالا عنه

عفى الله عنه

حيث ان هذا الاتيان لا يدل الا على تقدم الزمان لا على تقدم الرتبي الذي هو مقصوده الا ان يقال ان الرتبي يستلزم الزماني فاستعمل ما يدل على الملزوم في لازمه فتدبر

www.alukah.net

موضوعة بالوضع النوعي كما شرنا اليه فخرج بقيد عن هذه الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا
فان لام التعريف والتنوين حرفان لمعاني اتفاقية واما التاء التأنيث فمتحركة نحو الفا
وبالنسبة وعلى هذا التثنية والجمع بسلامة ومكسرا فذهب الشيخ الرضي وجماعة
الى انها ايضا حروف لمعاني وذهب جماعة الى انها ليست حروفا لمعاني وجعلوا مجموع
الصيغة والاعراب بمنزلة مضمونه الا ان تكرار الالف لما كانت بزيادة تكرر في تثنية الاسم
اليها كانت الطلب الاسمين استعمل وتطاوعة الالف انفعل فخ واعرب باعراب
واحد كان اجراء بالاعراب بمنع بشيء كركة الاعرابية وكبانية وكي هذا لم يعتبر لكل
فرد من هاته الامثلة فان كرر في اخر فاته لم يستحق بسببه الاعراب بل البناء
المستحق للاعراب بهو قايم فجعل مجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها والبقي ان
هذا ظاهر في فاته وبعري وجمع وحمراء ودون الرجل ورجلا ومثنى وجمع ومؤنث
فان الحرف في الاول ليس الا جزء الثاني وفي الثاني جزء الاول وكذا في اخر جزئين فلا علاقة
التثنية والجمع فيهما اعرابه بالجملة وفيه تأمل فخ انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه باعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي والمقتضي
في كلمة واحدة في الحالين واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع كما في
وهو باعتبار كونه سابقة كلمتان وقال صاحب اللباب ان الاعراب اخر مجموع كما في
ضابط شرعا وما كان اخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الخارج كما ظهر
اعرابه ما بعد غيره في الاشتاء فخ الغير فليس بعيد الا على الاعراب واحد فخ ولا يخفى الخ

اعلم

اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتقصي باعراب فاهمال جانب اللفظ
وتكميل الجانب بمعنى لا يلايم وكي الغرض ولا يخفى ان وكي الاهمال لا يجري في كل فايد
لشدة الاحتياج بلفظ واحد بل فيما اعرب باعراب بالكلمة الواحدة فخ فانه لا يجي
لفظ واحدة هكذا فاذا قلوه وقيل انه ان اريد باللفظ او في فايطلق على اللفظ كمثرة
الاستعمال لم يدخل في التعريف الا مدة الكلمات وان اريد مال نوع واحدة لم يخرج
عنه مثل عبدك علما وان اريد خصوص واحدة فلا يدل اللفظ على ان فلت اللفظ
للمرة ومفهوم فلت فاتكلم بكذا الا ان يقال المراد بالمرة فاتكلم بمرة وليس في
ما يصح ان يتكلم بمرتين فخرج عنها بقوله على الاشتمال على كلمتين يصح ان يتكلم
بهما مرتين فخ وبقي فايته وبعري الاقوال واخلاق ساهي وفي فخ فان لا يلزم
كون كل بعيد يفهم منه شيء اخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل
جاعل وطبيعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حال لها و
عقلية ان كانت بغير وكي فخ لان لفظ ميزان مجموع فروا كبرا غافية به او
لوسيع ويزيد زيد حال سماعه لم يظهر له حال او لم يتغير كما قال السيد في سره
فان وجوه الالفاظ يعلم بالمشاهدة لا عن اللفظ فخ اي فتقر الى هذا فهم السر
في تثنية التقسيم تباين احوال الاقسام واختلافها بالماهية وصورة الكلام فخ
فحصرة فهم السكوتي في عرض بيان فهم ويتعلق به فخ لانه قيل هذا الحصر عقلي
ونوجيه انه في قوة تقسيم كل منها اي بيان النفي والاثبات كما يرشد اليه

ل بانتفاء الاثر عن مؤثر تام ليس على ما ينبغي عطف

وان ابيت عن ان يقع النظر الا قطعيا فليس لشك الا قسم مفهوما بحصر سوى
ما اخرجه التقسيم قوله اما ان صحتها قبل التقدير بهكذا الان حالها او ولا تها اولا تها اما
فلانه لا يخلو ان تقدير مشروح ما ينبغي الطبع السليم غاية القبول اما التقدير كمال او
الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل و
يستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحكم على الثاني لان حال الكلمة لا تخبر
في الدلالة وعدمها وهو لا اقربا يصح على عدم كما لا يخفى عليها مع ان الضرورة الى وقت الى
التقدير انما تنافي تقدم الثاني فلا يليق الا التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الالف فيجاب
ما اقتضاه رياوة ان وكذا حصل ان يدل بعض الدال قال السيد قدس سره التقدير في هذا
المقام فيه على ما حكموا به من ان العمل مع ان في تاويل بالمصدر ولو وضع بها في مصدر
بدا احتاج الى ما حكم لكن النظر الى معنى يقتضي ان لا يبقى في معنى مصدر وضعت ولا يخلوا
عن حدة قوله في غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى وتركب بها قوله الثاني الحرف في بعض
لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني الحرف والاول اما كذا
او كذا معطوفا عليه بالواو ولكن ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا القول
في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الا لطرف يقال حرف الوادي
اي طرفه اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقبل او في جانب من الكلام لانه قد
يقع جزءا له كزيد لا جرم ان يقترن فلكل معنى ان يكون عليه بنفسها في الفهم
عنها ما اعتبر اقترانه في الفهم عن عدوه العمل ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق

كتب بعد او ما يكون بينه وبين الزمان تراخ في الفهم كضارب امس وما يقع
بعد ما لكن لا يكون زمانها عن كلمة كما اذا اتفق في فهم ضارب فهم الزمان قوله ما فوق
في السمو اي سمي اسما حال كونه ما فوقه في السمو واصل سمو بحركة الباء حذفت
الواو ثم نقل حركة الباء الساكن ما قبلها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء
بالساكن قوله لاشتماله على اخويه ولانه يرفع بمسمى قوله وقيل في الكلم وهو فعلها في
سمي وجمع على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعل وسم وجمع اسماء وارتكاب القلب
بعيد قوله لتفرد الفعل فتكون نسبة الدال بالاسم كالاول قال وقد علم الواو للاعتراض
لتنبيه من لا يجوز بالاشارة او للعطف على الحيرة اليها او للعطف على علم بالاحضار
الذي افاده الموصول اي علم احضار كلمة وقد علم بذلك توجيه وعلى هذا التقدير يحتمل
ان يكون لها او للحال قوله بذلك الثاني للاستعانة وضع اسم الاشارة موضع ضمير زيادة
التمكن في التعيين وكمال الكشف واحضاره ذلك ومن هذا اشارة الى استحقاق
التعظيم بحرمة قوله هو كل واحد منها اضافة اي الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها
واضافة كل ايضا الى واحد بمعنى اللام لكنه يمنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث
الاضافة فزاد لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة اختصاص
الذي هو اول اللام كيوم قوله وليس حرف اما بحذف بها اي في هذا المعنى فان احد عشر
هو حرف عطف جامع كما في او في هذا المعنى لان حكمه في ما به الاشتراك وما به الامتياز
لا يستلزم ان يكون حد ما بل الرسم قوله والله ورسوله كما ورد في اللغة اللعين فيه

خبر كثير عند العرب فاريد به الكثير مجازا فيقال في الام لاوزره اى كثير خيره وشره
لله وزره وقال العرب اذا عظم اشياء نسبوه الى الدسجا نه فصدوا الى ان غيره
لا يقدر عظمه والام للتعجب والرد اللبس ومعنى تعجبوا ان يجب ام ربته به كما فاق العلم
او كثرة لا غير فان كل ذى صفة اكمل منه قوله الكلام لم يعطف على كاسبق لانه محصور فم
فالكلام مبتدء به لانه ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلاما كما عطى اعطاء
مع انه فى الاصل ما يعطى قوله لفظ نحن نقضن تقضن لكل جزئية قوله اى يكون كلواحد منها
فى نقض فان التثنية اضفا العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو صحت الثانى لما
لم يحتج الى هذا التاويل لان المتقضن بالكسر مجموع الكلمتين وكلاسناد ومتقضن
مجموع الكلمتين ولو صحت بمعنى صح احتج الى تاويل بان يقال المتقضن بالفتح كل واحد
من اجزاء المتقض ولا يخفى ان هذا التاويل مبنى على حمل كلمة جزاء للكلام ويلزم ح ان لا يكون
الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يحمل جزاء له كما فى شرح احتج الى الثانى قوله فلا
يلزم اتحاده هنا فيجاب اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط قوله اى تقضا حاصلا بسبب الاسناد
ويجوز ان يكون الثانى للالصاق اى تقضا ملتصقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى
الكلمتين الى ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله فتبعته اى
حكم الكلى فكل ما يصح ويقع مقوله وقع مقوله لا يقال يخرج عنه الاسناد الذى فى الجملة
الشرطية لان شرطية جزاء على زعم جمهور النحاة لان الاسناد جزء
فمقوله الاسم وقال والا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم ولو جعل الرابطة

بين

وستقف فيه اما اذا لم يكن كذلك فمجاز اخبارا كان او غيره ولوقوع التنوين له والالفاظ كلها
سواء لا قوام في قولك مثلا يقول هو من حرف جر وضرب فعل ماض وجملة محل
قوله اعلم ان كلام بمعنى ظاهر فان نحو ضربت زيدا ماض بالمجموع كلام لا يخفى انه يلزم عليه
ارتكاب تعقف افراد من كلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جزء قضية
فان الكلام هو جواب القسم وجملة تضمنه للتأكيد او شرطا فان كلام هو جزاء
على رأيهم واما على التحقيق فليس شئ من شرط وجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
قوله بحيث الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة كما هو مقتضاه بذاته
قوله وذلك الكلام اسناد بذلك الى الكلام لان التعريف الى التقسيم اولى الاسناد كما قيل
لان الكلام مسوق للكلام وبعده ولان مدلوله لا يتأتى بمغايرة الا التقسيم الكلام بعد
تعريفه وانما عرج فيه باداة اخر للعناية بشأنها اخر لان التركيب العقلي فيه التأخير
برتبة اربعة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك مثل قبل تحقق الام في ضمن
اخاه فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف واما قدم هذا القسم لاستحقاق فرتبته
للتقديم قوله او في ضمن اسم اما قدم الاسم على الفعل مع ان اسناده الى الجملة الفعلية
لاستحقاق الاسم للتقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ فغير موافق
للاكثر للواقع لتقديم الفعل على الفاعل قوله بتقدير اداة عوا المنقول الا الاسناد قبل
التغيير او بعده لم قوله اي كلمة والا فظرف التعريف هو كلمة والمراد الاربع
والقرينة على ذلك جعل الاسم قوله كلمة قوله كائن في نفسه جعل صفة لمعنى سواء

رجع ضميره الى الحرف لما ما اولى معنى ولم يجعل ظرفا لغوى بل اوحال من ضميره حتى تكون
معناه على الاولى ما دال بنفسه او في حدذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حدذاته
لان في جعل في بمعنى كما ذهب اليه بعض المحققين رد بما غير مشهور في كتب العربية والا الالة
لو صحت غير ثابتة للفظ في حدذاته بل هي ثابتة له بالغير على ما الواضع مع ان
حتى على معاني مبنية على قصور في الدلالة اي في دلالة الحرف ولا قصور الا في معنى
لاصطلاح تقصوره او التعاقب الى الغير وذلك لاصطلاح خصائص الوضع لكن يقف على الدلالة
وبالوضع لم يشبه حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكذا ما نحن فيه لا حاجة في تفهمها الى خصية كتصور
مرجع في غير الغائبة والمخاطب والتكلم في غير المخاطب والمتكلم والاسناد وغيرها وكذا
وباطلاق توقف فهم الحسي على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة
لما لا يستلزم ذلك القصور توقف على العامل والفاعل فسماه ان يجعل في مع باعتبار في
نفسه ملحوظا في حدذاته لا في ضمن غيره كما في معاملة كتوكل الدار في نفسها اي الدار
الملحوظ في حدذاتها او ملحوظ في حدذاتها او ينسب اليها بهذا الحكم في حدذاتها
لا باعتبار ما هو خارج عنها فتكون ما في وسطه كبلد او قرية بمنزلة النفي فاعلم
عليه الشيخ الرضي بان قولهم في صار كون على معنى في غير ما نقيض قولهم على معنى
في نفسه بما في معاملة فوكل في الدار في نفسها كذا في الدار في غير ما قيل بما
لا في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس مقصودهم ان في هو في في نفسه بل هو في معنى
لفظ

واحد بل لا يتصور ذلك لان كون الشيء ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف
الواو فانها غير حاجبة لان نسبة الغير في نحو زيد وعمرو واكرمت زيدا وعمرا بالعطف
التشبيه بينهما باعتبار تكرر تارة وعدم اعتباره اخرى وان اعتبار قوله كما في الخارج
موجوده الخ كما ان وجوده في الخارج غير فيكون وضعا لامر تابع له وقد لا يكون كذلك كوجوده
في الذهن فيكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
وبظهر منه وجه اخر لاستعمال لفظ في وهو ان ما سبق بمعنى كما في التابع لامر عرض للمعنى
في وجوده كما يجب ان ينسب اليه ذلك الامر بلفظ في كما ينسب العرض الى محله بلفظ في
وبمعنى مستقل كما في الجوهر صح ان يقال ان كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره قوله واذ الملاحظة غيره بهذا المعنى
وكما ان بالغير هو متعلق قوله فلا يصلح شيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو
ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في الدلالة تفسير لتعلق لقوله مستقلا بالمفهومية يعني
غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الا بتبعه اما بوجود وهو شيء
ما مفهوم من لفظ الا بتداء وفي كان وكل متعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفت بالتبع
لكنه في الثلثة هذه بخلاف ما لو كان ملتفت بالذات فانه لا يوجد في مرة كما متعلقة بغير
كلمة اخرى ليدل عليه قوله لا حاجة في الدلالة عليه مرة اخرى كما ذكرنا قوله وهذا هو كما
عنوانهم يعني ان ليس مرادهم بكون معنى في نفسه كلمة ان يدل لفظ معنى جعلوا
الكلام عن شيء وعن وصف الحرف فيه بل معناه انها اذا استعملت وجدت لا في شيء بحيث

استقل

انتقل فهما معنى الية فكانت قالت كلمة كذا فان انتقل بما فيه قيل ان معنى في نفسه كلمة
ودليل من ان الحرف في معنى كما ثناني غيره فمعناه انه اذا استعمل ووجد ادرك في ذهن السامع
لم ينتقل هو بمعنى قائم بالحرف كظرف حال فلا يقال معناه فعيل يقال ان في غيره اي به
يظهر من حيث هو حالة بين السير والبقرة لان من حيث هو هو ليس هو معنى قائم بالسير
بالخياس الى البقرة قوله وجعل حالة لتعرف حالها اي لتعرف نفسها لان من حيث
هو هو ليس في حيثية ان حال للطرفين ومن منسوبا بها قوله كان معنى غير مستقل بالمفهوم
اي معنى ملتفت بالتبع قوله لا يمكن ان ينتقل الا بذكر اما لا يمكن ان يلتفت الى التابع
الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل الشيء بخصوصه بخصوصه بالبديهة
بدون تعقل الطرفين بخصوصهما وذلك لان التعقل لا يمكن الا بذكر متعلق هو بالكون ملتفت
بالذات والعموم وضع من فان كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهو
خلاف ما وضع له بحسب الموضوع كتعقل مرجع ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم وكما
في اسم الاشارة لا غير قوله لكل ذكر المتعلق في حرف بمنزلة الضمائر قوله والفرق موضوعة
لكل واحد من جزئياته لان الوضع لا يتعلق الا في جزئياته ويعلم الوضع بالاستعمال والعقل بانه
في الحقيقة لما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك جزئياته اضافية لا حقيقة كما قيل
لانها خصيصة لمفهوم الابتداء ولو خطب تبعا واثبات الاخر اولا كما شاهد عليه اللفظ
ايضا انما يجوز ان يلاحظ قصدا لكن لا يبقى في معنى حرف فما قيل ان معنى من ليس جزئيات
الابتداء بل الابتداء من لوازمه وان في نفسه يأبى عن الالتفاتة اليه قصدا فما اذا اخرته

بالان جزئيات

يتعقل

كيفية بيانه

سواء علمت وعلمت ايضا ان كينونة الشيء في غيره وبالعكس اوفي كلتا هما عدم الاستقلال
بالمفهومية قوله ظاهرة في بعض الاخبار اي كون الشيء ملحوظا في نفسه وذلك لقرينة ترجيح دورة
العبارة الا ما هو كما هو ويشهد له ما سيجيء من الاشارة الى ان ما عرف عن الظاهر بارجاع الضمير الا ما كما في عبارة هذا الكتاب بعدم
صحة قوله الخ قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك
لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف ولا اخبار يصح انه لازمة للظرفية لانا نقول
المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به او اخذه في صدقه ولا يصح في استقلال التسا
الحكم عليه او به ما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءا مدلول ما يدل عليه بكلمة او خارجا
عنه كالظرفية المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن
لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان يستعمر تلك الالفاظ في معنوها
الكلية وان يستفاد كخصوصية من الاضافة كل حرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
في مطلقه وان يستفاد كخصوصية من خصوصية والاصح الاخبار عنها كما
يصح الاخبار عن ابتداء السير بمجرة وفيه تامل قوله باعتبار معنى التقضي يعني انه اخذ بما يشمل
ما يشمل معنى التقضي فيدخل فيه الفعل وكما يخرج الحرف بقوله غير مقترن ولو اراد
معنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله
غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا ان فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة
امرها كافية مؤنة التعبير قوله وهو صفة بعد صفة او حال بعد وهو بعيد قوله واعراه

بعدم

بعدم الاقتران اي عراه بعدم معنى مستقل ان يكون ذلك والعدم بحسب الوضع الاول
اي الوضع لكل ما يستقل سواء وذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فخرج به ما
يشكر على ان معناها العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والعدم عنها بحسب
الوضع الاول وذلك وان وضع الفعل وهو خرج ايضا الاسماء الافعال لان معانيها الغير
باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة باحد الازمنة والعدم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافي او جاري او مجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال الخمسة
فان الزمان لان معانيها وهي فانية عن الزمان مقترن باحد الازمنة فوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انسانية وتلك المعاني لا تنسلخ ابدا
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان عراه لما كان اقتران
المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا جامدا
صفة الانسان وهو بحسب الاول مقترن ولكن ان تقول عراه بعدم الاقتران عدم
اقتران المستقل بحسب اصل الوضع فيدخل فيه يزيد ويشكر على ان لازمها بحسب الوضع
الاصلي غير مقترن باحد الازمنة وهو خرج ايضا الاسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء
المعاني الطلبية وحينئذ يكون الحكي بكونها بحسب الوضع مثلا بناء على التغليب فان بحسب
هذا الوضع فيكون مركبا وخرج عنه الافعال الخمسة عن الزمان بناء على ان لا
وضع لها بازاء المعاني الانسانية وما كان الفعل بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني
التبعية ولا افعال الخمسة في المعاني الانسانية بعيد غير مرضي للعلم كما يتضح ظاهر

عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يكتب الضاد شبه الصاد الافعالي بانها يختص بها الافعال
الخ لو خطت هذه الافعال وبانها موضوعة للافعال او اصطلاحية لا لعلة بانها قال الشيخ
الرضي الفرق اضيع اي كما لعل ربما يقول هبنا انه لم يخطر ببالنا لفظ السكت قوله فدخل
فيه اسماء الافعال الخ جعلهم علة ان قالوا انها ليست بافعال مما لغتين الافعال صيغة وقبوله
علامة الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو
زيد فانه يستعمل بمعنى زكور وبمعنى زيدا وهو بمعنى زاد وهاء رفث تصغير ترخيم
اي ارفث رفثا ولو كان صغيرا قليلا قوله او غير صريح اي لم يثبت استعمال مصدر اكف بشيء
ان يكون مصدرا ويشبه ان يكون اصلها اكفاء والمناسبة بينهما وزنا والا فهما باعتبار المادة
فكور وبمعنى زيد قوله على وزن فوعاة اصل بهيرتا بهيرة لغوية قال في شرح الوجاز
نقوفي اي تصيح فوعاة وفيعاة على فعلل وفعلل وفعلا قوله نحو اما كل زيدا اي تقدم
وعليك زيدا اي الزمه قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل لانه للحال
حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله وهو خاصه ضمير تقدم للاهتمام به او للتعظيم
او للابتداء كما قال صاحب الكشاف في خواتيم سورة الناس في بقول اناسا والا يبعد ان
يقال نعم ان اكثر ما اقول فيه هكذا قوله بصيغة جمع الكثرة على الكثرة الخ بخلاف
العشرة فانه انما تبلغ قريبا من الثلثين قوله وجمع التعجيبة بغير تاء وهو لها
على ما به فلو وقف على فعوزة لكانت ابدائية اتفاقية بسبب علمية فوكل هذا فانه
الناس الانسان او بعض الناس لما يقال بعضهم انه لو لم يأت عن لكان الحكم صحيحا
او نظم
لكنه

فلو جمع على المذكور لم يسمع شرة لانه فعل فجمع على فعل
الذي على العلم وهو غير جائز كما لا يجوز ان يقال الحمر للحمار

لكنه عارض التنبيه بانه لا يجمع لان مرتبة اقل الجمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم
لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة الكثرة اول فرق بينه وبين جمع
في جانب القلة وبين سلم كثيرا ما يقوم كل منهما مقام الاخر فذلك في غير محل
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تعريف ما يكشف حقيقته وتميزه عن جميع
وانما لم يقل ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان النسبة بين جميع المعرف
ولم يعرفي باضافته فيه ولم يتعرض عن كون التعريف باسم لان المقصود افادة ما
عن بعضها عاما وهو كذلك والعرض العام وكان تخصيص لفظة فانا نرجح
المحمول بسيادة الحال ولا يخفى ان اضافته لو كانت بالمعنى الظرفي كما هو ظاهر
اللام واطلاق الشارح عليه يؤيده لفظ احد لكان علامة كوارة فيها فيصل قوله
الشهورة وهي قولهم ابتداء وارادة اشتق قوله وصول الام اي لام باعتبار
وصولها واتصالها قال وكل لان اتصاله وربما الحكم بالاتصال ان يكون كذلك بحسب
الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها وبتوسيطها قوله اي لام التعريف احترز عن لام
الام فيعمل ولام الابتداء فكان لام فيها بدل فيه اضافة الى او للعهد كما رجح
او للذهن والتعيين للواقع لا بيان ما استعمل اللفظ فيه لكان مستعملا
للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وسلما ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له
لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان العامل للنداء ليس الا يفعل لا شيء قوله في فعل
قوله عليه السلام في جواب جبريل قال ام ابو اصيام في السفر به لعدم شهرة

www.alukah.net

واختصاص ببعض اللغات والجواز ان يقال ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل
من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف اوفي
اختياره اللام على الالف واللام هذه اشارة الى وجه ما لان نقيض التعريف هو التنكير
ودليله حرف ساكن وكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدلالة ويتوافق
الدليلان قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر مواضعها
لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله اي انها ال كهل وايضا لو لم يكن كهل
كان المناسب كسر الهمزة وفيه ان عذره قد سبق الى انها الهمزة تخفيفه شيوع
حذفها في الوصل [illegible] لا تحذف لان التعيين نعم سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن
بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد
به معناه فهي لتعيين المعنى المستعمل منحصرة في الجنس والعهد لان اللام مطلقا فانها
قد يدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على حروف
بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوا وفيه انه ان اريد بالمطابقة
بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل اللام على الاسم المستعمل في معناه المجازي وليس
كذلك ولو اريد بها دلالة غير [illegible] لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد
عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال ان هذا التعليل وان اقتضى
جواز دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف
الاسم فان حالته مقتضية او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله ولا لكل سائر
الخواص

قوله وهي اللام ح

تصحيفه

16

الخواص بحث اعلم ان تحقق الخواص كما انها ليست مسلمة ليست اكثرها خاصة حقيقية
بل اضافية لوجوه [illegible] غير الاسم [illegible] معناه نعم اذا اريد به معنى لا يوجد في الحرف
فهو بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم ان اختيار هذه الخمس لان كلا منها منشأ
لخواص كثيرة فان اللام منشأ لانواع التعريف والجر منشأ لاختصاص حروف الجر
[illegible] والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه
مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا
[illegible] وحالا ومفعولا وتمييزا وايضا لتلك الخواص نكت ومزايا كثيرة عجيبة في علم المعاني
لا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اي الجار كما هو الظاهر الدال على
الاضافة اليه [illegible] يكون معطوفا على اللام لفظا او محلا ولو اريد بالجر معناه المصدري لكان عطف
على دخول اللام وقدم على التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين اللام
[illegible] التنافي لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنهما في الوجود واما تقديم
اللام عليهما فلان [illegible] واما تقديم التنوين على ما بقي فلانه لفظي وما بقي ظاهر
في المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه جزء
الكلام [illegible] خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى
الفعل الى الاسم ويقصد الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة المعنوية اي اما الجر
الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان
فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يخص بيان للمبالغة بانها
للمعنى

فعلى هذا يكون الاضافة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة ح
قوله ويقصد الاول اي التعبير الاول حرف الجر لان معناه
حرف اثره الجزم فقط لا حرف يجزم معنى الفعل الى الاسم
لانه لا معنى له وفيه نظر لانه يمكن ان يقال معنى حرف
حرف يجزم الفعل [illegible] رحمه الله عليه

www.alukah.net

تصورة على وجهين احدهما ان يخص بقسم مقابل للاسم وهو الذى يخص بالاضافة
بخصوصه وهو الفعل بل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
لان يضاف اليه شئ وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله واجراه بقوله
الشئ مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا فالحكم عكس
الفائدة وتوجيهه فكان ان يخاطب فيذكر ويراد به المخصوص بنوع خصوص كل
والانسان لان النوع كاسم مطلقه وفائدة هذا الوجه انه احضر ان يقال كون هذا
الشئ مسندا اليه ان لم يعرض فيه حالا وخل له باقتضائه وهو شئ وان
الحكم متعلق بالمضاف فيعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال فى علامة الرجل
انها اللحية مضافة اليه تختلف به فالاضافة لتكميله الحكم فكذا يقول ههنا ان معناه
فى خواصها اسناده الى شئ وذلك الشئ هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق
حتى يكون الحكم بعده سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف
اليه او بعده والعقل يرجع الضمير الى الشئ المذكور فى الطباع او الى اللفظ بعينه
قوله لان الفعل يعنى ان العرب لاحظت فى الفعل منسوبا الى امر مرتبط به لا غير
بخلاف فى الاسم فانها لاحظته مع احد وجهى المنسوب الى الشئ او المنسوب اليه الشئ
فلذا كان صالحا للمقابلين قوله فى التوزيع والتخصيص اجراه بالتخصيص تعليل
لاشتراك لا فراده لا جراه بالفعل الا الطبيعة فلا يفيد التخصيص وفيه تأمل لما اراد
ان يقول ضرب اليوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص

ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار فى الفعل كخصصته بالظرف واما ان قلت
جريانه باعتبار معناه مرتبا على المصدرى وهو معنى اسمى فلم يوجد الا
فى الاسم قلنا المعنى المصدرى سواء كان فى ضمن المصدر او الفعل صالح لذلك التعميم
وكيف ومعنى المصدرى يحمل عليه بالفعل واضحا لوضوح ذلك لم يجمع التقصر
الذى يجوز بزيد فان الرابط يحمل الباء التى هى ظاهر ورد زيد قوله
والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى اخوته
واما الحسن كوجه فمحمول على طرح اللباب قوله واذا فرضنا الاضافة يكون الشئ
مضافا اى لا بعض ما يتعلق به المضاف اليه جميعا وانما لم يجعل فى معانيه كون الشئ
مضافا اليه اولا ليدل على تغاير المضاف اليه والعطف على الاسناد بعيد والعقل قد
سره فالاضافة بتقدير حرف جر مطلقا ولان المصدر وحده عبارة عن الفصل بين نسبتين
لاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يفيد فى اخواتها الا انه لم يسر به الاضافة مطلقا
فان اسمها الرفان يضاف الى الفعل وانما اراد اضافة اذا او اذ الجر فيه لاضافة لانها انما يضاف بتأويل المصدر اتم
فلا شبهة فى ان بين اضافتين حالة تغاير تارة الى الظرف وتارة الى الفعل
فلا يدعى انها يجوزان بتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظ الاضافة
موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك هى مجاز فيه وحمل جميع
على اراد تها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل اوجز اشارة الى اختلاف
القولين فذهب بعضهم الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثانى قال الشيخ الرضى

الظاهر ان المضاف اليه لفظا في كليهما يوم قم وفي بعض النسخ المضاف وهو
خطأ لان المضاف قوله اتيك زمان الحجاج كما مر بيان المضاف اليه والعامل فيه المضاف
وهو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وقد يقال هذا بناء على ان المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضيا لديه فانه قال بعد هذا واختصاصه فان الجر لازم للاضافة اليه
واختصاصه لازم يستلزم لاختصاصه الملزوم وليس كذلك قول المصنف ما سيأتي المضاف
اليه كل اسم والا فمعنى الفعل كما ذكرناه يأتي عن المضاف اليه كما يأتي عن المضاف اليه
قال الشيخ الرضي قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر دون المضاف مع خلو الفعل
في التعريف كقولك يوم قم زيد كان او البارد واحد ان فلا اعني حين هذا القول
ويجيء مثله في كلامهم قوله وهو معرب فمن الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الخفاء وهو
مجازا ظهار المعاني وازالة خفاء الالتباس او من اعربة الكلام او اصلحت الاعراب فيها
والوجه كلها هو الاخير لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب تتبعض فيه لان القياس معرب
بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ هيئة منه لجاز ان يكون اسم مكان
لاضافة ثم يكون القياس ما ذكره قوله وفي في البناء فيه اقرار وعدم التعريف فكذلك
لان شبهه صوغ في قالب هيئة لا يتغير بالبناء قوله فالمعرب كما هو موصوف بالتغير
والمصحح لدخول الفاء هو صوغه للتغيير على الحد المذكور فكذلك الحد المذكور
قوله الذي هو فسخ الاسم يعني ان لام الواحد على هذا الاسم للعهد والاشارة الى الحد
الذي هو الاسم المعرب وذلك لان ذكر احوال الاسم واف قوله اي الاسم تعريف للقسم

King Saud University
Copyright © King Saud University
نسخة الألوكة
www.alukah.net

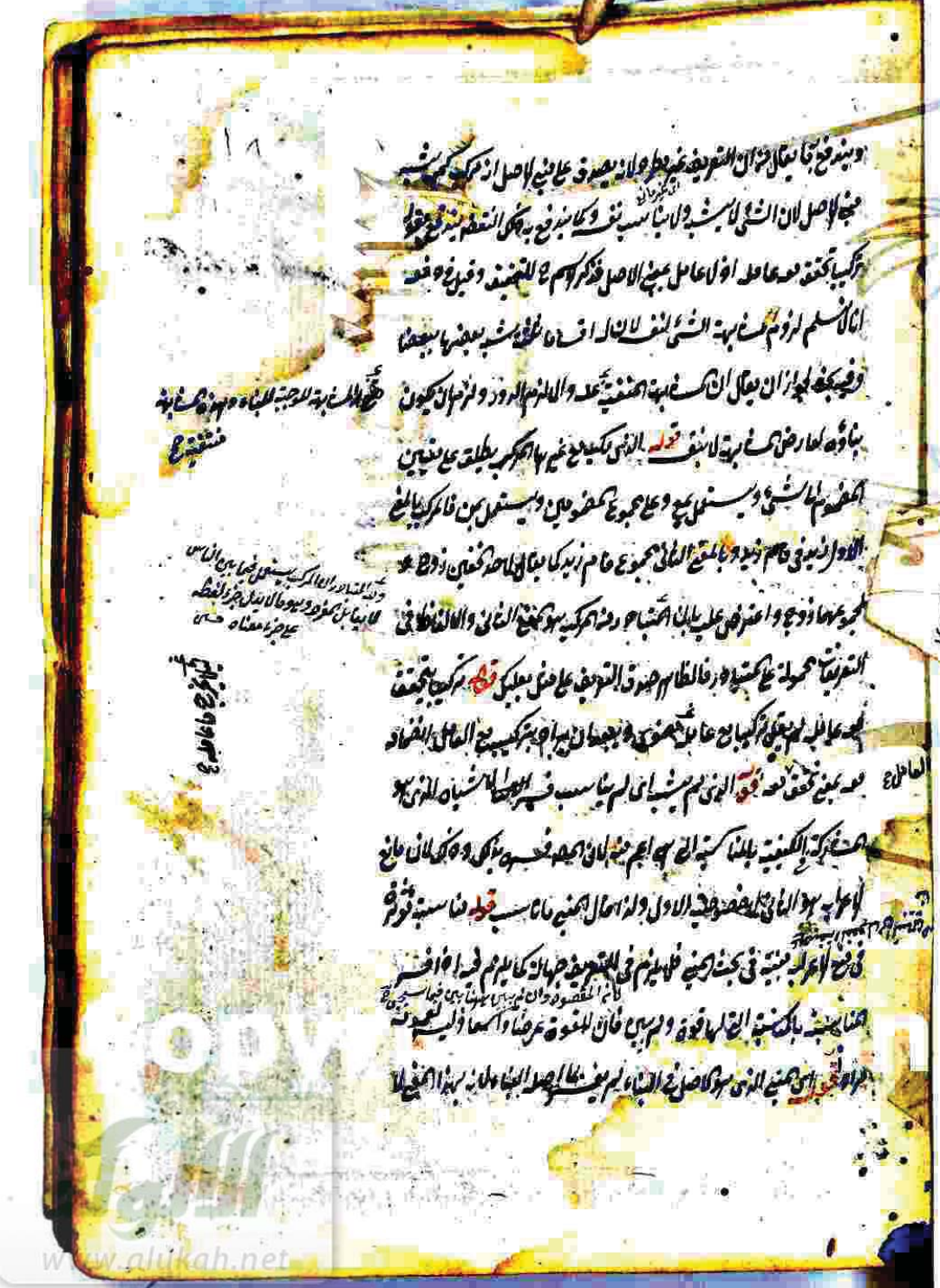

للنحو في البنية لان جميع افعال البناء وانما الاعراب عرضا بعارض ما نابه بالاسم والفعل
عرف العبارة عن الظاهر لان كتابه وفي فيه لاصرانه فيه وكل بحسبه اصالة وان
البروفي وكتبا وفي ما اصله من البناء شيئي سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب
فوهو اي الخ كما ذكر بعضهم وذكره بعضهم بحيث هو هو جعل فوه فاعتبر فيها العلامة
يعني ان العلامة اكتسبت في تخفيف تعرب بكونه قابلا لوجوه واسباب الاعراب فيه بسهولة وهو
كزيد في قام زيد اولم يوجد كزيد وعمرو لم يكتفيه بل زاد مع القابلية وجوه اسبابه
التي بها يستحق الاسم لانه يعطي الاعراب وهي التركيب وتخفيف العامل وعدم شبهه
لمبنيا اصلا فوه عنه اي صور كلامهم وقولهم في كل في لفظ المعرب ووجوه الاعراب في
اوله فنوهو ان حقيقة المعرفة كل ولم يوجد انه نوعوا فنه كما ذكر فوه
فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة تتبع والسماع فيها مستفض بحيث تعلم بالجمع
احد وجهين اما ان لم تسمع اصلا او تسمع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى التعلم
احد وجوه وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه
فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه فالمقصود من معرفة اعرب الخ اعم من قوله
الا ان ليس في نفس التعريف وهل الف وفي المقصود من التعريف وبيانه
ان المقصود من تعريفا عرب ان يعلم اعرب بوجه صاح لان يكون وسطا للحكم
بان هذا او ذلك ما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا اعرب وكل معرب
مما يختلف اخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره به والشبيه في حصول الوجه الصا

من

من تعريفه لعلم انه لصحة ان يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يسبب مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل
بخلاف تعريفه بجمهور فان الوجه الحاصل فيه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيء نفسه في ضمن الدور والدائر في نحو وكل لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب
اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد
مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
تقدمت والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم شيء على نفسه
وقد اشار الى الصغرى بقوله ومعرفة المعرب اي ومعرفة ان هذا اوذاك وكذلك
معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل والى الوسط بقوله حاصله بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه اي بسبب يفهم
الاختلاف وتعريف مفهوم به فان التصديق بان هذا معرب متوقف على تصور الحد
الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لان حال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم
تقدم شيء على نفسه لانا نقول لا دخل للتفصيل في التوقف فان الحكم بنفسه
مفهوم الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورة الاجمال والتفصيل وهذا الكلام
لا كسرة عليه فوه هيئة او على اجراءه بالتبديل الحقيقي بتبدل ذات هذه الذات وبالتبدل
الحكمي بتبدل حالة المفهوم منها مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
فوه او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة لا تقوم بالحرف

www.alukah.net

بل يقوم بما يقوم به حرف لكنه نائبة لقوله باختلاف العوامل ان قيل ان فاعله اذا كان
ضميرا لا يجيء على قواعد تكليف جاء جميع عامل على عوامل اجيب بانه صار اسما فوجب الحاقه
عليه ما يخرج عن حكم صوب اختلاف منوعة وبنى باختلاف العوامل الداخلة على
المستوعب عنه كما زيد ورايت عمرا ومررت بكر فوله وانما خصصنا اختلاف فيها يكون في
الحر كما يبنى عنه العنوان فوله اى يختلف لفظ اخره اى صورة اخره او تقديره اى
يختلف اخره بحسب التقدير نقل الاخر فقط كما في فتى او تقديره كاخره وتقدير صفة كما في
عصاه وقاض او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في جيع وغلام فان اخرهما لا يتبع
قبول الاعراب بحسب كونه وكلمة وان كان يتبع عن قبوله بحسب الخارج فوله اى يختلف اختلا
لفظا او تقديرا اى اختلافا منسوبا الى الصورة او الى التقدير على ما مر وانما لم يقل
اختلافا ملفوظا او مقدرا بحسب ما هو صوف لان الاختلاف ملفوظا مجازا باعتبار سببه و
سببه لو جعل حركة لفظا ولم يحمل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل اى سواء كانت
العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا يخرج في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون معلوما
ولانه لا يلايم قوله الاتي في التقدير والملفوظ في بيان ضبط اعراب الاسماء فوله كما ان الظاهر
انه اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا فوله رايت احمد ومررت باحمد ورايت جيع
ومررت بجيع فوله فوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين اى في قولنا هاتين الصورتين
فان ظهر شمول للتثنية والجموع فوله علامة النصب اى علامة هي النصب الذي دل عليه على
وقد علم علامات الجر من فان قلت لا اختلاف لا في اخر معرب ولا في العوامل اذا
ركب

علك لا قولنا مع عامله ابتداء وان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسببا بالتركيب الذي يتحقق معه عامل لفظي
فهو يان تتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب بان مرادنا اختلاف العوامل
كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد في فرض لان عمل العامل معنوي ليس الا الاثر فوله
فلنا نهلكم اخر حاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له فلذا يجوز ان يقيد
الاختلاف باحد لازمته وهو يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لانها لازما
له فلذا قيد هو في نفس الظاهر بالظرف مع ان بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز
ان تتحقق معه عوامل في شيء من لازمته نعم غالبية الاختلاف بالعوامل فلو ازمه
ولما كان اعتبار غلبته لاختلاف لم يتعرض له قبل اجراء بالاختلاف الاول مع شيوع
الاختلاف الذي مبناه حالة البناء وفي الاختلاف الثاني الوجوه فعبر عنه بالاختلاف
لشموله وبالعوامل جنس العامل فان اللام الداخلة فتبطل الجنية ولا يتبع بعد
ذلك كله فوله غاية لامران هذا الحكم لا يكون من خواص الاسم فلذا اى فلوجه الاختصاص
بالتعريف الى آخره وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل
خاصته ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواص المسألة مبني على ان لا تتحقق في صورة
المعرب فيه عوامل في شيء من لازمته وقد تتحقق فيها عوامل في لازمته كان تكون
مسألة لكرما هو معرب كهذا لبيب مسألة لكر وقد فوله اى حركة او حرف
كان النوبة عليه لشهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او كاسكره في ضبط اعراب

www.alukah.net

الاسماء ولا يخفى بعده اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تقدير مسلمان
ومسلمون ليس في الاخر واو الاخر هو النون واجيب عنه بان النون فيهما كالتنوين
في الفرد ولعلهم ارادوا بان هذه الكتابة وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل
الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الكتابة في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة
للتثنية وجمع ليس في حكم الاخر وانما خلفا في بعض الاحوال لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين
وذلك في المثنى وجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين فان اراد
صفة اما اختلاف الاخر نحو زيد اكلي تحول واو ابوكي والف اياك واما نحو صفة
كما يتحول ضمة زيد الى فتحة لابرة العامل المقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قد
سمرة في احدى كتفيه كدنة بنكل بها اذا كان العامل حرف واصوكا لتا للجارة قال ولو
ان سينة اخراجها الى السينة الوسيطة بمعنوية من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة
على عمومها الشيخ لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجها اليها واما خروج العامل
فلان الكناية جعلوه بمنزلة العلة الحقيقية ولهذا السوه عاملا وليس علة حقيقية
بالحقيقة لان المؤثر للمتكلم وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضي فلان الشيء
سبب قريب ويقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قول لبيد لو جعل لنظام كدفع خروجا
لكان احسن لكن يعلم لم يجد من تعاد خرجا بالسينة ان قيل ان قيل بالتعريف
ج بالعلة الغائية للاختلاف فانها سبب قريب فلما لبد على العلة الغائية سبب الآلية
جزائيا واجزائيا مركبة من قريب وبعيد لم قلت بسبب قريب سوى الاعراب يتجه

النقض

النقض به لا يقال لو كان اخراه السببية القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في لا اسم الذي كم
اسبدا لانا نقول سبب القريب للشيء سبب البعد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه
وبين سببه ولا يخفى ان لا يتقضي استلزام السبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول
ما اختلف بل ما اختلف لانا نقول لم يره بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق
بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الولاء كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لام الى كونه علامة لاخرين كالف المثنى
وواو جمع فانها قبل التركيب علامة للتثنية وجمع وبعد التركيب علامة لها والفاعلية
وغير علامة الى علامة كذا التثنية وجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي بعضه وغير ظاهر من
العبارة فان كتبا ورد في جمع ضمير فوا اخره الى كم بان الاختلاف يطرأ فيه بعد كونه
معربا فيخرج حرف كقولنا على ان يحمل اخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جرحوا
تقول رفعا واصحابكم واحكم واما حركة ما قبل هذه الاواو ليست
معربة وان ابيت عن ذلك فخرج بقيد كتبة خرج ليس فيه شبه ان معربا يوجد
قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصور المذكورة خرج ليدل على المعاني
جمع يقضي بما يقوم بالشيء وحقائقها العين فيه واللام في ليدل الخ معطوف على
اسم ان وضمير بها يعني وضع الاعراب اي وضع كم الاعرابية اسما ليدل على المعاني يقتضي
بالمعاني انفسها الاسماء المستعانة الى العامل والقرينة وذلك للاختلاف بسببها فانه بعيد او لا نظر الى وضعه لاقصد

لا قصد اولا تبعا قوله لبيان الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان كما
هو اختلافا في سبب بعضها كما قررين الاعراب الاختلافي كما صرح به في هذا الكتاب وفي تحريره
اللزوم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بغير به فانها وجوه وكل ان اختلاف
المعاني احدها يعقل بقول المصنف عليه فكان مستندا الى الاعراب من حيث اختلاف سبب
الدلالة اليه قال السعد انما احتاج هذا التوجيه على تقدير بعضهم كما قررين لان الاختلاف ليس
موجودا في ذي وجه بل الاختلاف موجود فيه وكموجود في خارج اوربان يجعل الحالة
ولان الاختلاف يتحول ذكر حركة هو في غيره فان يلزم لان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح معاني ويزيل فيه والبناء
وكموضح ومزيل كف وبالذات يوجد حركة وكرو في قال الشيخ الرضي اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الا يرى ان البناء هو ضده وهو عدم الاختلاف انتفاء ولا
يطلق البناء على حركة وفيه نظر لان في امور يسيرين اختلافا وسببه وقد بين ان
الاختلاف لا يناسب لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني
فليبه فيه الاعدم الاختلاف اي البناء على حالة واحدة او لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه
بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسا وليس بحركة والسكون وغيره
سببا لعدم الاختلاف فتح يطلق البناء على الحركة والتقابل بين عدم الاختلاف وبين
سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجزم وفي كاف في جعلها متقابلين
بعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة ولا واسطة هو في

قوله

المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى
ان الاسماء اخذها على سبيل المعاورة وفيه لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان
المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها
طاريا ابدا لا يكون احدها لازما له فان تعين الكسر ويوافقه ايضا الرواية وبشركة
الاضافة كما ذكرناه قال الشيخ الرضي وهو ان معاني الكلمة وقد يطرء بعضها على بعض ولا يرد
النظارى فانه عملات غير لازمة لانه اعتبر عليه وقوعه احتراز عن الاعراب الاصلي والطارى كتغير
اللازم لا يلزم اخذ العلامات بل قد يغير لصيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يغلب لمعرفة
كما اختير وقد يكون كلمة مستقلة كما مضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان ظرفا
صحيح لازم للكلمة فان كان الطارى واحدا كون الفعل عمدة في ما ذكرنا ومن
غيره فلا حاجة الى العلامة لانها بالطلب للملبس لغيره وان كان الطارى كلازم احد
الشيئين او اشياء فكر ان يطلب لما ضعف علامة ممكن لازم ومثل هذا المعنى انما يكون
في الاسم فجعلت علامة الفاعل مرفوعا والتي هي فضلة مجرورا وجعلت في بعض الاسماء
مجرورا في حالة لم يكتب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي
الافعال البناء وكرو في البناء على تخصيص مثل هذا الورود ولا يستبعد ان اخذ الا
الشيئين فصول ومشتغل عليه ومثل الطرفان قوله يقال اعتوره والنفع الاعتوار
وتعاوروه تداولوه ان صح هذا والتعاور والعتور فقد جعل هنا استعارة لتعلق
المعاني بالاسماء على سبيل المعاورة او يجاز اكتفى عن كتابه بقوله وانما جعل اعراب

فاخر الكلم اى جعل الاعراب الذى هو كاصل حالا فى الاخر او جعل حلقة كاعراب فى كاخر فتحة كحال
فى اعمى كما فى الاعراب بالحرف او جعل او جعل فى جانب كاخر كما يقال على كتفه ثم كاول لم يعلم
موضع كاعراب بالحرف لانا نقول انما تعين موضع كاصل تعين موضع فرعه وهو جانب كسفل
بقدر الامكان والا لزم تقديم كفرع وتاخير كاصل قوله وكاعراب على صفة اى صفة تجمع
وكحولى وقوله بناء على ان الفاعلية ومقابلها صفات للدوال وجعلها الشيخ الرضى صفات
للدال وهى كونه عمدة او فضلة فعلى جعل كاعراب فى كاخر لان كدال على الوصف بعد كما هو
قوله فالاسب ان يكون الدال بعلميا ما تاخر اعلى الدال عليه فان قيل ان حركات كاعرابية
مع لواحقها وحروف كاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال عليها عن الدال عليه والجواب
بان مراده بيان حال كاعراب بالحركة الذى هو كاصل ومراده بان كاخر الثانى كما تاخر فى كلمة
فى تاخرها الثانى لانها نائبة كحرف لانا نقول تاخرها الثانى لازم لها انما وضعت بل بجواب
بان كمقصوده بيان كاعراب بالحركة ما تاخر وهى متاخرة بسبب الحرفان عن الحرف كما عرفت
بالشيخ الرضى وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فهم الحرف فى الحقيقة اثنان بعده
بلا فصل بعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف كمها فرعه اتصالها به
بتوهم انها بعده والواو اشبعتها صارت حرف مد ويكون ان يجاب ايضا بان
مراده التاخر عن الدال بقدر كالمكان او التاخر عما هو كحرف الاخير فالتاخر عن الاكثر
فى حكم التاخر عن الكل قوله ثلثة اسباب اى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر فى جاعل
بعضه كحل على قوله انواعه فيكون العطف بقدر ما على كحل كما فى قولك البيت مسقوف وجدرانه

ان

وجدران قوله بهذه كاسماء الثلثة اعلم ان اعراب الثلثة بسم فرفة وكسرة
سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كفتحة فعل كحمزة اذا
اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية
ولا يختص بها بل تعمها باسرها كحرف الاعرابية ايضا والنسبة بين الفتحة والرفع عموما
وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت حركات بذلك لانها فى
الاصول الاولى بضم الشفتين وتبعد رفعها عن مكانها وحصول الثانية بفتح الفم
وتبعد نصبه فكان الفم كان ساقط فنصبته اى فتحته فتجنبك اياه وحصول الثالثة
بجر الحنك الاسفل وخفضه وهو كسر الشئ او الكسور يسقط ويهدى الى اسفل
ثم الجزم بمعنى القطع وفى الجزم قطع الحركة ولذا سمى كجازم جازما والوقف وسكون
بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابى والاخير ان بالبنائى قوله ولا يطلق على حركات
البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل فى الكل قوله غايتها مستعمرة فى حركات
البنائية بل فى الحركات الغير الاعرابية ح علة قوله بالقرينة كقولك بالفتحة رفعا الخ
حقيقة او حكما وقوله فان كان كاسم عمدة وهذا كوصف يستدعى الرفع لكن
قد تخلفه بقلة كما سيجئ بالغفلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو كحق وكقول بان
الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فى ما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد
لا يصار اليه مع امكان كحمل على الفاعل والمفعول احقه وفى جعل الباء فيهما للسببية نظر اذ
الفتحة مسببة عن الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيهه

وتوجيه الشرح اقرب فتوجيهه لا الفرع قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان المسند اليه
الشيء مضافا اليه بقرينة الحال بان للفاعلية والمفعولية فانه مما يقبل لهما لا كون شيء مضافا
وانما لم يقبل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه واما نحو بحسبك زيد فلما
كان الجار زائدا فيه لم يعتد به فكان المجرور بالجار فكانه ليس بمجرور قوله لان الرفع
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله
لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاسم لم يكن
مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ وكان تقول لان الرفع اقوى حركة
فناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل للقليل اي مجعولا للقليل للفاعل ولذا جعل خفيفا
للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم
يقع الخ واما احتيج للاضافة الى علة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف غاير به غيرها
مما هو فضلة لا بواسطة اما كون فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل والعمدة
واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان العمدة اقتضته
والحرف دخل في ذلك اعتبر عملها اما عمل الحرف فجر ظاهرا واما عمل الفعل فجر محلا ولذا
جاز العطف بالنصب على محل ويظهر نصبا او حذف الحرف ثم يجر الجر فوضعين عن كونه
على الفضلة ويبقى على المضاف اليه فقط احد بحسبك فانه اضيف اليه الاسم يتقوى به الحرف
كقولهم زيد فان الفعل محذوف نسبا كما في مجرور بحسبك اليه بمرور وكان فيما يستغني
بالا اذا كان غير مفرغ ومفعول مع ايضا اذ لا يقال فضلة بواسطة الواو ولا لكن

عا

لما كان الواو لا اصل للعطف وغير مختص باحد القسمين يعني الاسم والفعل وكان
الاولى في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالها فيما بعدها فنصبوا
كل ما كان استعمالا في كلام كشيء المرفوع قوله العامل اضيح لا بيانه اما لاضباح بيان
حكم صرح به بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكم مراد في تعريفه وانما اخره عن
الاعراب لانه سبب بعيد لاختلاف وكاعراب سبب قريب له واما لاستغناء العلم الآتي
عن معاضدته هنا لعدم كما قالوه فان كعرب ماهية وكاعراب صورة وكلا
منهما كمعنى غايته والعامل فاعل وما خيره عن الماهية والصورة ظاهرا وما خيره عن
الغاية فلانها مذكورة تبعا للانسياق في بيان الصورة التي هي اولا بالذات
ومقصودة بالذات وكمعرفة بيان عامل الاسم اذا كان كمعنى المعمودة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البعض
وينبغي ان يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا او اسما
على وجه مخصوص بها اقتضاء كمنتفع او السبب التام بالاسم وايضا احترازا عما عامل الاسم
العامل الذي ليس بمؤثر في اسم ضربه والنصب بالباء في بحسبك زيد قوله ما به يتقوم كما في
ومجرور للاهتمام لا للحصر او لا فضل له في التعريف ان قلت التعريف غير جامع لصدقه
على كلمات الاستثناء وما يتوسم به بمنتفع ومركب منها وعلى مركب من العامل وجزء
المعمول كما مر قلت كما للام اي ما هو آلة لتأثير المتكلم واعتد والا لم
يتم لصدقه لان جعل بسيطه مؤثرا لايصال فيتوقف اثبات تعريف على تتبع لعلم ما يجد
الا فيتوقف الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول اصحه عن تعريف المجرور

للعرب لان العامل ما قوة في تعريفه لانا نقول قد يكتفي ضبط الامرين وحصره كعامل معنوي
التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقتضي معنى يقتضي الاعراب لكان سالما من كل اعتراض
الاول لانه نص في الآية على ان العامل قد يقال انه الله وقد يقال انه علة لما يجيء الكلام
في اللفظ ويتفرع عليه ما قوة فان رتبة العامل التقدم اما على الاول فلان العلة تعقل
بالذات على ما هو الحق وعلى الثاني فلان حق المتقدم بالذات ان يتقدم بلفظه ليوافق الوضع
الطبيعي واما على الثالث فلان حق العلة من حيث هي علة ان يتقدم
على المعلول لانه لا تعرف او لانه يعرف ما هي علة له وقد تكون العلة بخلاف ذلك ايضا بالنظر
فان حق العامل ان يلفظ لا بالنظر الى سواه او علة للاعراب فحق التقدم عليه لا على
المعرب لانا نقول تقدمه عليه كما يتصور به دون تقدمه على المعرب وما ثبت فلا يلزم
ان يمتنع التقاء علامة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل
في الآخر ولا يلزم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لجواز ان يكونا مختلفين كما في
كلمة الشرط وكلمة فان منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
فان ايا من حيث تفيد معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن
حيث تعلق وقوع الفعل عليه صار معمولا فلا تقدم ولا تأخر فلهذين مختلفين كما
اي يحصل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما تقتضيه اصل اللغة لان اشتقاق
القيام الذي هو قيام المرهوب ونحوه لكن لما كان معنى المقتضي ليس قائما بالعامل
كما في معنى في المعاني المعنوية الحاقية بمعنى به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذات

بل

على ما اختاره كذا في المعاني المعنوية كما ذكرناه قوله او به حصل معنى المفاعلية الخ
لان السنة عاء السماوية فيه او به حصل معنى المعنوية اي بالفعل الذي في رتبته
لان له السنة عما التعلق قال الكوفية مجموع معنى الفعل والسنة على عامل في
المفعول لانه صار فضلة لمجموع ضربت زيدا امس عاملا اي في لفظ و
وامس في محله خالفا هو كفعل ومحله النصب بهذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا
لم يكن مذكورا كقولهم كفاهم زيد فمنهم من قال ان الحرف عامل وجارا على الحرف
اجرى مجرى موقوع كفاني موقوع ومنهم من قال ان كفاني عامل لان الحرف
صار نسيا منسيا والمذكور كفاني للتوفيق والتخصيص فمنهم من قال انه مضاف اليه
قال الشيخ الرضي فالمفروض ما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من انواعه اقسام
لتلك الاقسام محال الجواز ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاني بالفاء ليبانها
الذي لم يكن مفيدا ولا مجيء الحكوم به مطلقا على ما يقابل بل مركبا وعلى ما يقابل
مجيء وعلى ما يقابل بل مفردا وعلى ما يقابل بل مثنى ومجموع واعراد بهذا الاخير تعريف
الماهية ان قيل ولا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما كف بمثنى ومجموع
لانها واضحة في هذه خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير واضحة في حكم عليه بناء
على ان الفقيه وجملة او بان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول
الحكم مستند الى شمول طبيعي كما فراد لشمول طبيعي كما فراد في جميع الاحوال لان تمام الضبط
بالباء مع ان ذكر المعرف لاخراج غير المعرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام

الحال الاخراج غير منصرف مطلقا كما هو الظاهر من كلامه بل بيانا لما هو غير منصرف
ذكر بعدها فيما بعده بيان اعرابها ان قيل قد تبين فيما بعد اعراب غير منصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي به هنا ولا حاجة الى قيد الانصراف هنا احتراز عنه ليلزم خلط
اجيب بان تلك الامثلة محصورة وغير منصرف لا يكاد يحصر فاضبط في الاحتراز عنه
ليلزم غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن محصورة بادنى شيء اذ الاصل الاعتناء كما
كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاقتصار في العبارة مطلوب رحمه قوله وكل جمع تكسير منصرف انما
لم يقل فالمفرد وكل تكسير للتغرقة فان لازم قصد نوع تغليب لانه يلزم الفصل بين الصفة
وموصوفها بما ليس صفة له وهو تكسير او توهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان تعلم
الفرق بين منصرف وغير منصرف يأتي عن كل ولم يأت عن نوهم التغليب يأبه
عن توهم هذه كلمة في مذكور فيكون في قيل قول نوفل مرتقفا في محاذبة قوله
نوفل مرتقفا قوله الذي لم يكن الواحد سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا
بالواحد واو ونون او الف وتاء ليظهر خروج نحو سنون وعربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا لفلك فيه فيهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة للفتحة ولانها ابعاض
للحروف وفيها ليست ابعاضا للانونين ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بجواز ان
لا يكونا علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس سره في اي شبه هذا التركيب
في تعبير العطف على تعويل العاملين مختلفين كما هو الاصل المحتوم جوازه وجاز عطف
فعل انشئ وفعل لان الفتحة عطف الصفة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعام

فيه

فيه هو الاعراب بالحركة والتغريبة عليه تمام لانه بعده بيان اقسام الاعراب وهي ما ذكر
ان لا تقدير في الاعراب في نظم الكلام فان ما حذفت كافية في كونه عاملا وكل ايضا ان
تجعل عاملا بما هو عامل في الظرف كسترى وتجعل النصب على كالية والصدرية قال قدس
سره في اي شبه على معنى ان اعراب هذا ان التثنية بالفتحة حال كونها مرفوعين او مجرورا
بالفتحة اعرابا رفعا وعلى هذا التقدير نصبا وجرا انتهى قد اسلفنا ما يقرر على معنى لا يرد
ان الاعراب سواء كان في حالة الحصر او الفصل وسواء قدر بما في نظم الكلام او لم يقدر ولا
يخفى ان هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا اعرابا تقديريا
الظرفية وهي الية لا الحصرية فان كلا اعراب كذي هو كرفع ونصب وجر اذا طلب بالفتحة
والضمة والكسرة وكان كذلك سالما الكلمة بين قبيل ملابسة كعام الذي ما
واخواته وكل قوله جمع مؤنث اي لم يقدم على اسم غير منصرف لانحطاط عن اقسام
الحرف بشبهه بالفعل وهو بعيد وبيان اقسام مكسوب واعرابها ولان اكثر ما لا اصل
من جمع مؤنث والف وتاء جمع مؤنثة حيث ترك فيه احدى الحركات مع تنوين فيكون مؤنث
والف وتاء جمع مؤنث اي لم اكثر ارتباطا بالتسمية بها ولين لانه مقابل للاول ومناسب
للثاني في اعتبار الجر الاول ومقابل للثاني باعتبار الجر الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب
ذكر مقابليهما قال قدس سره في اي شبه قوله لم يرفع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور
على انه صفة للمؤنث حتى يصح جمع مؤنث الذي سلم عن التغيير او اجمع وجاز توصيف
اذ في كلام غير مشهور لانها في درجة عن التوصيف عنه هم واما عند غيره فغير ما ضعف

فكت في المضاف اليه المتصل ومثلوا بعل نحنيع قو وسهو ما يكون بالالف والتا سواء كان
واحدة مؤنثه او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان كاجمعا
بحسب الحال او بحسب الاصل مرضى عرفات فيه لا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب
الوضع او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج منه شيء مجموع لا حاجة في ادخال
الاول الى تقديم مضاف وسهو صيغة او معطوف وسهو ما على صيغة لم يحتج الى اخراج الثاني
الى التقدير مضاف قو غير المنصرف بالفتحة وكيفيته هي اذ اخطى وطيبه كان كذلك قو فاعرابه
منها الاسماء الستة اي لا بخصوصها بل بعمومها او كثيرا ما يجري حكم على شخصه ويراد به
الحكم على نوعه في حد ان الاسماء الستة حكمها كذلك فيما في توجيه تلك الارادة ان اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر بها
وهي كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تربيع كون اللفظ موضوعا لنفسه قوله بالواو
رفعا اه لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل حرف علة قبل للزوم اعرابه
في الوسط ونحو ول الى خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله او مصغرا اي ما يصغر
منها واي خلاف ذلك لان فول مصغر قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وجوبا
لتتم وزن فعيل وحروف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليتغير به حركة قوله ومفاه
فيه تعقيب لنظم المتن حيث آخر قوله مضافة عن قوله بالواو ونحو ذلك اما الاجل قوله
مضافة حال لانه مستتر في الظرف عاملا فيه وج يكون العبارة محمولة على التقديم
والتاخير والاحال لا يتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولان الشرح
تغيير

تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن المعنع او موافقة الاسلوب السابق الى غيرها كان ولا يخفى
ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او مقدر في نظم
الكلام قو ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتم الا وتعقيبه ان خصوصية المضاف
اليه مذكور غير معتبر والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج
الى التصريح وليس الا الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد
ان لا يكون بينهما وبين كاحاد لان الحرفي ان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر
فكر هو ان يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين المفردة كالاقوى قو لست بينهما
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ للاخ دون نحو والبظهر نحو كل التعدد
وخصوصه لكن بيانه لا اضافة قو ولو جوه حروف صالح فاستتر هو اوفق كلمة حتى
حروف الاجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة
قيل نسيا منسيا فهي تعون كالحركات المجلوبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت
ساكنة منها كميم في الافراد فلم يروا الى احدها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عنده
ان اللام في الاربعة للاول والعين في ذو الحي قيمن في حالة الرفع علم المحدوة والالف والياء
في حالتي النصب والجر علم النصب والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وجعل
ما قبلها من الحركات من جنسها التخفيف وقال بعضهم ان الواو والالف والياء فيه بدلة
من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في البواقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة

وجعل النظم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

فعلى بدل فعيد لانهم يثنونه ويجمعون بالواو والنون كالباء في بنت فعيد التأنيث ولا يبقى وقوف
لقيام البدل مقام الاصل فان اعترض عليه بان الاصل في جعل الاعراب في نسخ الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان تقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا
من حروف المعاني بل من حروف المعاني وهو كلا وهو ليس بمعنى لانه لم يثبت كل
في المفرد وجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كل الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا
الجنتين اتت اكلها ولزوم الالف في احوال الثلث حال اضافته الى المظهر والمضمر
اما نيابة فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو او لانه بدل من الف مزيدة في المؤنث ولم يميلوا
فتى اليتامى الا في الشذوذ وقال السيرافي ابدل من التاء بسماع الامالة ولا يميلون اسماء
غلمانها في غير الشذوذ فالامالة من زيادة الباء وقوله وكونوا كلا على وزن فعل والالف
للتأنيث جعل اعرابا كالام في كلا وانما جئ بالالف التأنيث بعد التاء لان التاء لم
يتحقق للتأنيث فلذا جاز توسطها بين غير اخواتها كقولك اضربانه ليلة الجمعة
لم يتقدم ما قبلها ولم يتقلب ياء اضفت وبنت بها في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث
وكذا الالف لانها بتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح
من تجريده وفي قول فلذا اجاز توسطها بين الضمير حيث قال انها ليست للتأنيث لانها
تاء التأنيث لا تكون وسطا وكيف يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى
او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشركقولك كلا زيد وعمرو
فقوله اذا اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة واذا اضيف الى الضمير الذي هو كقوله

قبل

قبل اذا اذا كان مضافا الى المضمر قال الله تعالى انه جاء باعلى المثنى وهو واقع لمعنى
ولفظا واصل مثنى ان يكون معربا فالاول جعلوا فاقد المشبه في الاعراب ثم طرده
في كل فيما اذا لم يسبق مثنى معرب بخوصيتا كلان واما اذا اضيف الى المضمر فانه لا يجيء
على مثنى اصلا قوله والثاني قال الشيخ الرضي فكان عليه ان يذكر ويقول ان اذا لم يسبق
مفرده فان لم يسبق فانه كان معربا في التقدير اذ فانه كان معربا في مثنى لم يمكنه فعل ذلك شائعا في
كل كان معنى شائعا لو استعمل طرفا في الجمل وليس في المفرد الواحد معنى مثنى كما لم يكن
ان يقال لمفرده اثنان اثنى او ليس في مفرده معنى الشيع فالاثنان طرفا الخبر مثنى ب
فالمثنى في مجموع الجمل لا في كل واحد من طرفه قوله والوضع هو لا عن لفظ فلا يكون
جمعا سالما للوجوب ان مفرده عن لفظه وكذا اولات جمع فات لا عن لفظها فلا يكون
جمع مؤنث السالم فينبغي ان يذكر اولات جمع جمع مؤنث السالم ملحق به واصلا هو فهو
جمع سالم لم يعده ملحقة وانما قدم الواو على عشرين لانه جمع لا يدل على عدد معين
كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جلبت الالف علامة
للتثنية والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لفتحة لفظة عدد مثنى والواو لضمة لفظة عدد
الجمع وهذا الحكم مطرد في جمع مثنى والجمع كوضربا وضربوا واضربا واضربوا
وضهاد وضهاد وكوا قوله لان كضمير مرفوع للتثنية الا ان كلا من مثنى ومجموع
مقدم الالف على اعراب الاعراب الرفع لانه علامة القوة فجعلوا الفاعل مثنى وواو المجموع
علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اول المنتهى تمام الحركة الا

www.alukah.net

الياء المجرد النصب في المثنى والمجموع والجر اوبرا فقلب الف المثنى واوا والمجموع في الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر والرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وقوله
قال الشيخ الرضي تركيب فتحة ما قبل الياء في المثنى ابتداء على حركة الثانية قبل اعراب بمثنى وجمع
لاشتغالها والفرض قبل ياء الجمع كسر الاستثقال قبل الياء الساكنة لو سلمت والالتباس
بالرفع بغيره وبطلان السبب الذي لو قلب الفا لفتحة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير
الحرف فارتفع السبب المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذف نونان لهما
بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكن في الاصل والاصل في حركة الساكن
اذا اضطر اليها ان يكسر وفتح في الجمع للفرق بحصل كاعتدال في المثنى فتحة الالف وثقل الكسر
وفي الجمع ثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فهما فطاريتان للاعراب قوله الذي اشير اليه بالتثنية
اليهما فيما سبق اي في فن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا وتقديرا واختلاف
محلا وكل يصح تفسير قوله التقديري واللفظي بما ذكرته بلام كعهد بما اراه كما تبين بالتأمل
لاحقة الكلام سابقه فعلى هذا يكون قوله التقديري كالبيان للمحلي المنحصرين لا لهما كما
قيل قوله واما كان التقديري اقل سهل الضبط استغرابا واولا والا لكان اجنبيا
ما اخبره عن اللفظي لان ضعفا كعلة الظهور قوله اي في الاسم المعرب استغرابه ان ما
ليست مصدرية كما قيل وذلك لان الاصح ان لا يجعل في معنى الاسم ان لم يقدر الوقت والا
لزم تقدير التقدير والاشتغال في الاصح والقول انه علامة لما سبق من بيان محلي الاعراب
وكان في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى الاسم والا كان معناه ان الاعراب اللفظي

لاجل

لاجل ما هو قائم للتقدير الاشتغال والا يخفى فساده قوله الذي تقدر الاعراب فيه فغيب
حذف كما بدا والضمير مستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تقدر اعرابه فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاضيف الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي
في افراده اي في موضع لفرده فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد ممدودة
لانها ما صورته هكذا مطلقا والقصر يشمع الاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم
اختصاصها بمنع بالالف لتحققه في ميم غلامي او محذوف وسمي في حكم الثابت ولهذا لم
يعرب ما قبل الالف والتاء امر هذا القسم وظهور ما يقابله فعل بالاول وتركه الثاني
قوله غلامي غلامي خبر محذوف والتقدير هو اي ما تقدر عصا واضرابه عصاي وغلامي واضرابه
صحة الكاف في معنى التمثيل واضرابه اوصف مصدر محذوف اي يتقدر اعتقدر عصا
عصاي وغلامي وان جعلت كالكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما
تقدر ابيانا وقوله مطلقا على التقدير حال من ضمير وجوه في قول الكاف وكما مثل فيه ما يتعلق
الكاف في معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التقدير او تقدير الاعراب وعلى التقدير الثاني
حال من اضيف التقدير محذوف او ظرف او مصدر كذلك المحذوف وجمع كتقدير في زمان
مطلق او تقدير اعلى وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيها
هو عامل في الظرف او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت الفا قوله وكما في الاسم
المعرب بالحركات ثم نقل وكما في الاسم المعرب كما قيل ليدخل فيه الجمع بالكسر وجمع المؤنث السالم

ولو قيل بالحركة لتنكا المكان اول لخروج مثل عصاى فان تعذره باعرابه قبل الاضافة
اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان يا عصاى مبنى لاضافة الى المبنى وخالفهم بعضهم لان
عصا اى موجب وان كان اضافة الى مبنى لا يوجب كباء الا بشرط سيذكر انشاء الله تعالى قوله
لما اشتغل الى قوله قيل وحصول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته فى نفسه وهو ههنا
مضاف الى الياء قال اضافة اليها متقدمة على العامل وهى تستلزم كسرة ما قبلها قوله فاذا
اليه الخ تفريع على المقدمة الاستثنائية الخ بضميمة قوله عاملا على كسرة قبله وتوضيحه ان كسرة الياء
مقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدم ما على العامل المتقدم على مقتضى المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان يكون هى اياها ان قلت لما لا يجوز دال الاول لعروض الثانية قلت لا وجه
لهذا والرياء سببها مع ان الاصل بقاء الشئ على ما كان وان العناية بكيفية الدلالة
اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان يجعلها
علامة ايضا بعد تضمن العامل كما فى علامتى التثنية والجمع فاجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد
وعوثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يستحيل توارده وعوثرين مستقلين حقيقة
على اثر يستحيل توارد وعوثرين مستقلين اصطلاحا على اثر دال يخفى تضمنا فيما نحن
فيه دون صورتى التثنية والجمع لان حمل على غيرها على الاعراب مستند الى العامل وهو وعوثر
اصطلاحا وحملها على نفس التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو وعوثر حقيقة قوله اى فى
حال الرفع ذكر يعنى ان قوله رفعا وجرا اظرف لاشتغال العامل وتمكن عاملا مشتغل عاطف وقوله
مرفوعة ومجرورة او وقت رفع العامل وجره وكذا ان يجعل ظرفا اى لاشتغال رفعا وجرا

او ما اضيف اليه الاشتغال العامل اى حال كونه مرفوعا ومجرورا لما غير وكذا قوله الخ
الخ ذكرنا ههنا فى مطلعا قوله اى لاشتغال الفتحة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال
الشيخ الرضى وكذا يحس بنصف الياء وتنقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بالحركة ثقيلة فان
سكن ما قبلها لم يستثقل الحركتان لنظير وكرسى قوله وكذا سلمى عطف على كفاها
مرفوعا ومنصوبا بالاعلى قوله فاضافه اى قصده مع لفظ كذا لئلا تقدير الاعراب مستندا لا
الكاف اياه ولو قصد به كون اللفظ علما سالما بالواو والنون لقضاء الياء بالتسليم
لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود التمثيلات خصوصية الاكوارات بل براءة الكوارات
واخراجها ولهذا لم يقبل من الكافى ونحوها فان اصله سلمو قال الفاضل الرضى
ان لفظ الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال تقدير وقبله مستقل كالفى عصا لكن تأخر فى التقدير
فى عصا بعد الاعلال وفى مسلمى قابل فيه الاستقلال لان اعرابه بالحركة وتقديره يوجب ابدال
الحرف الا الامكان واقعة تقدير الحركة قوله فصار الاعراب حال الرفع تقديريا ووجه الامتناع
ان يكون الالف منقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع مؤنث سالم
بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة
واحدة اعرابين لفظى وتقديرى بخلاف فتحة جمع فانها غير ثابتة تقديرا فان الياء
المحذوفة ايضا باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال
الثلث وبعضهم قال ان اعرابه بالحروف ولا فى مدة اخر ست كما بعد جمع سواء كان
حضافا او لا كما فى قولنا ومجيء الصلوة على قراءة النصب وانما لم يغيروا فى اخره ليلا يستثقل

العاقرة بعطفوا لقوم ولعله اخالم يعده تحصلا نه بعده بيان لاعراب اللفظ والتقدير
الثابت للاسم في ذاته لا الاعتبار عارضه وان كان الثاني مثل غلامي ومسلمي لشدة اقترانها
بالكلمة لبست عارضة ان قلت فلم لم تعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا
في حال الرفع كما في مسلمي والم يعده في التقدير بطل قوله واللفظ في عداه
اجيب عنه بانه جعل ه اصلا في جه غلامي نظرا لاخوانه والى اللغة الاخرى فيه وهي
في وان كانت غلبة ستعرفها كما لكنها في لاعلام التي يحكى في لغة الحجاز نحو زيد قام
زيدا ومن زيد فانه يعرب تقدير اعرابه وهو بالاشتغال بحركة الحكاية ذكره في المغني
الحكى اذا جوز الحكاية فيه فور واكتفى بتعريف اغاصح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه علتان الخ علم ان المنصرف
ما لا يكون كذلك ولهذا لم يتعرض في تعريف المعرب بعدل عن تعريف الشيء المنصرف
بانه الذي يدخله الكسرة والتنوين وغير المنصرف بانه الذي سيء عنه الجر والتنوين
لشبه الفعل الجر بالفتح وهو كف الاشتراك توقف الشيء على نفسه فيما هو مخصوص من
التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب بالحروف مثل عنها فور غير
المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة واما سمي المنصرف به لاشتماله
على زيادة على الاعراب اعني علة وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولهذا العامل
لم يمكن ولما عرى مقابله عن تلك الزيادة سمي غير المنصرف اي اسم لم يحصل
ما هو صرفه لا موصوف لان حق ما الجزان يكون نكرة وليلا يلزم تعريف الجنس وتخصيص

الجزاء

الجزاء لا يجوز الا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان ما اجاز بغير المنصرف معناه العرفي
وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولو ان يقول ان يريد المنصرف ايضا نكرة
لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة تدعو الى القول به
ثم قدم بخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة
ايضا من سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف فور
فيعلمان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره وانجاز هنه ما لعلة في اللغة عارضة غير طبيعية
يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة يعني ما يوجب بالغير ما ينبغي ان يخالف حكم
عند حصول ايراد بناء سببه وذكر ما مركب بسبب ما كم فعلي هذا يكون اطلاق العلة على
كل واحد واحد من الكل هو الصحيح في الايضاح بدل على ان اطلاق السبب على كل
واحد حقيقة وبنى ذكر على ان صاحب المفصل بنى سببي على كل من تعريف غير المنصرف
حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جاز في الطرفين ايضا
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده ايضا فور واستجاع شرايطها اتفاقا
فكل منهما يبطل ما بقية التعريف بنوع ما وهذا المعرف بنى بناء على صدق التعريف عليهما
او بما وخلا لام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما
يندفع النقض به لان من شرايطه تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد معارضه
فيما ذكر اما في الاول فان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين
فلان دخول لام التعريف والاضافة يعارضه السببية او احدهما الزيادة الاختصاص

او انواعها التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم يتبعوا الكسر لان وجوه العوض وجوده
(اي التنوين عن اللام والاضافة)
اكثر فتح لان العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بناء الاسم على حال قوله والوصف
فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به فتح لانك تقول رجل عالم اه فهو فرع لفظا ومعنى
غلبة المذكر على المؤنث كان فرعا في المعنى كذا قالوه وفيه بحث لان التأنيث طارئ على عالم مطلقا لانه
من حيث هو هو جرد عن التاء وكذكر هو هذا الذي فان اشتراكهما بين المذكر والمؤنث ومعناه
بالقارسية اسناده من غير تعرض للتذكير والتأنيث فتح لانك تقول رجل ثم الرجل يعني التوصيف
طارئ على التذكير غالبا اما بوضع جديد او بواسطة فهو فرع لفظا ولما كان ما يعرف به
لما كان التوصيف فرعا للتذكير يعني قوله والالف والنون الزائدتان فرع مازيدتا عليه فهم
من قال ان مصروف للصرف لمضارعته بالف التأنيث الممدودة في انتهاء البناء وكونها زائدتين
معا وحذفتا معا وكون اول الحرفين في كل مرة والثانية حرفا كشيء بالحرف العلة ولا يخفى
ان لابد من اثبات الفرعية بين كشبه والمشبه به قوله لان اصل كل نوع اه بقيه فرعية
قسم الى القسم الاخر الذي في اول اصل الزوايا الاربعة فتح ويجوز صرف لا يجوز عكسه
وهو كل لان الضرورة تزول الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز
صرف الممدود في الشعر والمقصور للاتباع وجوز الكوفيون وبعض البصريين
العكس للضرورة بشرط العلمية فتح اي لا تمنع الجواز قدير اوبه الامكان كما هو سبب
الضرورة من الطرفين وقدير اوبه الامكان العام وهو سبب الضرورة عن كثب بل
لا يجوز اراد به المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد المعنى الثاني وبقيه يجانب

الوجوه

الوجوه غلبة افراده بقول لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه
غائبة في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما اكثر من عدم مانعية التوصيف
والقول بانه واقع القضاء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التوصيف كما بيناه بعيد جدا
قوله فكقوله حسبة الرجل ربحتني اه قال قدس سره في الحاشية سواليب فاطمة
فاطمة رفي الله عنها في مرتب النبي صلى الله عليه وسلم واول ما وقع على من اسمه ثم به اهوان
لا يسمى لدى الزمان غوالبا وفي حاشيتها جمع الغالبة ندر هشت انتهى مرتب تخفيف
انبا كمغفره مرمره سانيته كرمن وكرسني بهار ريثه ورثوبه ايضا التربة خاك مردى
المهان واعلم ان انواع الغالبة فتح كقوله اعلم الخ يجوز الكسر ان وقع بعد اسم فاعل
والفتح وقع بعد مفعول ينزع الى فضة وهو اللام والعالم بمثل الضرورة للظروف اه
قوله فلنا الاحتراز اي قوله ضروري فلم اره بالضرورة ما عدة شراء فروخ فتح لان بعلة
التناسب بينهم في الصحيح وغيره ولهذا يقال هذا ولي الشيء ومرائي ولا صل امرأة في
عنوان ثم شبهت مرائي قال تعالى والفجر الفجر ثم قال حسبة وقال سيبويه لموافقة
قلي قوله لتناسب يصرف الذي بلغة فيصرف لتناسب يصرف الذي لم يلبه كعوته تبع قوله برا
على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب واخر الاي فانها لما لقوافي بفتح نونا غرنا وبجانبها
واما اذا قرئا بالالف طلب فصلا فيما تشتهيه بعد ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل
ان يكون لاطلاق كما في قوله تبع الظنون اعلم ان خبر الفصيح في نفسه يفهم اليه فصيح
فصيحا فان سلاسلا في نفسه فصيح غير فصيح واعلم الاسنة وجعله فصيحا وكذا بيدى

الخلق بحسنة قوله ثم يعيده والالف الثالثة بيا روى ان بعض البلغاء قال لكاتب اكتب باحمار وان اركبه قد حمار وانتم الراء في يارمغال الكاتب ياسيدي يا حمار بالكسر افصح فاوجه يا امرء اول واراه به ان التناسب ط قوله فما لجمع غير متصرف الذي حرف ومتصرف والا لكان لا تناسب الاكتفاء بسلاسلا قوله وما يقوم مقامها الملايق تقديما على الحكم لانه بعضه وبيان لما ابرهه في جمع غير متصرف اقول اعلم ان جمع المبالغة الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن فيستتبع من جميع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سيبويه قوله فمنهم من ذهب الى ان قوة قياسه تعم السببين لكونه عبارة عن التكسير وهو ذهب الى التكرار من الجهة حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون على انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فشاذ واما نحو الراهي فالاصل فيه راهي فاعل الياء واما نحو هواز في بغيبة من قبيل فمنقول عن جمع واما نحو ثمان وسلم في تكسير الثمن والسلم فالالف فيهما عن اصلي ياء النسبة فهذا الوزن عارضه لم يعتد به لانه سبب اصلي باقي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاصلي وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا نحو اشهلي بفتح الهاء في المنسوب الى اشهل بضم فسكون وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى اشهل لكن حذف منه احد حرفيه ياء النسبة واما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية مشددة الى الكسار لانها تكتب في واحده وضع هذا الجمع على اعتبار تلك التاء في الواحد وقيل انها تاء ثمانية منسوب الى ثمانية وهو الذي الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية منسوب

العدد وان العدد وان ثمانية في الاصل عدد والثمان بمعنى العدد وليس الالف والنون الالف التي قبلها غير الالف المنسوب بتقدير الكون بدل ياء النسبة وكذلك غير الياء في اسير واويل فاعجمي وعربي مغروسة او جمع تقدير او اما كلب وابل فشاذ وان لم يثبت لها نظير في الاحاد فالاعتداد فيها انها جمع فقط وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد وفصار كانها بانقيان على افراده بها ولا يجمع كما تقدم في افعل في الواحد نحو اذرع في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع ولا باطرد انكل لانها اعجميان ولانكل يحتمل ان يكون فاعلا ولا بالشذة لانه شذ عن غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المسند اليه قوله كما كالب فيه سر وهي تانيث ما كالب جمع كلب وهي جمع كلب وسباع جمع سبوع او سباع جمع السبع جمع نعم فالنهي السوار بارجاع ست وقد يلحق التا السوار وعليه قول نمر في قراءة فلول الغي عليه السوار من قال نعم بارجاع والكثر ما تبع هذا الاسم على ابل وراه الجمع جمعه الا التكسير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكسير او الفرد بمختلفة كذا في الفراج قوله او حكما كالجمع الخ اما جعل ملحق بالقسم السابق لانه يشابهه من وجوه ثلثة احد انه على وزنه وثانيها انه جمع لفظا وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها ان يجمع فرد اخر قوله وحكمه ووجه الهاء في احمدوة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها وعالم يفارق احديهما الاخرى نسبا الى التانيث تغليب قوله فان ما ليست لازمة للكلمة اي بقائما وان انتفت في بعض الاحوال نحو مسلمة وكجارة

قوله فالعدل الخ تفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب وشرط تاثيره
وعلته وهو في اللغة الخروج يقال اسم معدول اي معروف عن جهته قوله مصدر
فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه من ان يكون مستندا الى الاخراج اولا وان كان
امتناع الخروج بنفسه او عالم يفسر بحصة حصة المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا
فما ان كسبيا فعام بالاسم اي به يتحقق الوعية وهو هنا الحدوثية للعام بالتكلم
اي خروج الاسم اي خروج ما وضع له لما يقصد خروج الكل عن جزئه قوله عن صيغة كاذا ابو
بها ما يشمل صورة الحكمية اللتي خان خروج سحر بعضا من السحر ليس خروجا عن صورته
الحقيقية لانه لا دخل للام التي فيها نحو لها وهل في صورة الحكمية لان لام بمنزلة جزء الكلمة ولذا
لا يجوز الفصل بينها وبين دخولها وبهذا ابقى الاشكال لانها غير هنا وله الصورة
اي الصلة بين او الاضافة ولهذا فسر التغيير بانه خروج عما حقه ان العصية او استلزام
كلمة اخرى معدوليته يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن جمعة في يوم الجمعة مع انه
ليس معدولا عنه ولا يرد على تفسير بحصة انه ليس يدخل في صورة الحكمية لجواز الفصل
بينها وبين دخولها بالمعروف الزايد ويمكن ان يقال ان ذكر الخروج غير تام لان
المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه بصيغة القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها
خرجت لا خارجة وفي دخول بحصة وانه محل تامل قوله واما المغير الخ الصفة كالجمع
والمصدر والمنسوبات الخ قوله واما الغلب كاسم في ياسر فانه ام اعتباري
واما نحو فاطمة وعتف بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا ما وانه يستعمل
على

على العصية لا صيغة اكثر من استعمالها في الوعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا
يخفى ان الاحياج لا ينهض على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا يضافان اليهما فيقال جمعهما ولو كانا خروجا
عن اقوس وانياب نسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا انه كان وجه ان نظر الخاء
في تنوعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا
اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا فرعيين حقيقة
او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية
ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه
ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعضها لما لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء
العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليل اخر فالثاني هو كعدل النحتي اي العدل
المنسوب الى ما هو بعد ليس بانباع اخرج بقولنا العدل التحقيقي والتقديري اه
المشهور ان اقسام العدل اليها ليس باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعضها لما
ثابت غير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بحيث منع الصرف ولعل وجه ان اثبات الاصل
قصد اثبات للفرع ضمنا فاذا اثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل غث ثلثة ثبت
ان غث فرعه وليس فرعيته لذلك الاصل الا باعتبار المعدول عنه فقد ثبت العدل
بدليل غير منع الصرف ان قلت كيف يصح قوله الاتي فدليل على الا منع الصرف
قلنا اراد ان الدليل المؤثر اثبت اولا للعدل في نظر النحو واعتبارهم ليست

الاصل الصرف او ضرورة شعر وامتنوعة العدل فجاز الامرين فيه كما سيجئ في الوصف
قوله فعل هذا قيد تحقيقي الى وصف بحال متعلقه واما على كشفه ور فضلا فرق بحسب
اي فرق في معنى كرجل سوء بمعنى رجل سيئ فيكون وصفا بالتحقيق وصفا بالتقدير
بحال التركيب كذا في قوله تعالى مثنى وثلث صفة بعد صفة طرق حالا او ضربا محذوف
اي فانكحوا الذي طاب لكم عدده مثنى وثلث والاصل انه اذا كان بمعنى مكررا او لا واحد الا الالف
اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثنى وثلث وثنى بمعنى وجدنا
تقسيم اي توزيع على اجزاء هذا العدد بمعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر كقولهم قرأت الكتاب جزءا جزءا كما في القياس في باب العدد وايضا كذلك
عملا بالاستقراء والى في للمرة كما في قولهم بالاعم الاغلب فلي وجد ثنى غير مكرر
لفظا بان اصله مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثنى الا ثنى وثلث فقيل ان اصله قوله
الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى وفي دورانها الى اشارة
وهو خلاف والصواب بجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال مثنى في قول الكوفيين وجمع
والكوفيون يقيسونه على ما الى التسعة عندنا خماس وفحم وسداس وسباع
والسماع يعضدهم بل يستعمل على وزن فعال واحد الى عشرة مع باقي الباب نحو ثنى
والى في الرباعي والثماني والتاسعي قوله والسبب الى قوله العدل والوصف
عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة
وعن تكرار الى غير مكرر اذ ليس فيه الا وصفية قوله لان الوصفية البعيدة التي كانت في

ثلث

ثلث ثلث اعلم ان ثلث في اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات الا الواحد الى حتى
يكون اوصافا حكمها الاصل ثم يستعمل في مجال الوحدات مجازا وفاقا كما يعم مجازا في
ثلثة ثلثة ما وضع لفظ ثلث وثلث لصارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها
والعاقل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في معنى الوصفي قوله واحكام
التفصيل بشهادة الحرف نحو احمر احمران احمرون واحمار احمرى احمران احمرات
واحمر كحمر افضل افضلان افضلون واخاصل وخضخاض فضلبان فضلبانة وفضل
لان معناه في الاصل كثير ما فخر اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير مستعمل والا يستعمل
الا في هو وحسن كقولك رأيت رجلا فضلا زيدا وافراس رجل افره رجال افرة وامرأة
افرى قوله وشبه اسم التفضيل اعلم ان غلبت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل
فيه فلانهم القياس وان اريد استعمل فيه في معنى الزيادة فاخر ليكون كالكيل لانه نقل الى معنى
الاخبار فلم تختار الاول تقول ما اكرمه والشيخ الرضي ان القياس في اخر ب الاصل
استعمال باصله الوجودي كثلثة لكن عدل عما كان حقه لقربه عن معنى الزيادة استمرت ٤
وما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة
بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لانه ذو العدول عن لازم بخصوصه واجيب ان تغير
ما كثر لبعظهم صرف التعريف عليه على جميع التقادير قوله فعال بعضهم ان معدول عما فيه
اللام لوجوده لزوم مطابقة للموصوف افراده وتثنيته وتذكيره وتانيثه ويستعمل
باللام قليلا لكن يرفعه لزوم مخالفة المعدول والمعدول عنه تنكيره وتعريفا واجيب عنه لجواز

عدول لهم لغة وبين كما في سحر اذا اراد ان سحر بعينا وهو سحر لبنك فانه عدول
عن السحر لغة وفي اما لغة فلان كل جنس لطيف واريد به قدر معين فراقوا خلا
يدخل لام العهد سواء صارت بالغلبة على نحو النجم او لا فعلى فرعون الرسول واما في
فلانه لو كان في لام معهودا لبني فقيل معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في عرفهم
وفي لكل بالعدل والعلمية المعتبرة كما مر في حاتم الرفع عند بني تميم فانه للعدول عن
الاسم وغير منصرف بالعلمية المعتبرة والعدل واما حائض النصب او الجر فبني عندهم
وهو كقولي اذا اردت به حيض بوبك عند الجوهري والعباس تقتضي ان يكون صباح
ومساء معربان كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو عدول
عما وكم معدولة بتوبيخ شيوع موافقة المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يتبع
عند لزوم مطابقة الموصوف في ان يستعمل بمن لا يطابقه الموصوف وعدي ظلوم اشتى
ويجيء ومؤنث عن ظالم الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع النصا
الا اخر لان تقدير لا يوجب بعد ولي على تقدير ما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق
العدل في جميع مصاديقه لان اللام وفي صورة التكلم وعلى كلا التقديرين لا يظهر
ثم العدل الا فراد جميع اخرى لعدم احتياج اخرى واخرا اليه وعدم صرف البوا
قوله لانها يوجب الحكم هنوع بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته فالاولى ان يقال
ان اضافة اليه سواء كان مضافا الثاني تكرار للاول او لا نعم بشرط ان يكون ما اضيف
ولهذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او ولا ما اضيف اليه تابع نحو لا علانة او

بداهة

بداهة سابع قوله وغيرهما فعلاء افعل ان كان صفة له عليه اكثر وان واعترض
عليه بان فعلاء وانما يجيء على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا او جمع مجموع او هو
لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجيء على فعال بالكسر او مفاعيل بالتصحيح وعليه
ابو علي وبرد وعليان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك مجمعه على اجمعون شذا
ولا يجيء هذا الجمع الا الوصف او العلم ولا ان يقول ان علم جنس قوله ولا خر الصفة
الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما اليه ذهب جمهور واعترض عليه بان
لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب افضل فان كان الاول
لم يصح جمع اجمع على اجمعون لاجمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه كاسح
اغاعل كاسود وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنث
جمعي كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قولنا كتاب
اجمع بانه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء تم وعن معنى الزيادة فعدل عن لوازم
اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى وجدته لانه قد صار اسما كاحمر
واحمر فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعليه ما ذكرناه في تفسير معنى اخر وجمع اخر
الاصلية ونسبه بالاضافة لا يريد الجموع الى قوة اي لا يشتقه بها قوله وكيف ولو اعتبر
جمعها اي ان افعل وانيبا لو كانا نعتي اخواس وانياب لم يجمع بنسبة
الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع او
من انهما معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا بغير

الواحد ابتداء ولا الى الثانى اذ ليس للمعدول عادة يلزم فى فعلها التثنية او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضى ما رجح صاحبه راجع الى ان فعل ثلثة اقسام جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه لا الاخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما لا يختص كجمع فى مبالغة فانع اى فاهم فى الارض فلا عدل فيها واما ان يختص بنحو فاسقة وهى فى حكم كفعال فى مؤنث نحو باقر فى فيها العدل عنه الى فعلة حتى لو سمى بها فكم لا فتح منها وتكسر ابان لا اصل فيها سواها وبها لمبالغة فى عدم اختصاصها ببابه وفيه نظر اما اولا فلدليل على ان النادر فى الاستعمال معدول عن الشايع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم تغلب فعل العلمية فغير المعدول عن فاعل اذا ثبت استعمال فعم فاكهة وهى اى فيه وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل اجماع الشرطين غير منصرف واضطر ارتاجه الى تقدير العدل فغير كقشم لانه ثبت قاشم وعلم قشم قبل العلمية فهو معدول عن قاشم اسم جنس واذا احتمل احد الشرطين العرف ان قلت فينبغى على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر جمع قبل العلمية بمعنى السيء قلنا لما سمعنا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل وبحكم بانهما مستغولان عن فعل الجنسى انتهى ان قلت الشرط الاول ينافى ما قاله نفسه من ان المعدول عنه فى العدل التقديرى غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعل اسم جنس وهو ممنوع لغلبة ما هو مشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا القول فان اعتبر والعدل على زعم بعضهم

بعض النحاة ح فاعتبر فيها العدل لتحصيل سببية البناء اى ينضم الى ما سنبينها لتراى وتنا مناسبا له عدلا يحصل البناء وهو كل لان مجرد المناسبة الاصلية لا يوجب البناء والا لبنى كلام وسمى به وانما عنوا ابتدائيا لتحصل لكسر اللازم سببية البناء او كسر الراء مصححى للاماله المطلوبة اصلى وان كسر ثقيل لكونه حرف تكرار والثقل يستدعى خفة والبناء اخف من الاعراب ولهذا يقال فكر فى باب فظام ههنا ليس محمد فكار ينتظره وفيه اشارة الى تقدير العدل فى غير المنصرف فقد يكون للحمل على اخواته ح فلا يكون مما نحن فيه حينئذ وهو غير منصرف ح الوصف اى السبب بتقدير الحالة ح وهو كون الاسم والاصل به بالدال لانه هو سبب لمنع الصرف . علم ذات مبهمة لم يتعين الا بعض الصفات التى اختصت معها وفيه نظر لان الاوصاف اخوة نحو صفات معينة الى اخوات معينة لا يدل على ذات مبهمة بل يدل على تلك الذوات المعينة فان العاضه اخت فوة هى البعض الذى هو كثرة اجماعا يدل على الكثير لا على ذوات مالها الكثرة اجماعية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذوات معينة متصفة بالحقارة مع ان وصف فلا ان نثر مصغر دوير مع دار يدل على ادوير متصفة بالحقارة مع ان وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذى كان فى الكبير فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم علما لذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الصفات اخاخوة معها او ما قيل الى البعض ان قلت اذا كان مصغر وصفا فكيف يصح وقوع طلحة بالتاثيث والعلمية قلنا نهذا من حيث توسعا تهم حيث لم يفرقوا بين مصغر وكبير

فظل الوصف

قوله سواء كان سهوه لدلالة القرينة على التعميم قوله وشرط قوله لا الوضعي لو غيبته فانه
في عرض الزوال فكانه لم يغب واسبب الرافع لاصل وهو ههنا العرف لا يكون الا اوائل
الاسخا قال الشيخ الرضي لم يهتم لي الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف الوضعي
والاستدلال بافتراق اربع مدخول لجواز ان يكون انفراده لانتفاء شرط وزن الفعل
قبوله التاء وما يقال فان التاء فرارية ليست طارية على اربع كما هي طارية على
بعل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في المرتبة على المؤنث لسبب شيء لانه
اوائل جاز ان لا يعتد بالوزن الحاصل في بعل كسبب عروض ياء الخروج عن اصول
كيف بالوزن العارضة في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن
قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان اللائق قبول تاء تانيث وهو
التاء ليست للتانيث بل للمذكر لان قولك اربعة رجال او زيدون باعتبار الجماعة
انتهى والتذكير من مفهوم من خصائصها بجماعة الذكور ويؤيده ما قال الخفاجي
التاء ههنا في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية وقال ايضا التاء
التاء دخلت فيما ليس والتاء في اربعة ليست كذلك قوله شرط ان يكون
الاول ان يقول ايضا وان لا يلزم من اعتبار المقتضاه بين كما تم وكانه ترك لانه
يعلم مما بعده قال قدس سره في اي كشيته وانما كان الوضع اصلا لنوع الدلالات
المعتبرة عليه انتهى اي لنوع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الاضافة والاستناد عليه
كان الوضع اصلا الان الاصل ما ينبني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا

صح

صحيح نسبة الدلالة اليه بقي بقولهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على
المظروف وكان يقدر بعضا فا والتقدير في زمان الاصل قوله فلما تعذره التاء للتقرير
قوله ومعنى الغلبة اي منع غلبة الاسمية اقتضاء الدال على المعنى الوضعي بعضا فرادة
الخ او معنى الغلبة مطلقا اقتضاء الدال على منع الوضعي بعض افراده فهب
الشيخ الرضي لان غلبة الاسمية على الوصفية شرط ببقاء المعنى الوضعي فاذن
لم يعبر اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم
صحة افرائه على كل الغير الفرد وهو ظاهر والغلبة لاعتبارها في المفهوم قال السيد قدس سره
ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم اشتراط عدم تنكير الخبر والغيبة بالصفة وفيه ان المحمول على الاطلاق
في الف للغة في العراج السوء بزيادة كساء وارحم ماريب وقالوا ان اوهم لهم
للغيبة من الحروف لس فيه من الوهمة قالوا وان تقال ارحبه تعيين الزمان والاصل
في كل تغيير ما بصيغة قوله فلذلك التاء للتنبيه فيدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فتفيد
ترتيب العلم فلا يغني احدهما عن الاخرى وفي كل اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلية
ترتب احدهما على الاخرى لان الاصل الاول ليصح عطف امتنع على اعرف ووجه كل
ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه مفرعا على مجموع الاصلين وعال او كل فرع
الى اصله على ما ذهب اليه المتعلم واما قول وضعف فهو معطوف على اعرف بلا اشكال قوله حرف
ترتب بالصرف الى الكلام انه صفة لخبر قوله او امتنع السوء اي حرف اسوء وامتنع كل
من الصرف قوله منع اغني عاريز كل قوله استغفاه من اجعل الجعل الحكم باقتضاء

قوله للطاير قالوا هو كشراف وهو طاير اصفر كالبط قليل الحمرة يصول على كل شئ
قال في العباب اصيل نام مرعى كراع وابن سيده ارشتا قومن كمال فال لفظ
سيبويه وحمات برانوام بالشه بمنع اصلا جاءة قوله لان في الاصل والتي كحال اما الاول
فظ از لم تثبت والثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة
فخبر فاطمة حسنة وقوة وخال وان كانت في انفسها مختصة تلك الاوصاف قوله
بالتأنيث بالتاء سمي تاء وتزيد في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها بنقلب في الوقف هاء وتاء
افعة ليست بتاء تأنيث لانتفاء التعيين الاخرين فظاهر بل سمي بدل من اللام خلو سميع
باضافة ذكر حر ف والوسمي بالتأنيث كانت كزيد قال السيد سمي سمرة بمعنى انها حصرت وقوله
لان التاء المنطوقة فيها ليست مختصة للتأنيث فلا يغير في نفع الصرف ولا يكون تقدير
تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء المنطوقة وان لم تكن مختصة
قوله لان الشرط لا للزوم الا لذ قوله ليست التأنيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء
في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا تكون كذلك الا ان تكون لكلمة سواء كانت
تلك الكلمة اسما او صفة كمارة حسنة وقد تجيء على خلاف اصلها وهي تكون لازمة للكلمة
تجيء وكن لم يعتبر وا هذا اللزوم قوله لان الاعلم محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اعتبار سكونها الخاص بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها للضرورة واما التي
حكمها كما في الرخيم فاء في غير كناية للضرورة الشعرية وفي كناية للوجهين
الشعر فيما هو كغير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست في الكلام العربي غير جايز يعرف كلهم

فيها بالنقض وبغير الحرف وغلبة الحرف كما قالوا في جبرئيل وجبرال وجبرين وفي كل
لغة تكلموا بها لعدم ورودها على اوزان كلامهم المخصوصة وتركيب حروفها المخصوصة
وكان يقول ان التصرف تلك الاعلام لعدم جريانها مجرى امثالهم ولذا قالوا
اعجمي فالعرب ما تخيلته فكان ليست اعلاما واكثر ما بالاعلام الاعلام التي هي في كلامهم
قوله التأنيث اعني اي ما يكون تأويله مقدرة ولا يحال لتقدير الف للزومها قوله اي كالتاء
اللفظ بالتاء لان اكثر عندهم اضعف من اللفظ وشرط اللفظ العلمية قوله شرط الوجوب
فتح الحرف ويستلزم له او يحرك اوسط اي بالفعل فاذا سكن مع انها محركة كاوسط
بحسب الاصل ليخرج الكلمة بسكون واحد الاحرف الثلثة ان قلت هذا التعليل يوجب تحتم تأنيث
كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأنيث كليهما فلم جعلا بحكم موجب لتحتم تأنيث التأنيث
قلنا لان الكلام سوق لبيان شرط التأنيث او لان يحتاج الى التقوية سواء كان تأنيث
لكونه معنويا او للعلمية وفي الاخرى يجب لانا بينا لم البيان الذي ذكر صالح لرفع
علمين لبلدتين اسم ريقول لبلدتين لا وجه تأنيث العلمين اعلم ان الاسماء لما كان
قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلا فتمنع حرفها وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان
مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان افاعرف هذا فنقول ان كان الكلام
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا الاسماء القبايل في تأويلها
بالقبيلة والحي قوله تمنع حرفها اي تمنع كل منهما عن الصرف والاول اولى فنقول
قوله يجوز شرط الزيادة على الثلثة وههنا شروط ذكرنا احدها ان لا يكون على

المعرفة

التأنيث مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي كان منقولا عن مذكر اولى بان يكون مذكرا معرفا وكذا الحال في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يجري ومن الباء فيها صفة احكم وثانيها ان لا يكون تأنيثه حقيقيا لانا نؤول غير لازم كرجال خان تأنيثه بتأويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الحسي في احد قسمي استعماله مذكرا او مؤنثا تساوي العرفين فيه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف واجب السرفي اشتراط الاولين ان التأنيث المكور في الاول بسببه طارية وفي الثاني معارضة بتأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ظاهرا ومعارضة فلم يبق التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب وما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط الاربعة

الظرف الرابع فيما هو اربعة احرف وكذا الحكم في خمس فيما هو ستة احرف وبالجملة احرف الاخير في الزايد على الثلثة ساكن لان موضع الباء في كلامهم حرف الثلثة وثبته ان كان بمعنى الجماعة فحذف اللام واصلها ثبي وان كان بمعنى وسط الحوض فحذف العين واصلها ثوب قوله اي التوقيف يجوز ايضا ان يفيد الاضافة اي تعريف المعرفة او ان يفسر الجنسية ان المعرفة من حيث انها معرفة قوله ان يكون علمية قيل لم يجعل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التوقيف وليس على ان يجوز ان يراد علمية ما فيه التوقيف كما اراد في قوله التأنيث بالباء وشرط العلمية علمية ما فيه التأنيث فلنا ذلك لم ابال عن الاضافة اليه وليس بشيء لام ان قلت لم لم يأت بالام هنا حتى يكون ما ذكر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلنا فليلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لانه زيادة

قوله

العجمة

قوله في العجمة قوله بان يقول حاصله في خمسة الاظهر ان يقال حاصل حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تخفف العلمية بخلاف البواقي فان تخففها اعتبار تخفف العلمية قوله بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وهذا مبني على ان السبب الاخير في اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا تخيل فعل هذا اجرى في فتح ... وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بلا واسطة العام فراجعه وفيه ان كون تأثير التعريف شروطا لتحقق في ضمن العلمية او ثبوته في العلم راجع الى ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلف باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير ظاهر لان الفرعية بمقابل التنكير والتعريف بذكر في مقابلة التنكير لا العلمية وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جبرئيل بمعنى العبد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء اسمه يعقوب مات سنة رواية عيسى قوله وانما جعل شرطا لا تحقيق الاشتراط ما قال الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا ينصرف فيما تعرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان ينصرف فيما تعرف كلامهم فاذا وقعت في اوائل العلمية وهي مناسبة للام والاضافة فاقتضاؤها جاز ان يمنع معها ما يقتضيه العلمية فيرجع ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين اكتفت فتبع الكسر التنوين فصار هو علامة وبقي الاسم ما بالا يراعى تعرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه

فيه عما تقرران الكلام يتبدل حكم الحرف عليه فتغير الاعراب وبالنسبة فاستغنى فيه كقولك
بعض الحروف وقلب بعضها كخرجان في كركان وابيجان فراوزبا كان واما اوائم
يقع لا يجمع في كلام العرب اوائل مع العلمية قبل اللام والاضافة او لا مانع فيقبل التنوين
ابضاع الكسر كما يقبل سائر النصرفات فوله وبجر الاوسط اه يجب بسيبويه واكثر
النحاة الى ان الشرط الفتح الزيادة على الثلثة ولا اعتبار بتحرك الاوسط لان الثالث
خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثاني ليس فوله وهذا اختيار
صاحب المفصل وذهب الزمخشري الى ان نوحا كرند وكانه قاس العجمة على التانيث
المعنوي او غيره تحتمل ما وجود ولا يخفى انه فاسد بما ذكره الشارح قدس سره قال
الرضي ذاهب ليس بشيء اذ لم يسمع كقولك خير بفتح في شيء من كلامهم فوله
لازم معنوي اي ليس لعلامة التانيث وشتر قيل يجوز ان يقال اشتاع حرفها الا ان يقال
بالتقدير وفيه انه لا يستقيم الا ذكر اولا يرجع اليه ضمير مؤنث والاولى فيه ان يقال غلوبل
بلكسر نوع النبي عليه السلام لكان اسم فوله لان عرفه التنبيه على ما هو حقه عنده
يجوز ان يقال لان عرفه التنبيه على ما هو حقه عنده وهما وقع فيه النزاع فنوع وشتر
وتقديم انحراف نوع على امتناع صرف شتر لان انحراف نوع مما لا فاصل هذا اكتاب
اعني المختصر ودون عدم انحراف شتر ولان انحراف نوع حبلى مما ينبغي ان يراعى
فيه كخلاف امتناع شتر فانه ليس هذا المعنى فوله الجمع اي كجمعة او جمعة الجمع او الجمع
في حيث انه جمع ويجوز ان يكون اللام في الجمع للعهد اي جمع يوم فعام السنين ليلائم

تغير

تغيير التغيير في قوله شرط بما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع فنتهى الجموع
هي مضاف الى الفاعل اي صيغة فنتهى بها جمع التكسير يعني ان تلك الصيغة لحيث
انها هي غير قابلة التكسير فلا يرد النقض بر جال بناء على انه محصوص غير قابلة التكسير
فان وزن فعال للتكسير ولهذا الجمع حمار على حمير فوله وبعد الالف حرفان اولها مكسور
او نحته اولها مكسور فلا يرد النقض بمصابيح وكاتم لان ما جعت ابعض الصور تقديرا
اي لان ما صيغة منتهى جموع وهو تعليل للعلة المستفادة من قول لهذا فوله لا يكون صيغة
مصونة عن قبول التغير فيصير لازمة فيصير ان يرفع اصلا هي الحرف بغير ها وانما
للعلامة والغير يعني التغير بها بل لما بها كما قولك كنت بغير مال فان معنى كنت
بلا مال لا مال لك كنت بما يغاير المال وهو حينئذ اخر بشرط او صفة لقوله صيغة
فوله منقلبة عن الف التانيث الخ فعلى الاول يجوز ان يقول بغير ها بمعنى الوقف وعلى الثاني
يكون تقييدا بخلاف فوله جمع فارة لا فارة كما قبل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع
على فعل قال قدس سره في الكشاف الفاره الحاذق والبغال والحمل والحمار فاره بين
الفروهة والبغال للفرس جواد انتهى الحاذق مرو بركى والبغال للفرس رابع ايضا
لانها لو كانت مع ها كانت علامة التانيث غير لازمة فحينئذ ان لا يتغير
تغير الوزن اجيب بانها وان كانت التاء لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن
الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال انباعث
ويلزم ذلك ان لا يكون لازمة في فعالة اذا كان للمذكر كما تاء في جمع

الشيئين لانها بدل عن يا النسب بخلافها او ان كانت الاعجمي كجواربي جمع جوب وايضا عدم
الاستعمال بناء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله والاجاجة بالاخراج نحو هذا بني برياة وديباة
النسب كما قيل مع انه لو زيد يخرج نحو كرسي مع انه غير منصرف قوله فانه نصره محض لا يصح
الا مقابلة اصرف به بخلاف قرازنة فانه جمع محض لا يصح الا مقابلة الجمع به قوله قرازين او
قرازو وهو معرب قال واما قرازنة فمصروف قيل ليست اما للتنصير لعدم سببه الا
التعريف والاستيناف سبقه كلام اخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سببه الاجمالي وانما
لم يقل فمصروف لان الصرف صار كالعلم اعتبار الجمعية او ان اجراءه نحو قرازنة او ان اجراءه للفظ
وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث بتأويل الجمع تنويثه لان
نقول تنوين المناسبة وفائدة الاسمي مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وصفا
على القبيح ليس منصوبا بالياء لان المنصوب لا يجر وعلى يتعلق بمحذوف وقام او تقدم
ولا يستقيم هذا الشيء لانه تكلف معنى بل هو منصوب على انه حال من الضمير في غير منصرف
وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه يجري في قوة لا وجاز
فيه ما جاز في لا من تقديم معمول اسم فعل وزيادة لا في ما عطف على اسم موصول لتأكيد النفي
ولا ينفي ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرف حال
التكبير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع مع انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يجعل اسم اشارة
لا حاجة لتجويل الكلام عن وكل الايهام قال بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت مناقضة
للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها يجبر اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار تمنعها

في

في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية شخص برجال فلم يمنع
منه لان نوع ابهام منافيا للعلمية لازم لمنع الجمعية كما ان ابهام الكناني للعلمية لازم لمنع
الوصفية نعم يجوز ان يبقى سارية من منع الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى سارية
من منع الوصفية فيه كما اذا سمي شخصا اقرع بالاحمر قال فلم يسمى في اي شيء الضبع
هي الانثى وضبعا بربر هو كذكر وجمع ضبعان بكسر ضاد وكسر اصبعين اشهر قال في الصراح
ضبعان بكسر كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعان قال وبهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا يندفع السؤال قوله والا لكان بعد التكلم منصرفا لكلارة الممنوعة لجواز ان
يكون مقرا على اقرانكر قال قدس سره في اي شيء فعلى هذا يقوى على الضبع ان
علم الجنس سائل للضبع لا الجنس هو الضبع انتهى هذا الا وبل بناء على تسليم تأنيث
الضبع وقد عرفت منافيه ليلا يتوهم ان الجمعية كالوصفية والا فكان اعتبار الجمعية عطفا
قوله وهو لا كثر في هواه كاستعمال او مذهب لا كثر قال الجر في خبر محذوف قوله على ان
لازه ضبا والرضيل بصيل الجنس والعالم يمنع من الصرف اقرا العرب محققا على
فوازنه فاعمل عملا لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب واجر قوله كذلك
حكما الجر اعتذارا ان لم يعد الحمل على موازن من الاسماء وقد يعتذر عنه بانه سبب على
سبيل الاضمال لا على سبيل القطع قال الحكم في شرحه يلزم هو لاء وان تقولوا الجمع
بالتاء جمع وقد قال بعضهم هو لك قال تقدير اي قدر تقديرا قوله فكان ابيسي كل قطعة
من السراويل سراويلة هو عبارة السيد قدس سره اما عال كأنه لان السراويل لم يجئ

www.alukah.net

يعني ان قطعة من السراويل يقال جاءني قطعة احمرة فيكون احمره مفروضا وانما لم يحمل
جمعا بالمعنى الثاني حتى يكون احمره متحققا لان السراويل مختص بالازار فلم يصح ان
يكون السراويل بهذا المعنى معرفا له ولقائل ان يقول ان سراويل منقول من الجمع في
الاصل الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا في زان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع
لان اقطاع الازار ان قيل نعم الجمع لا الواحد في الجنس لم يجئ فعم جاء في الاشخاص
كما ابن اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع بان احمره اذا اشتمل على الاقطاع
جاز اطلاق اسم ذلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب سراويل جمع شرذمة وهي القطعة وفيه
ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا
الاجراء صح الاطلاق فعلى واذا احرف فاما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظة
اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان لكن بالتنقيص على قاعدة
الجمع لا يخفى ان نفي جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال في وجه آخر وهو ان السراويل
اذا صرف فكان ينبغي ان يصرف بعد ما يجيء لانه بوزان احمره كما يصرف فرازنة لانه بوزان كراهية
ويمكن ان يدفع بان سراويل احمره بالجمعي وان اعتبر بموازنة الاعجمي او بالمفرد وان اعتبر
الجمع في سراويل يطلق صرف اولم يصرف وذلك لاقتضاء هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التغيير
منع من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرف قوله اي كل جمع منتهى وكذا كل مفرد غير منصرف
منتهى كما في اسم امرأة واعبل بصمراء على لا منصور كما على فان الالف فيه ثابتة تحقيقا في حالتي
الرفع والجر اشارة الى انها مقصورة بان على الظرفية والعامل فيها محاذاة مستفادة من الكاف فحوله

الاعلال

الاعلال التغيير يجوز بهم الكلمة ولان الاعلال سببه قوي وهو الاشتغال المحسوس ومنع الصرف
سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة اشتبه بكراهية
قوله بعضهم اذا زيد الاعلال يفهم منه انه في جعل غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف
سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك ان منع الصرف لو كان
مقدما على الاعلال لوجب الفتح حالة الجر وتقول بان بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه نعم يكون
من قال ان التنوين عوض عن الحركة بهو كبيره ومفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم
على الاعلال عنده والاصل جواري بالتنوين لان الاصل لاسم الحرف ثم جواري بحذفها والتباس
الحركة للاشتغال ثم جواري بعد حذف التنوين عن الحركة لتخفيف الثقل بحذف الثالث كما يجيء قوله
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد لله مولى لهجوته
ولكن عبد لله مولى موالي ويجوز ان يجعل الياء للتكلم والاصل موالي بتشديد الياء صفة الياء الا ان
زيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من جمع بالفاء في الجمع المذكر قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر
كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسناد وهو
المعرف ههنا لا مطلق التركيب فصح التعريف فجعلا بمنزلة فاء فان لا حاجة الى اشتراط بالعلمية
لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لانا نسلم انحصر لجواز ان ينقل اولا الى مضيء
جنسا او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما ذكره قوله الكرم قوله والسلم فتقول
العلمية شرط التحقق وثبوته لا اشتراط قوله من غير حرفية جزء ان فلنا اعتبار هذا القيد في ما
اورد بالتركيب من غير اعتبار ي الاضافة والاسناد يحكم فلنا الحرف لما كان يشبه التصاوق

التركيب

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد فيه جنس التركيب الذي بنا كيب ان يفيد سببا بخلاف التركيب
من الاسمين اسناديا كان او اضافيا او لم يوجد التركيب بين الفعلين لم يحتج الا تعين بوجه
ما من حق الزوال والاغلال او ليتحقق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع فقد صحل فيحصل له قوة
الى اللزوم قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد والباء للملابسة اي لا يكون كل التركيب ملابسا
لهيئة الاضافة والاسناد وهو كون ان كل كلمة نقول من تركيب اعرابها وبنائها باعتبار المنقول عنه
وصحابها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار رفع عمرو فيا باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار
حكمه فقوله لان الاضافة لو لان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو ظاهر ما عرفت واما في الجزء الثاني
على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لان مشغول باعتبار الحكاية قوله فكيف يؤثر بالمضاف اليه اي
الا اذا كان في طباع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ايضا وهو سيما كان في
ماهية واحدة حتى فان تركيب الاضافي حكم كلمة واحدة قوله من قبيل تحسب تمة حاجة عند
احدهم ومن قبيل لعمرك بالحكاية عند جمع والاسبد ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا
قوله كما في اذا عامل كما ان لان مذكور فيما بعد مع بعده حكم ما يقتضي من العطف بالفعل
لا ما يقتضيه بحيث لا اصل ومن يجازه التمثيل فقط وكذا ذهب بعضهم الى ان حتى تختص على لغة
غير منصرف ومن ههنا يتفق جواب اخر بان عمر وان عمر وافقهم في منع الصرف قوله ثم غير ان يصرف
بزعم من غير بقرائن عن مركب يستعمل في معنى فيكون على علم الاستحقاق قوله الالف والنون قيل الواو
بمعنى مع وكذا اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله اذا كانا الخ قوله لان زيادتهما اكثر وفي الزيادة
بالفعل فلو اصطلح لفظ نون لاصالة جاز حرف كما ان يجوز ان يكون نون اخشن كما جاز

الف والنون

ان

ان يكون من الحسن ومنع ج قوله لمضارعتها الف التأنيث في منع ه طول الف التأنيث عاما ان
منع هو فهم ه ابراهيم وجوه او عدها اجعله وجه الشبه ولم يحصل غيره من الوجوه وجه الشبه
لان الوجوه الاخر بسيا وي الوزن بين صدر الكسران وعجزه وكون الزيادة سببا في الحكم ان
مختصين بالمذكر كما ان الزيادة سببا في نحو حمراء مختصتان بالمؤنث وكون مؤنث في نحو كسران
صفة اخرى مخالفة للمذكر كما ان الذكر في حمراء كذلك ولا يرد عليها منع عمر فانا لا نسلم ان عمر
ممنوع مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله انما كونهما مؤنثين وعمر مذكرا
لا يرد عليه لانا نظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء الباء الا ان يقال وجه ان الجرد عن
الباء اصل زيد عليه الباء والاصالة بنافي التفريعة التي يؤثر ان سببها قوله واما سلب تأثيرها
لا لغى التأنيث اي في منع ه وصول تاء التأنيث ان قلت لا بد في السببية فرعية ولا فرعية على هذا
المذهب قلنا السببية ما اعتبر به شبه فان الاول فيها فرع للطرفين وهو ظاهر وان
كان الثاني فهو فرع عارض عليه لكن سببية غير اصيل لتوقفها على تحقق فرعية وجه ان الشبه به
عدو الشبه به فلا حاجة في اثباته فرعية مغايرة لفرعية الشبه به قوله والراجح هو القول
الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء الثاني غير ظاهر قوله لان اسم الفاعل ولا اسلم كما
للغة تكتبه واحمل للعمل واحامل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير باعتبار
انها سببا واحدا وجمع وتثنية الضمير في قوله ان كانا باعتبار تعددها في نفسها
قوله وشرط فكل لا سم فبانه بخلاف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري
الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قوله فشرط العلمية فهم منه قال انها شرط وسببي فهم

من قال انما شرط منع الصرف لاشبهها الفعل لانها كالفرع للتأنيث بغير علامة فقام H علتين قوله
او لتضمنه التأ او لتضمنه سببا آخر كما عرفت في التركيب قوله كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في
الاسم حركة الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاز فتحها وضمها ايضا لكن بمؤنث ع مع التأ
قوله او في صفة ان عطف بها وعلم عاطفين مختلفين وليس على شرط قبل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان الواو بدل الياء نظرا بنفس الطبيعة لا
باعتبار فردها وفردها لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لان كلا من
مؤنث فعل الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا بالانصراف قد اجاب به
ان وجوه فعل ليس مقصورا على التأنيث بل مطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه لا يدل
مطلوبا بخير فتأمل بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجوه فمنع هذا الوجه ضعيف وقد
اسأ راجعه لا ضعف بقيل ان قد اوكان المطلوب من وجوه فمنع عنهم او انتفاء فعلانة
كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء مؤثر
مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعل قوله لازمة قائلة
لوقع لقائل ان يقول اختصاصه بفع في الاستعمال لا في الوضع فانه انظر الى الوضع كان
له مؤنث بحسب القياس اما بالتأ لان الاصل في التأنيث التأ واما بالالف وهو الراجح لان
فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي
ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التأنيث بالتأ لا يزول ولا يكفي قوله وندر ما على
كان اجراؤه مان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون والا يكسر هنا للالف كما تكسر

قوله

وزن الفعل

قوله وهو كون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل
اولا فالاضافة في قوله وزن فعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة وان لم يتجه لا
قوله فشرط وكل ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرط على شرط التعقيد لا على اشتراط ان النسبة
ليست الا للعرفية فلا فرعية الا في حالة زيادة اختصاصه بالفعل قوله بالفعل لمعنى الراجح
في اكثر نسخ الحق به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص به راجع الى الوزن او بالعكس وفي الاخير
كما هو مشهور وكذلك بقدر من بقدر حال ان كسر قوله وضمه خصص الشيء الحديث
ما قبله قوله وشمل علما مركبا بالعربية موضع بال اسم بعال سوبيت تمدس وفي حرب
على كبناء للمفعول وزن فعل مجهولا من فواتح السماء الجناب الاتي قبل له وبه وقيل العرب
قد تنقل الفعل الى اسماء الجناب وان كان قليلا كقوله عليه السلام نهاكم عن قيل وقال فيجوز ان
يكون منقولا حذف من وال وفي شيء مشبها بخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمر
بالضم واما الوعل لغة في الوعل فكوسم بعينه الا انث فانه قوله ولم يرد سببا ان منع
صرف الاعجمة التي ذهب يونس الى ان الوزن مشترك بين كثيرين يؤثر وزنه
على تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقولنا ابن حلا وطارع النهار ولونه كل لون حلا
ويرجحانه ان كان علما لمحكي بالضم فهو لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة تقديرا كانا ابن
رجل حلا اي كشف امره او كشف لا مور ته او يكون انما لم يقل بدله او يجاب كما قال النحاة
لان فاعلا اولى بجعل على مذكر كان منصرفا مع ان غالب ما في الافعال ولم يجئ في الاسماء الا خاتم
وعالم وسلم اسم شجر بسوجود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يحتمل في اثبات ما يخفف

لاختصاصه

فذهب اكثر النحاة الى انصراف لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة لا
عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل لم يلحظ
وهو باق واخر وجمع واخوات اعلما فغير منصرف عندهم بسببه اعتبارا للعدل الاصلي
وينصرف عند الكوفيين قال وبهما متضاد ان ومنع ما يتوهم من ان القاعدة تقتضي
ومنعوفة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيما مع انها غير
منصرفة بعد التنكير وقد يوضع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معها لاستقلالها بمنع الصرف
قبل ورودها على اوزان مخصوصة سهى وزان ثلث وثلثة واخر وسحر والسحر
عند تميم وقطام ايضا عندهم قوله اى لا يوجد شيء من الامرين يعني ان المستثنى
ليس بسبب يمنع مطلقا لعدم صحة الحكم والا لكان سببا واحدا الامرين لزوم استثناء
الشيء من نفسه بل منفردا وآخر مجموع السببين واحدهما او معدوما وبا
لم يمنع ما يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن شرطا لها وتوهم يمنع وان كان منصرفا في
احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة
التوحيد قوله ولم يبق فيه سببان كان لا يبقى مجموعة كما في اخر بيان قوله وايضا
قد عرفت ان بتوهم المنع باخر عن وزن الفعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام
او الاضافة او من قوله ولما كان قول القائل اظهر الخ بعيد ان يجعل المنفي فاعلا او
يلزم ان يجعل قول سيبويه اصلا انه مناف للقاعدة المكتفة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير
اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قوله في مثل احمر على

حال من احمر انه مفعول للمانعة قوله وكذلك افعل التفضيل او كذلك مثنة قوله لصنف قطع
الوصفية فيه بخلاف فعلاء ولهذا افعل التفضيل في الكلام دون افعل فعلاء قوله حتى صار
افعل اسما اى صار ملحقا به كافعل قال اعتبارا لجواز ان يكون حصة اى الغلبان فوكل
فوكل اعتبار نوع من اللغة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان معلوم يجعل
كالنائب قوله وفيه بحث الخ ان قيل جاز اعتبار اشتمال هذه الوصفية في العلم كما اوا سمعت
باحمر ففيه حمزة اجيب بان المقصود الاسم في وضع الاعلام فتعتبر غير ما وضع له اللغة
كذلك فتراها هجروة فالمنع لا اصل كزيد قوله واما الاشتغال قال الشيخ الرضي على الاشتغال
في كتاب الوسطان خلاف في كلامهم انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف قله وهذا القول اظهر لان المعلوم ان كل وجه لا يؤثر كما لم يلزم عدم المنع
فان العلم للخصوص والوصف للعموم بمعنى انه اذا وجد التقابل والتعاقب بينهما
بالذات لان العموم والخصوص من صفات معنى الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما
بالعرض وحكم واحد اى في سائر انواعه وخصه قوله لوجود منع صرف واحد فقط بشخص
ظاهر واعتبار يختصان بين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اى بالنوع والا في منع صرف احمر
في حال الوصفية والعلمية لتقدم المنع قوله فلا تغتر باحد الضدين الخ بل تقول ليس
في هذا الحكم والا يتوهم اجتماع متضادين وبيان ذلك ان التنافي بين الدلالة
على العموم والدلالة على خصوص وهو ظاهر وبين العموم وخصوص اصلي منهما وهو
المعقول وبين اراءة العموم وخصوص ان جواز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجز

www.alukah.net

فذلك ليس بقابل وكل ان تقرر الكلام على وجه لا يحتمل الشبهة فيه وهو ان الوجوه اللفظية
بازاء الوجوه العينية فكما هو ان يكون في عالم اللفظ ما يتقرر في عالم العين او لا يكون
فيرجع الى بادي النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان ضدان
مجتمعين اولا واما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يجتمعان في امر واحد كالكيفيات
المتعاكسة المؤثرة في المزاج وذلك موقوف على كمية فتدبر لكنه شبهة فان يزوم اجتماعهما
في الصورة حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في النفي قوله اي باب غير المصرف يعني
ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر لانها من الغاب لبناء عند البصريين ويطلق على
الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني
اللام والاضافة وهو سيأتي الخواص كالفاعلية والمفعولية قبل وجه وذلك انها غير
لازمة لان الاسم يخلو عنها البواقي نحو صيغة صفة مشبهة فعل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان
النون كالعوض عنه لوجوده خلف واللام والاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة
او اللام وغيرهم حملوا بان الاضافة في حواري بنت الاعرابي مقدرة للنون كمقدرا قوله
ان العلمية تزول باللام والاضافة فيان لام الجنس تعرفه اذا كان اسم العلم في
الاصل نصرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصفات قال في شرح الكافية
الصفات من الجنس الذي يعوم على ثلثة فوايم واعلم ان الراجع على طرف الحاضر فاذا عن
الصحيح قوله اي اسم فوع الدال عليه مرفوعا دلالة الخ على نحو لا على فرده فعلى التقسيم
يكون جملة هو ما اشتمل فقط من السابق وهو ما هو موقوف وقف لا على التقسيم مركبة
مذكور

مذكور في اصل للفصل او مرفوع على انه مبتدأ محذوف الخبر او فهم محذوف بمبتدأ والتقدير اسم فوع
آخره او هو اسم مرفوع والام لاستغراق انواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الاشارة الى
من السابق صيغة قال والانواع ارفع ونصب وجر وغيرها قوله لان التعريف انما يكون للما
فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من اسم فوعات اولى اسم فوعا وقال توصيفه وتذكيره بالنظر
الى خبره او اعني ما اشتمل فان كلمة ما عند هم تكون بمعنى الذي كما يجوز مطابقة للمرجع لما يأتي
بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واتمام صيغة المرجع للاستغراق الى افراده او نوعه
او يقال ان الكلام محمول على حاصل المعنى قوله علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان الخفاء في
المرفوع ليس لاجل عنوان ما اخذ فاذا اخذ اما اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في
تعريفه ولئن سلم فلا نسلم ان كل ما يشتبه في ابهام الامور وان ضال عن كمال درجة الاحاطة
الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله وكراهة استعمال الاسم
على ان يكون اسم موصوفا بما اي كالموصوف بالعدم استقلالا وتبعيتا بالعبرة ويجوز
ان يقال ان صيغة اسم فوع كصيغة المعلوم للنسبة فاسم فوع بالنسبة الى علامة الفاعلية
يكون مناسبا لها بملابسة الكل لجزئه ونقول او فلابسة اعطوه على الطارئ على اسم او
باشتمال هو هذا احتمالية قوله او فعنى الرفع اعلى لان في حمل الى الظاهر من العبارة اي الرفع
اعلى هو هذه الجنسية وهي لا تشتبه في انصباف في ابتغاء اسم بها كما ليست على الفاعلية
نعم يقال ان شبوه هذه الجنسية يستلزم لتوهم رفع لا والاعتبار رفع ما هو في مكان
الاشتمال اعم من ان يكون محققا او هو ما او اعم من ان يكون الاشتمال لا والما هو في محل

لكان الاظهار اولى وكيف يتحقق الرفع لفعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتغال الاسم
بحكم العاملية او حمل اللام للعهد كما ذكرناه انفا اى ذا اخر فوع فان الكلام سيق
له ومن ابتدائية اتصالية حيائية قوله ومنها ما اشتغل الخ وجاز ان يجعل راجعا
الى اخر فوعا بقرينة من الناويل ويوافقه قوله ومنها المبتداء لان جزء الجملة الفعلية ولان
لا يخلو عن حسن وفيائدة فرجح ذكر فوعك حاضر به واكرم الانا قولهم به اكل اى راى
وبدفع بانه ناور لان لا يسبح بالعامل فيبانه قد يسبح كوكبي بالله وبدفع بانه ناور بغير
معاوه والحق زايد قوله الخ سهى اصل يحمل الاشتغال عليها على ما هو موضوع للاستناد ولان
عاملة اقوى لانه موجود وحسن بخلاف عامل الابتداء فانه عدمي فمعمول وقوة الشيء
يقتضي قوة الاثر فالعامل في اخر فوعية اقوى فمنع المبتداء ولا يعارضه ما ذكره في المبتداء
لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضل حال لانه بان ولان ما عداه يصلح ان يره اليه
فهو لم يرفوعات كما ان الفاعلية اصل فيه لغيرها دعام كلمة ولانه يحكم على كل
حكم ولانه يحكم عليه بتعدده وخلاف استيعاب ولا فضيلة وكمال الا بالمشتق حقيقة او حكما
فان عمدة العامل في قوة ان مع الفعل اسند اليه الاسناد ههنا يعني النسبة التامة تحققت
او ناقصة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مفروضة
بقرينة وذكر التوابع بعدها لا ينافي بعدها عن التعريف او شبهة او للتنويع لا للشك او
التشكيك قوله ما يشبه في العمل وفي الدلالة على الحدث والا يخرج فاعل الظرف لان فاعل
العامل حقيقة قوله وقدم كلمة حالية على تقديم فرد والضمير فيه راجع الى احد الامرين استثناء

من لفظ او لان الاستثناء لا يضر شيئا استثناء اليه في الحقيقة لانه فرد استثناء ولو
باريد الاستثناء بحسب الدلالة اللغوية لكان وكم قول قدم لدفع توهم الاصول والبه
مال بعض في الشرح قوله والمراد تقديم عليه وهو بالاولوية الكاملة قوله المراد بتقديم
تقديم نوعية تبعية اذ بصدد تعريف نوع من انواع ويجب ان يكون للعرفي واجزاه
من لوازم العرفي والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد على قام
تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة
وانتظارها فلو قدم زيد في قام زيدا انتقض الغرض فنقل عن الكوفيين جواز التقديم وانه
بنائب فصلنا زيد في قام زيد قاعد وحملنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم يخرج الاخبار
وتغير محل وجوده او من من اثبات المعدوم ولهذا قالوا البيض في زيد ضربت الا البيض
ولم يلزم عليه نصب يكون مفعولا كما لم اضح لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخواته قوله
اى استثناء او افاد استثناء لان قولك على جزء فيه متعلقة باستثناء وحينئذ يحتمل
ان يكون حالا بعد حال ولا يخرج عن شيء لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل لا بد
يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام فاعل يحال علت هذا الحمل على وجه يحكى
اى على طريقة وطريقة وشكله قوله وطريقة قيام به ان يكون صيغة المعلوم اى وكل عاملها
او من لوازمها وذوكل لان القيام ثبوت موجود والامر واتصافه كذلك لا مرية والتغير
عنه لا يكون بصيغة المعدوم لان معدوم لا يوجد اصلا وصيغة المعلوم قد يوجد كذلك
فيه تامل ثم حكم ما ذكره اما الاستثناء الذي هو على طريقة القيام حيث شيء لا من ثبوت ما مثل القيام وسقوط في المعنى او في التغير تقرير القيام

ان قلت فعلى هذا يخرج الاستثناء الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها بعاقل
بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للفعل كالمجهول
لان في قوة ان يقع الفعل كالمجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما
لا يريان ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان
نصا فيما قصدته لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا، وقيل انه لو كان مبتدا، لوجب تقديمه
على قايم كما في زيد قام قال والاصل ان بنى هو في اللغة ما ينبني عليه شئ وفي العرف
القاعدة والامر الذي عليه كرخي سره ان قلت اذا اشرت بهذه العبارة على قولك الاول
ان بنى مبتدا فصحيح واحسن لمراعاة الاستحقاق قلنا لان في لفظ الاصل اشارة الى
ان قرينة الفاعل في الفعل كالمانعة عن غيرها فاعدة لا يجوز سهوا ولا ان ليس بحيث
بل ينبني عليه بعض الاحكام كما بناء بتقول فذلك جاز الى قبيحة زيادة تشديد الى امتناع
الحكم بحذفي قوله في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل الخ حاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل واصالة ان لكن
قد يزول ذلك الاقتضاء العارض يقتضي رجحان البعد اووجوبه ونظيره ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض كسخن النار
بل لم يعتبر ان يليه بحيث انه اقصر واشهر لشمول نحو الفعل ايضا نوضع محطر الظهر نوضع
احضر

ان قلت فعلى هذا يخرج الاستثناء الذي هو نفس القيام قلنا القيام افراد بعضها بعاقل
بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للفعل كالمجهول
لان في قوة ان يقع الفعل كالمجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما
لا يريان ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قايم ابوه قيل لو قال ابوه لكان
نصا فيما قصدته لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدا، وقيل انه لو كان مبتدا، لوجب تقديمه
على قايم كما في زيد قام قال والاصل ان بنى هو في اللغة ما ينبني عليه شئ وفي العرف
القاعدة والامر الذي عليه كرخي سره ان قلت اذا اشرت بهذه العبارة على قولك الاول
ان بنى مبتدا فصحيح واحسن لمراعاة الاستحقاق قلنا لان في لفظ الاصل اشارة الى
ان قرينة الفاعل في الفعل كالمانعة عن غيرها فاعدة لا يجوز سهوا ولا ان ليس بحيث
بل ينبني عليه بعض الاحكام كما بناء بتقول فذلك جاز الى قبيحة زيادة تشديد الى امتناع
الحكم بحذفي قوله في الفاعل وكذلك الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى المفعول الثاني وكذا الحال
في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل الخ حاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل واصالة ان لكن
قد يزول ذلك الاقتضاء العارض يقتضي رجحان البعد اووجوبه ونظيره ذلك ما يقال
ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض كسخن النار
بل لم يعتبر ان يليه بحيث انه اقصر واشهر لشمول نحو الفعل ايضا نوضع محطر الظهر نوضع
احضر

احضر لزيادة التمكن في الذهن والاستعارة الا ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل
فلحق به لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل معلوم والمفعول ف
النسبة الذي هو فاعل هنا فاضل في قوام النسبة ومتقدم لزما ومعلوم المعلوم معلوم
فكما ان الرتبة لما دلت على البنية كان في عداد جزئه قوله بدل على ذلك دلالة ان كان
السابق دال عليه والا لم يدل بعد تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يقرأن ويقرؤن وتقرين قال فذلك اللام للتعليل فيفيد ان كلا من الاصل اصالة لجواز
الحال الاول وامتناع الثاني والفاء ان للتفريع فيفيد ترتب العلم بالجواز وامتناع
فيهما على العلم بالاصل السابق والتعليل يكون فرعا به استدلال بالمعلول على العلة
فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع كما قال المذكور وان كان
يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه شيوعه على تقدم رتبة وبهما في المرتبة فلا
يصح الاستدلال بالامتناع على التقدم فرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشئ على اخر رتبة قوله ح
كون شئ بحالة يقتضي التقدم سواء تقدم بالفعل او لم تقدم وهو ح في حكم المتقدم
لان ثبوت الشئ في قوة ثبوت سببه فيكون في تقبيل وضع سببه يوضع حبيبه قوله
خلافا للاخفش وابن جني يكون الياء فاعلهما جوازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم
الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل
نعم لا يستدعي تقدمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويزه فكل وليس للبصرية منع
قوله هم في باب التنازع انتهى قبيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في عدة الضمير

سواء

المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة او لو لم يجز لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز
او الاكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ما ذكره جار
ان هنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهار يوجب الاكرار وقد يقال ان
اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه
الجنة وعاينه والمراد بالكتاب العاويات اما شعار الناس وحقيقتها قال قدس سره
في اي شيء عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى وقد فصل جملة اضبارية وقعت على سبيل
التنازل بان الدعاء خاص بالعاقل والعواء لغة غير اي اذا انتفى لفظا لاعراب قوله في ضمن
الاضافة خاص حضارية متضمن لاحضار جنس خصوصا او ذهنا يكون الغرض تعلق الحكم
فيه فرد ما في التثبيت قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الاضافة او في ضمن ذكر الحامل الذي
هو الفاعل لانتقال الذهن لواحد متقابلين الى الاخر قوله فلا يرد ان التعميم ينافي التخصيص
قوله نحو ضرب موسى عيسى فان القرينة فيه اتصال علقة الفاعل بالفعل ومن
القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما وانفصال الخبر الثاني بالا الى نحو ضرب
موسى قوله بعد الاشتراط توسطها الخ اي بعد الاتفاق على انهما في صورة التقديم الغائبة
والناصبة الذي يحكم باقتضائه يعني ان التقديم الثابت مشروط بعدم توسط الاثنين منهما
او لزوم توسط وتقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وهو لكن غير جائز والناصبة ممتنعة ايضا مشروطة بتوسط الاثنين منها كما سيذكره قدس سره قوله
فلتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود ومع رعاية النظم الطبيعي لئلا يقبل ان تعمل التجزئة

عمل

عن الالتباس المخل بتقديم المفعول على الفعل في نحو ضرب عيسى الكتاب
بالاضافة الخ يخل بالمقصود قوله فلما فات الاتصال الانفصال اي لزم خلاف المذكور وهو
مع جواز ان يكون عمرو نصرو بالشخص اخر هذا ظاهر في امثال المذكور ونظائره فما
كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ضارب احد الا زيدا وكل لانه لم يبق
احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الالتباس
الى الاشكال وجاز في النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما
قبل الا فيما بعدها لمستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامل مستثنى منه فكانه
قدس سره حمل كلام المصنف على ما هو متفق عليه او مال الاداء اليه الجماعة
قوله لاحتمال ان يكون معناه ضارب احد الا عمرا زيدا كما ذهب اليه جماعة من
النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بالا واحدة وللمجوزين ان يقولوا لو لم
يجز لوجب ان لا يجوز ما ضرب الا زيدا الا عمرا الا في حالة واحدة وللمانعين ان يقولوا
ما ضرب احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذل الناس في ما ذهب الرائي اي ما
ضرب احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذل الناس في ما ذهب الرائي بل رؤيته
قوية وقدم وبان الظرف تتعلق بفعل بعد اي اتبعوا في ما ذهب الرائي او بان الظرف
ما يكفيه رائحة الفعل قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصفته او بصفة خبر المفعول
عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي عمرو
عمل دواكرم هذا رجل ضرب غلامها قوله وجب تأخيره لم يقل ووجب نقله بل اي يجعل مفعولا لان ذاكر
احوال الفاعل قوله لتقدم تمام الفاعل الفعل في الدلالة على ما هو عمدة اه والام

www.dvd4arab.com

للوقت لان قيام الوتيرة صحيح لا باعتبار ان تقدم الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوصه من عمومه عما عرفت عنه الفعل فيسأل عنه بما يطابق على سؤال تعيين الفاعل لا عكسه البتة، وحل شئ على ما هو بخصوصه في الجملة الاسمية و لان الفعل موضوع لكذا وكذا عرفت وعند وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى عنده وضع كلمة اليه بالخبر ولان كل ثبوت غير متروك في الحكم وزيد قام يفيد قوة الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السؤال ومنع قال الشيخ الرضي ان زيدا في امثال هذه وهو مبتدأ، والفاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن المتاخر لا عن الفعل وهو لانهم تقدم مسؤل عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يبكي بعلى لكنها حذف كثيرا لاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره لان يزيد مناداى حذف حرف النداء وهو جملة انشائية معترضة وهو كما لان ما سبب للعلم ان يدعى ان المضارع وهو يخبط ما وقبل شدة وتنوين سبب موجب بان يزيد هنا سببان يبكي عليها وهو كما لانه كما في رضا وتنوين بتزيينه السؤال بحذف مضاف فحذل السبب منزلة المسبب لخصوصة اللام للعاقل كما هو الظاهر وهو براه بالخصوصة خصوصة غيره ويحتمل ان يكون للوقت وهو يحمل خصوصة وخصوصة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يتصف على شئ لان كل ما يتعلق براجع من الفعل لا يبكي بحقد لان هذه البكاء الخصوصة وهو انما ليست سببا قريبا للبكاء قوله ويخبط ما تطيح هكذا في حال ما طيحة قد يرد وهو ما في بعض نسخ الكتاب اذا كان الامر بها بالاستقرار في الحال مع بقاء اثره قوله ويخبط بل

من غير وسيلة اى بغير علقة وسائقة حقة تعالى اضبطي فان من ضبط الشجر اذا ضربها بالعصا يسقط ورقها والطوائح جمع طيحة على صرف الزوائد كما قيل اعشب فهو عاشب وان قيل طيحة على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسب مثل لابن وتامر بمعنى طاح يطوح وطاح يطيح اى ذهب قوله كطوائح اى جمع مملكة فمن الطاح اسقين كرمن يقال رباح لواقح اى للسحاب والبقال مافية قوله وما حصد شئ لانها اكثر من الحصول بمعنى انها اهلكتها الطوائح قوله وما يتعلق بخبط قال قدس سره في حاشيته وتعلق بيبكي بمقدر ما يأباه سليقة الشعر لان بين سبب البكاء تناسبا ان يبين الاضطباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح بصيغة الجمع مما يحسن ان يجعل سببا لهلاك قوله اى في كل موضع هذا الفعل ثم فسر موضع الابهام فائدة وذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك لتمكن العلم اما فعل حريج او حرف بوفي معناه مثل ان الدلالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها بصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو لا وان وان سوار للتمني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل على ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتأفل عن دونه واصله ان رجلا شر بالطائفة فحفظ لجنة اعانه رجلة لما تفرسن فيه من نسبة عام ونعم غير صالحة لاغاثة لانها حرف غير مستقل بالمفعولية قوله واو اتباع الفعل الخ قيل تحاذبا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل

www.alukah.net

على النزع قوله في اكثر الفعلين نحو كما حييت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وقد يكون الاخير كالثاني والباقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والباقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتضارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اغير التنازع بين الفعلين كما غير بعضهم او لم يغير قوله او هو يستحق قبل الثاني او هو طالب والاسم مطلوب وكم اهم فعلوه او هو مؤثر والاسم قابل لها والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انه يجب ان يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه وبعمومه فالنسبة بها واما قلنا بالعموم ليدخل فيه حسي وحسبنا فنطلقين الزيدان فنطلق ولا يخفى ان وكل التوجه بحسب الوجوه الاصل والطبع او بحسب التصور الساقط على التحقيق بتبين ان النزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجوه ان كل منهما معونة ولا حال التصور الذي هو حال للتحقق قوله ويصح ان يكون هو بيع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يأبى ذلك بحسب انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان فنطلق في حسبي وحسبنا فنطلقين الزيدان فنطلق لا يأبى وقوعه معمولا للاسم الثاني بل يأبى عن وكل تثنية المعمول الاول والتخالف بين المعمولين وان الضمير يتصل بالفعل لرجحان او واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولا للغير وكل الفعل نظير الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اخباره اي استخباره كالاستخبار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستخبر في اما في نعم لو كان بدل انا

انا هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن الاخبار ما بطريقة الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بما عداه وبما هو كجزء له والاتصال على الاجزاء واما بطريقة الانفصال فلان في صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الذي كمعمول لضرورة ملجئة الى ترك الغاء فيه ولا يظهر ان الغاء الباقي او بالاخبار مخالف للمتنازع فيه بهذا اذ الفعلان متوافقتين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا مختلفين فمعين الاخبار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراعاتهما بالتنازع الخ لانه مناسب لما هو بصدده وقولك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل الساقط بقي على رأي البصرية فاضبط الاستثناء ويوافقه على رأي الكوفية فيكون قطع الاصل ساقطا قوله فلهذا اختص بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا في عدم امكان الاخبار كالضمير فمتصل فلا وجه لتخصيص الكلام بقولنا لعدم امكان الاخبار فيه قلت حكم قد يتبدل بالاخبار فيما لم يستعمل الا بطريقة الحذف كان ينبغي ان يجوز ولا يجاب بانا نوعي بعدم الكلية لصحة الحصر على تقدير اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فما يمكن قطعه لان طريقة القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصرية في هذا المقام اي في نحو ما ضرب واكرم الان او الا زيد مسابقة الكسائي في مذهب لانهم يوافقون ههنا قوله وفي ما يجب كون الكلام مفرغا بحيث يستعمل الى كذلك نحو فقد يكون النظام بحيث

www.alukah.net

اللفظ وزجراه وجب بمعنى انه بيان لاقسام التنازع وقد يكون بجزاء قوله فان العطف
او المغفور الذى هو جزاء اعمال كل منهما او فتنح ركما فى بعض النسخ قوله وليس بهذا قسما
ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع فى لفظ واحد كما يدل عليه اقراه ظاهرا وتكبيرا ايضا
قوله مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الغضبين مستتر فى قوله فقد
يكون مرجوعه الى تنازع الفعلين نحو قول عليه بتوراة انتازع الفعلان لان
العامل فى الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد ضاق ذرعا ان العامل فيه فعل تو هى
قوله اى لقرب الطالب المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبى ودوره كاستعمال
السابق ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغى ان يؤتى بجوابى الشرط نحو
اجتماعهما اتانى اكرمته لاجواب القسم مثلا والا ان انتفى لاكرمتك فلما
القرب مرجح عند تساوى مرتبتى القرب والبعد وليس القسم واداة الشرط فى مرتبة
لان القسم قوى فى اقتضاء القصد قوله لجواز اخبار قبل الذكر فى الجملة بشرط التفسير
اعلم ان الغرض من التفسير ان كان منحصرا فى رفع الالتباس وازالة الحيرة كما فى
السن وضربنى وضربت زيدا وربه زيدا فلا تراجح فى جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر
فى الجملة مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا او غيرهما
فمرجح منع وان كان فى الجملة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجحا فلا تزول الحيرة
ومنهم من جوز الجملة كما مر فيه وقالوا ان حذف الفاعل اكثر من الاضمار قبل
الذكر فوجد بعده فى الجملة وان لم يكن افضل منه قوله ولعموم التكرار بانه كرر ليتمكن
الكرار
فتنبه

قوله هذا زيد ضاق ذرعا ان العامل فيه فعل تو هى
وهو ضاق ذرعا والحال ان العامل فيه فعل
وهو ضاق ذرعا والحال ان العامل فيه فعل
قوله اى لقرب الطالب المطلوب

الكرار اظهر المفعول فى نحو ضربنى وضربته لمطلقين الزيدان منطلقان لاختلاف اللفظ
افراده اشتبه قوله ودون حذف فرق لا خفية قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مغفورة حشوية
فاعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كما فى المصدر وكما فى نحو ضارب واكرم الاناث فى نحو
اسمع وابصر حيث حذف ابهم وهو فاعل عند سيبويه وفى نحو اقربن واكرمن النون بحذف
والياء فى الاول والواو فى الثانى بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنها بان الاول فيما
المصدر قد تنزل منزلة الجوامد فلا يعمل لا للفظ ولا التقدير واما عن البواقى فبانا نمنع
التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف فى باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون معنويا
فى نحو ضربنى واكرمت زيدا لان المحذوف ان يعتد به فلم يكن من باب التنازع لوجوب اضمار المعمول
بلا فاعل فى نحو ضاربنى واكرمت الاناث بخلاف نحو ضاربنى واكرمت الاناث
فبانا فى هذا مستثنى وزيد من يرى خوفهم اما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه يبنى
مما هو اليق بالجهر وهو ما نفى بما لا يعتد به للزوم كاد وكون فعله فى صورة ما يلزم استتار فاعله واما
عن الاخير فبان الخفة وكثرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف فى الكل
قوله خلافا للكسائى احد بخالفه قول الاخفش قول الكسائى خلافا قوله وجاز الجملة
اعترضه بكرة ليبان قول الفراء قوله روى عنه نشر كل الرافعين فيلزم تخالف العاملين
على معمول واحد وهو غير جائز وكل ان عوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقة عندهم
قوله وروايته الخ غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضى الرواية الصحيحة عنه يخالف فاعل
الخ بالواو كما هو قياس مذهبه وكان يحمل ما وافق الرواية الصحيحة بان يقول حذف الفاعل فى الاول
الرواية الصحيحة

اتصاله به ويكون منع جائزا نحو اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز بل يقول ما
ضربت عنه او بان يقول جاز اعمال الثاني فقط في جميع ما مر وخلافا للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما
او اتفق في طلب الفاعل فانه يشترك او ان استثنى عنه شرط مستغنى عن جزاء المتقدم فانه لا
عليه نحو لا ان لا يجز حذف احد معمولي ما يحسب لان معموله بالقيمة فضول احتراز عن نحو ضربت
الحسبان والعلم فلو حذف احد معموليه لزم حذف بعض الاجزاء المعمول الواحد واعترض
عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلامنا فيما ظاهر معمول برأسه فلا
تورد ولا تجيبن بالذين يبخلون بما امرهم الله من فضله هو خيرا لهم اي يحسبون
هو خيرا لهم نحو لئلا يلزم الاخبار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة ممنوعة لان الاخبار
قبل الذكر في الفضلة في الفاعل هي امتناع حذفه وهو ممنوع بما مر ان امتناع الاخبار قبل
الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاخبار مطلقا لجواز الاخبار بعد الذكر كما في ما ضربت الا زيدا
اعطيت الا درهما بالتنبيه وهو قبيح نحو على المذهب بمعنى راجع الى الوجه الذي وقع عليه اتفاق الطائفتين
ولما كان حذف وجه ما مر وجوبا حمل قولهم اغرقا كلتيهما على اعمال الثاني والا لزم حمل
الفصيح من الكلام على الوجه المرجوح نحو الا ان يمنع مانع اي اخرت في جميع ما مر وقتا الا وقت منع
مانع نحو وهو انه لو اخر نحو فاله فالمعمول الاول حينئذ تأويل المعمول الاول بكل واحد بعيد
نحو ولو اخر مثنى فالمرجح قال الشيخ الرضي جاز مخالفة المضمر للمرجع اذا لم يلتبس المعنى فانه
بينهما قال تم فان كانت واحدة وقبل ان كن نساء والضمير للاول فيجوز ضربني وضربتهما
ايا هما الزيدان فتطلقان وفي التوضيح بحثه للفرق البين بين الاصل والنوع نحو ولا تخلي انا لكم

التنازع

التنازع لا يتأتى على ان تأويل المعمول الاول بكل واحد منهما لما بينا نحو وهما استدلال لما
لم يقبل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على المرجوح
وهو حذف معمول لما لا تقول لمن قال ضربني وضربت اكرم الرجلين نحو لانه في معنى اكرمت
زيدا كان وابي بان زيدا قائم في كنت واخواه وهو سهو نحو وقول امرأ القيس جرح بالسيف
نسوتها على قوة لاستغنائها وضرورة الجواب عنه وقول كفاني بدل او بيان لقوله نحو على تقويم
توجه كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني اما اذا كان جملة
حالية او معترضة او معطوفا على الشرطية فلم يلزم هذا الف وقلنا لا يجوز لاول للزوم
تقييد الجزاء بنقيض الشرط والاخير للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس
مع ان واو العطف والاعتراض ينبو من فكى وقولك لان نفي السعي يستلزم نفي الطلب
ان قلت السعي الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام
قلنا اجراء السعي ههنا الطلب بطلقان الكناية يحتج اي الطلب الى الطلب البليغ نحو
استمرار عدم السعي وجعل تنقيض الشرط جزاء لـ نحو وشبه طلب بكفاني في كل منهما
اما مضافة لعدم السعي فظاهر من ان كراهة من السعي الطلب واما مضافة لعدم الكفاية
فلما دل عليه صريح الشرطية نحو فمع هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم حينئذ عدم صحة الاستثناء
بتقدير وكان السعي قلنا لا نسلم انه معطوف على جزاء بل جواز ان يكون جملة حالية او معترضة
او معطوفا على الشرطية وحاصل البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي فعليا من الحال ولا
يحتج الكلام بطلب في الحال ولا ذلك الا نية اعم من ان يكون قول او لم يسلم فضول صحة الاستثناء راكل

باعتبار توصيفه بالمؤثل او باعتبار شهرة طلبه في الاوقات الاتية وبيان ذلك انه قال
طلبته بمجد كان مفهومه ان بينهم اتحاد طلب بمجد ما في بعض الاوقات الماضية او من شأن
العاقل القناعة وعدم الركض وراء طلب ما يفوته وليس كذلك لكن يجوز ان
يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار مجد البيت الاتي وهو قصيده بالمؤثل فالمعنى
تقديم مجد مؤثل لا تقديم مجد مطلقا قوله لشدة اتصال الفاعل بفعله مع ما فاعل واشتراكهما
في الاحكام قوله كل مفعول فيان مذكور في التوضيح بحيث لا يخفى على الفطن فلا حاجة
فلعله اقحم للاستشهاد بالظرف قوله حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي فلا يرد
بانه الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور بقل لا ذوى قوله واقيم احد المفاعيل
المستكن ليلا يتوهم اسناده الفعل الى غير معناه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة
صفة عن الضمير قوله فصل اى الحافظ المجهول يعني انه اراد بالعلم شهرا او صافه او اراد
بالشرف حسبه ويجوز تقديم معطوف اى الى فضل فكرمها قوله والاتبع اى لا يصح وقوعه
لانه لا يتبع في الاستقلال والا كان لازما ان يقول لم تقل وان لا يخصص الحكم بالمفعول
الثالث بنيابه اعلم لان الثاني فيه ايضا لم يتبع في الاستقلال مقام الفاعل المفعول
الثاني نقل ان اصحاب فرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون مسندا
اليه مسند اليه شيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قوله والمفعول له
والمفعول معه كذلك لم يكتف بعطف احدهما على الاخر وعدم ذكر اقتضاءه للنصب على صحة الوقوع
ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث انما هو لامتناع في هذين المفعولين وان

الكل

الكل فيه وهو كل لو وضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في قوة من جوز قيامهما مقام الفاعل
بلام قبل بالام ايضا لانه لا تبع لانه ليس من ضرورة بيان الفعل فلما سبب الفاعل فلما يقوم مقامه
وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشبه بالعلة لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا
يقال ينبغي ان لا يتبع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشبه بالظرفية لانا نقول
ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ ثم يجوز بناء على جواز اشعار القرينة بالعلة
وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا لم والاصح السؤال بلم قبل تمام الحكم
ثم اعترض بانه يوهم ايقاع ضرب للتأديب والمفعول بان المنصوب جوابا لم وون
الحجر وركبتم والقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال شيء من الفعل المذكور كيف
ولو كان كذلك لكان معمولا للمذكور لانه ذكر في قولهم ان المفعول له جوابا لم انه يقع عامله
يصح ان يذكر في جواب السؤال عن العلة كما اذا قيل لك لم ضربت فلانا فقلت ضربت لتأديبه قوله
بين خلافا للكوفيين وبعض المتأخرين فانهم يجوزون ذلك لان الاولى الاستدلال بالقراءة التي
في قوله تعالى لام تكن على التوأمين بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذلك يجلى التوأمين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل
لبناء الفعل المجهول لوقوعه اسناده اليه حقيقة والاخبر جاز والاصح اى اخبر الحقيقة
مع امكانها وقيل ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام لا يتبين اذا دار
بين الحقيقة والمجاز فالحمل على الحقيقة متعين لان الكلام بالحقيقة متعين مع الامكان
فهم بالمجاز فالظاهر ان يقال ان الاسناد اذا كان مجازيا عقلي والاكثر المجاز العقلي مع وجود

www.alukah.net

مع ما هو ان بناءه على قلة نسبه الى الزمان والمكان والحصر قلت النسبة الى احدهما

واما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل

للفعل وقابل له وكل واحد من الفاعل والمفعول بالواسطة؟ وكان من المعينين للافعال وهي مؤثرة فيهما نوع تأثير حتى يعرفا بها

كانا شبيهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلان اثر الفعل وهو كل لان قولك سير زيد سير

شديد في قوة قولك فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الا بما عنه الاسم الفاعل

عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا تصور رفع وجوه حرف الجر كقولك ضرب في الدار فان النسبة

ليست الا الى استقرار في الدار اكثر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب بها لا انها مضروبة

مجازا قلنا هذا النقل بالمفعول بلا واسطة اما المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان

الرابط المستفاد من الواسطة رابط حقيقي لا مجازي بقي هنا شيئان احدهما ان ما

ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحروف الى المفعول بواسطة نسبة الى ما

هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد كقولك مر بزيد يوم الجمعة مع ان

التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبة الاسباب الى المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب

في قيامه مقام الفاعل وصول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا اه لا فائدة

فيه والفاعل على الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه كذلك ولهذا لا يقع الزمان

والمكان كذلك مقام الفاعل لان الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قولنا فالجميع

سواء بما ستذكره قوله شبيها بالفاعل بلا واسطة واما قيده بذلك لان الظرف وان

كان معنى في المفعول فيه هذا هو الظاهر؟ المفعول بالتشبيه قوله وان لم يكن فالجميع

سواء

سواء قيل لو قال والباقي سواء لكان اخصر واظهر يعني ان الباقي سواء في جواز

وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال الباقي قد علمت على

تقدير وجود المفعول به واما المجهول حالها على تقدير عدمه فالتعرض لحالها تقدير وجوده

مستدرك مع انه اراد التصريح بردّ من قال ان المفعول به الباقي على تقدير عدمه ليس

سواء كما اراد التصريح بردّ من قال ان المفعول بها واو وجد يتعين لما عين فعال

واو وجد الخ قوله اي جميع ما سوى المفعول به من الزمان المعين والمكان المعين والمصدر

المختص والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة مقدما لان يقوم مقام

الفاعل لان مفعوله به قلنا صورة اخر لما كان مضافة كان الفاعل احق بالرفع فتعين ان

يكون في مرتبة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى

ان هذا التعميم مما يسبق الى الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الا على الجواز وقوعها

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل ان لا يكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم

يكن يعني قوله لان قيد فعل الفاعلية ولا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاولى من بابي علمت

اولوية ثانية لانه وان كان مفعولا لاعلم فاعل للعلم قوله واما عند عدمه ان قلت يجوز

رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في تركه فلنا خوف الالتباس باق لان التأخير

وان دل على انه مفعول ثان لكنه كما كان مع ذكر صاحبه لان يكون مفعولا اول وهو

كما يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع كثيرا الاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس

بخلاف قوله ومن ثم بالابتداء عطف على قوله فنائب الفاعل قوله او في جملة اسم فرع بيان الحاصل يعني

في الجار والمجرور

لا ان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير مضاف اى من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيها اى من باب مبتدا وخبر وهو ان يحمله اسندا اليه ومن ما افاد ان مسندا فانه مبتدا بصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قايم في قايم ابوه زيد مبتدا لاحتمال ان يكون خبرا لمزيد وليس هذا القسم مبتدا خبرا لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله فلا يحتاج لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من الناس قوله واشتراكهما في العامل كمنوى وهو ههنا مجرد الاسم عن العوامل اللفظية كاستناده اى اسناده الى شئ او اسناد شئ اليه قوله فيقال ان بصيغة الفعل الدال على حدهما ومن يحرر ان يتبين مع ان حد مسندا ومسندا اليه هو التعريف للزوم الدور او ان هذا مما لا يكتفى في بعض الحدود بمجرد الاشعار بصورة التعريف على صورة لاكتفاء او لانه اراد التعريف بالجملة ليكون رد على من زعم ان اسم الفعل مبتدا وفيه نظر لان صيغة الفعل تفيد حصر المسند لا المسند اليه اذ اعرف باللام فيفيد حصره على مسند وتوسلم فذلك فيما ان آلة الحصر لان المسند اليه ح

قوله فعل ضارب ما الا ضارب بقرينة وقوعه مبتدا وخبره ضارب ان الاول مضاف والثاني مضاف اليه فتامل ح

فيفيد فهم البعد اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن يمكن ان يراد عموم السلب اما باعتبار ان الام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن يمكن ان يراد وهو بقرينة المقام واما التوجيه بان العبارة وان حملت على ان المراد عموم السلب فغير ظاهر وانما الكلام على ما هو المتبادر اصلا ورأسا على ان زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نوعا من ابتداء وخبر كما بان واخواتها لئلا يستقيم التعريف بنحو بحسبك زيد وقد علم ان الذهن لما ينتقل عن العوامل اللفظية لا خصوص النوع قوله وكذا اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وقد علم ان الظاهر ان يكون اثر لفظ او اثر معنى وكان يقول ايضا ان كان في الزبرجد المعدوم وان الجر وان اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوعا محليا بالابتداء فلتعلل جواز ذلك بنحو هم ان اسمها كان مبتدا وقد اجاب بان ان لا يغير معنى الجملة فكانت كحروف النفي قيد فائدتها الى التأكيد اما اذا فلا فصول اسمها في حد ذاته ابتداء واما ثانيا فلانه غير جامع طردا للشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها غير مفيدة بمعنى الجملة ولا يصح جوابه عنه بان العطف انما يعلل على محل الاسم لا بل على مجموع المركب منها واسمها لان العقد سالبة لا محالة الموضوع قوله وثانيا فمن قسم المبتدا قد يشارك ان المبتدا اشتركا بمعنوي لان لفظ المبتدا اشتراكا لفظيا كما ذهب اليه الشيخ لم يلزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قوله او الصفة لفظا او

اللفظ المشترك بين الكل والجزء معا او الشئ واثره الذي هو جزء مفهومه

قوله فعل نسبة الجزئي الى الكلي جواب عن سؤال مقدر وهو ان المغايرة بين المسند والمسند اليه لازم لكل شئ اذ ما من شئ الا وهو مغاير لنفسه كذلك جاز في علماء البصرة وهو المغايرة ليس في هذا الكلام فائدة فاصرف عنه بهذا المقدر يعني ان المسند جزئيات العوامل مثلا كان وغيرها والمسند اليه الكلي الكلي العوامل وغيرها فلا يلزم نسبة الشئ الى نفسه الجواب الحمد لله

لان الفصال الحقيقي ومن منع الطلوه ون يجمع لم يات بشئ لان استحالة اجتماع النقيضين
بين واما اجتماع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف يستفاد
بجايم في قايم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس قيدا كما ذكرنا واجيب عنه بتقييد
الصفة ايضا بكون غير بها لم يكن حاصلا لمكون مبتداء لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل
على نفس ذكر قوله او جارية مجرها كزيد في فانه فسوب بالتوشيح قوله الواقعة بعد
حرف النفي او الف الاستفهام الاولى حرف ولا لف ليكون اخصر واشمل فيدخل الواو
غير وبل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله وكذا ذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا
لا عتبار لا يناسب التعريف كهل الى واين ومتى وكيف وكم والجار التمثيل بهل وما
وكرناه ظ واما التمثيل بمن فلا يصح لان من فاعل يصح ان يقول من قايم ابوه لان قايم صفة صالحة
لان يكون خبرا من وما يصح ان يكون خبرا لا يصح ان يكون مبتداء ولعله تمثيل بقولك
من ضارب زيد عما ان من مفعول للضارب وقس عليه قوله او يجري مجراه بتقديم
المعطوف او من باب عموم المجاز ولكن ان تريد بالظاهر ضده اللغوي اي البارز
قوله لم يجز تنبيه على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتداء الخ قيل لم لم يكتفوا
عن التباس الخبر بالفاعل في قايم زيد واجتنبوا عن التباس المبتداء بالفاعل في
قايم زيد واجتنبوا عن مثل زيد قام فلو رفع قايم لكان خبرا مقدما فاجيب بان جواز الوجهين
لا زال فيما كان كل من الجزءين مخالفا للاصل ما نحن فيه فان في جعل زيد في قايم زيد
فاعلا فعلا فاعلا للاصل وهو جعل الجملة اسمية وفي جعله مبتداء فعلا فاعلا للاصل الغير وهو تقديم المسند

الطيبي

والنكرة المحضة تقع مبتدأ في طبقة ثم قال هو اجود من العكس اراد بالصفة الواقعة بعد حرف النفي
الطيبي للتباس المبتدأ والخبر بالفاعل والمفعول فيجوز ان كلا من وجهين مواضع الاصل فسبق
الذهن الى ما هو الاصل في غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو اي الامر
الجزء وكان المقول اي هو مذكر وضع ضمير الجزء موضع الظاهر لانه ذكر انه مذكر فوضع الضمير موضع
بقرب في بقرب زيد لانه لم يرتفع ما بالمنع الحكم كونه مبتدأ اجيب بالتسليم من تقدير الاسم لان الامر او
بيان كان الامر حقيقة خرج عنه بعض الاضمار وهو ما اذا كان مركبا او للنكرة براد به
نفسه كالصفة وضرب ومن والذي كان الاسم صفة او حكما فدخل فيه مثال المذكور والجملة
ايضا وهو صحيح بخلافه ودوكي لصحة التعبير عنها بالاسم ويمكن ان يقال ان مثال المذكر
لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربطه بقرب الزيد بليس بمعنى هو هو
وربط الاسم الذي اقيم مقامه الزيد بمعنى هو هو فتم المرام لكن الاولى ان يراد بالاسم
الحكم لفظة واحدا او يصح التعبير عنها بالاسم قوله فلا يصدق على بقرب في زيد بضرب
وكذا لا يصدق على بقرب في زيد بضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد فدخل ما
ان الباء متعلقة بالايقاع المضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة
الى ما قيل قوله وكان ان تقول الحكم راجع به بالمسند الى المبتداء بقرينة انها كان قبلا زمان
كما اشار اليه بذكرها في العنوان قوله وتجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في
الحاشية وكان النكتة في تعبير العبارة ان لا يشبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
المبتدأ وح يظهر المقول به فائدة والا لاحاجة اليه انتهى قد بينا وجه عدم الاشباع
قوله وعلى التقدير ين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به بقرب في بقرب

زيد لكن فيه ان ضاربا في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدا مع انه
خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن
لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد
بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون اسناده الى المبتدا نفسه كما في زيد قائم او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة
ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب
ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد
عدمي فلا يؤثر قال ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه واسناده الى شيء فهذا العوامل في كلام العرب علامات لا تاثير لها فلا مؤثرات والعدم.

الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا
قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتدا وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للتعدد قوله فمعنى المبتدا الابتداء
عامل في المبتدا والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ
الرضي وهناك قولان اخران فكانه ... لم يعتد بهما قوله لان المبتدا ذات والخبر حال
من احوالها غالبا فلا يرد النقض بنحو كل المنطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل
فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم
عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان
الامر

الامر اللفظي ظاهر والاعتبار بالظاهر دون الخفي وعليه وبان الفعل محتاج الى الاسم
والاسم مستغن عن الفعل فراعوا في الجملة المركبة منهما تقديم الناقص بالكامل قوله ومن
ثم استعارة بطريق الاستعارة اي الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء فشبه
بالمكان جاز في الدار زيد انما لم يقل في الدار رجل اذ لا احد ان يناقش في امثلة
تقديره لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في الدار قائم زيد فمنعه بعضهم لان ما
اضيف الى المبتدا ولم يل التقدم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال
بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد جاء في الكفاية ... قوله وقد يكون المبتدا انما لم
يتقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدا على الخبر وعكسه مع انه مما يناسب الاصل الذي
هو ... انما لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدا
وافراد الخبر المفهومان من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدا نكرة وفي قوله والخبر قد
يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء على ما يبتنى عليه كما يظهر عند التفصيل قوله وتخصص
المبهم القول بان الحكم على الطبيعة مستفادة من تعرف بلام الجنس فهم دون الحكم
عليها الا اذا كان مستفادا من الحكم بخبر ظاهر قوله بوجه ما زائدة او صفة لما كان التخصيص مخصوصا
في الصفة المذكورة كان ... ان يقول اذا تخصصت بقبل ولعبد مؤمن الخ لان لفظة ما
تنبئ عن عدم الانحصار قوله بقبل اشتراكها واضافها لانها او بنوع قوله وحيث وصفها بالمؤ
تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي ...
من ... فني كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء ...

قوله وباعم عطف على قوله بانسان اه ولزم صحة الابتداء بالاعم من الانسان اخ جسم نام
غير مرسومة محمولان المجسم بها مخصص مخصصا نوعيا بالنامي رحمه الله عليه

الابتداء بتخصيص وهو صبيان ناطق وباعم عشرة اخ جسما نما بالله الا ان يفرق بين
التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصة الناشئة للموضوع في نحو ان قلت افراد الكون
من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم او لا ينتزه
فرعا عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمر خير من جراد لاحتمال عروض الخصوص
هذا ان قلت لم يوصف العبد بالمؤمن لم تكفه الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين
صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان لاربعة نصف لاثنين سقيم والابتداء بها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر في الدار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل
كل وعموم كمثل الجراد وفي انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة بعم لظن الصفة
جاز لتحقيق الصحيح للتصحيح قوله فان احكم بهذا الكلام يعلم فيه ان لهذا التخصيص
على احكم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص صحيح بهذا الاختصاص عنوني طب
وفيه ايضا ان هذا التخصيص تحقق في رجل في الدار فينبغي ان يجتمع الابتداء به وهو انه صحيح
فتنبه وخصت بمعنى ان تمرا بالتخصيص هنا لتعين بقطع الاضافة او تقبلها
فلا يرد ما قيل من لا تخصيص هنا لان التخصيص يجعل البعض في الجملة شيئا لسائر
امثاله قوله فان الاتحاد في صحيح ما فرد خلافا لهذا الوجه جاد فيما اذا اريد بالنكرة نفس
الطبيعة فانه لا اتحاد فيها بل هي امر واحد قوله نحو تمر خير من جراد فان فيه بمعنى العموم
لان الطبيعة المعرفة بتعلق التفضيل على الطبيعة المجردة فهم الحكم كل فرد اولان
قوله افرد جنسي اذا تفضل على فرد افراد جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما

باعتبار

قوله وصف العبد بالمؤمن لم تكفه الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان لاربعة نصف لاثنين سقيم والابتداء بها صحيح

باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولان العبانة لما لم يدل على خصوص فرد كان بحسب
ان يراد الجميع هذا على انه صحيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في الحكم الخطابي قوله
لتخصيصها بما تخصصه به الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بعيدا فافهم تخصيصا فضاء
قوله او يستعمل في موضع ما هو خاص بالاشتراك يعني ان الكلام محمول على التعميم والتخصيص
كما قالوا في انا عرفنا قوله وما يخصص الفاعل قبل ذكره قبل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم
ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وصارها يعني ان السامع كما لا ينتظر من اصغاء الكلام اذا سمع
فعلا معرفة فلا ينتظر الغرض من الكلام كذلك لا ينتظر على الاصغاء اذا كان الحكم فعلا فلا يقبل
النكرة بالافهام قوله فيكون خبرا بالنسبة الى الكلب ما بالنسبة اليه فتدبر قوله فتقدير
وصفه يجوز ان يكون باب التخصيص بالصفة وكان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة
الى التقدير قوله علم رجل خاص اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ ولذلك فضم
بالظرف وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون مبتدأ من قسم جبتدأ وكان تقول التخصيص
بالظرف كسعة لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم فيان هذا لا يجري في كلما اذا لبيد بمعنى ويل لكل
ويلي كما للان الويل الهلاك وللويلي لكل لعدم الفائدة بل بمعنى الهلاك والقول بان تمرا
بالويل وباعاء الشرك اصلان فيهم السبب فيكون وباعاء الشرك بعيد فالاولى
ان يقال تنكير سلام لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا واما اخبارا ورفعا مجرورا فتقديم
الاسم واعتباره الاخبار اذا لو قدم لكثر لربما ذهب الوهم الى النفي قوله اذ اصله سلمت عليك
فيه ان لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحان من

سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فان يكون معنى سلام
عليك بمعنى مصدر سلمت الله اى جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فاقيم معين تخصيص
بالتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لقولك عليك بعد استيفاء المسلم معنى قلنا
التقدير بحسب الاصل سلمك الله من ووقوعك عليك فلما حذف الفعل مع فاعله وقصد الدوام
زيد لفظ عليك فهو يرد على تزييفنا ان المسلم بطلان قول سلام عليك عليك لان قوله تعالى او سلام
وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا انما يستقيم ان قلنا فيه تكرار الخطاب
قلنا الخطاب الثانى لتعيين المخاطب بالاراءة من اللفظ السابق لان يراد به كل من خوطب
فلا تكرار نعم له ان يقول ان هذا انما يلزم لو كان يتعين التزييف بوجه اخر على ما قيل وهو
لزوم اخذ اصغر فى اصغر فيبدو او هو فى اصغر يجاب الى التغيير مرة اخرى فتسلسل
واجيب عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو معين لصغر ويرجح الى التغيير لانه
معرفة وبان معرفة سلمت معناه قلت سلمك الله اى جعلك سالما وكما ان تقول ايضا
ان السلام المكتوب هى الخوفة فى اصغر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله هى الخوفة فى تقديم سبحان بمعنى
قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزهة قوله وعدول الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل
والفعل على حدوثه قوله اى سلام من قبيل فى التغيير مثل قوله هذا رجوع الاضبار عن النكرة
على الغائبة الضابط فى تجويز الاضبار عن تجنبه او كفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين جهل
المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بهما صح الاضبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بهما لم
يصح الاضبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى الصواب بنظهور وجهه ووروده

عليه

عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وسهل من مزيد وغور فيهم لنا ويوم علينا الغيابة ونحن
نحالا يجوز ارجاعها الى مخصصة المذكورة تكلف قوله وان كان المخبر اعرف فيجوز تخصصه
بالنكرة قد عرفت ان اكثر اعرف يجوز ان يكون مطلق اكثر كما هو لفظ غور وكثر فوكيد
جملة للاستدراك الى تقديره وكون افراد اصلا قوله وكثر فوكيد جملة لم يقيد بكونها
جملة خبرية فكانه تبع جمهور النحاة فى ان الانشائية ولو كانت قيدا صح ان يكون
خبر المبتدا وهم من منعوا تعيين مجالا ما يأتى تحت وقد تبع السيد الشريف سهوا
فقال بان الخبر يجب ان يكون حالا من احد المبتدا والانشاء ليس حالا فاجاب اولا بان
قولنا اذا قلت زيد اضربه فاضرب صفة غائبة بالتكلم ليست من احوال زيد لانها عتاب اركونه
مخاطبا للمتكلم او كونه مفعولا فى صفة واستقبالا ان يقال فيه ذلك ولم يذكر الظرفية
لعدم تاكيد الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية فيه للجزاء كما هو المشهور وجزاء الجملة
او فعلية والواو الاخ قوله واجيب مستقبلة لاشتمالها على الفائدة ومحكوما عليها لم يكن خبرها
رابطة لم يكن جملة اى على الفائدة اصلا فان كان كذلك لغوا الفائدة الى تتضمنها بخلاف ما اذا
كان خبرها رابطة فانه وان لم يكن حاويا على الفائدة لكنه يصير حاويا للفائدة الى تتضمنها الرابطة
فان الشئ كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفات ما يتصل به مدحا وذما وغيرهما وكذلك
فلا يرد فى الحمزة اذا كان مشتقا او جامدا مأولا بالمشتق نحو هذا العالم فحكم العالم
الحكم الحسى حكم شجر بنت فى السهل والصفة سهذا الحكم الكشرى غليظ وكذلك
تاكيد بعضهم قال الكسائى لا بد فى الخبر المطلق من مجانبة واستدل بالاجماع على ان فى خبر كان ضميرا

حتى قالوا في قولهم كان زيد قائما فان زيدا قائم هو والواقع بين جزء الجملة او خبر
كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان وهو لا يدل على
فثبت الدلالة على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الخبر قوله من جار
خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب لاسم شبيه بالمضاف قوله كالاسم في نعم الرجل لانه
للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فحسنه
سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعنه في الفصل يجوز مطلقا وعليه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الا ننضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم
قوله يكون الخبر تفسير النبأ فيحتاج الى العايد اذا كان الخبر عين النبأ كما في امتا
المنكور وذهلك مفعول زيد قايم قوله اذا كان خبرا وذلك كذلك قياسي ان كان الضمير
مجرورا بمن في جملة مستقبة يكون النبأ فيها جزء من النبأ الاول لان جزئية يشبه بالضمير
فيجوز الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان النبأ الثاني نكرة كما في السمن منوان
بدرهم وكذا ان عرفا باللام نحو البر والكر بسنين ودرهما لان التعريف غير مقصود
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار وكذا
قيد الخبر وحق ينبغي ان يقدر قبله موخر البتة بل يجوز تقديمه كما ذكر على الاصل المعروف
اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير منصوب ومجرور لان في الضمير المرفوع
قال ابن مالك في الكافية الكرد ذوازدة عشر وازهرب انتهى الكر اثنى عشر وسبقه
والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد او ذكر الامن قوله وما وقع ظرفا له جاريا

مجراه وهو كاذ وكجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا اصل بعضهم الظرف باسماء الكل فانه
الظرف قوله وكجرور اصطلاحا فيجوز ان يريد بهذا الاصطلاح ما هو ظاهر الشرح قوله
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان سواء دلا على انهم قالوا ان ظرف الزمان
لا يقع جارا على اسم العين اي يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين
لا تتعلق لذاتها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم فذلك
معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى احدث فالوجه
ان يقال لان الزمان لا يتعلق كحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان
لا زمنة الخبرية ظرف للمخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها
بخلاف الامكنة فانها احداث ظرفا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات
لا يقتضي عموم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا بغيبة فلان في
الحريف ساعة لم يعرف كونه في الحريف وثانيها ما قال الشيخ الرضي وهو ان الظرف
الزمان ان كان ضربا من معنى باعتبار حدوثه فان استغرق فذلك المعنى جميع الازمنة او
اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والحج شهر لانه يستوفه
اياه كان هو المسامع تنكيره اكتساب للخبرية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين
فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق
فالاغلب نصبه وجره بالاتفاق واما قولهم الحج اشهر معلومات فعلى تأويل الجمع وهو
القليس الى الاستعداد لما في كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر وثانيها ما قاله وهو

ان ظرف مكان مخبرا عن اسم عين فان غير متصرف فى الكلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا
وهو سكرة فالرافع راجع لخوانه فى مكان قريب اى فكائنا من فكاكى قريب او انثنى فى فو
فكان قريب وان معرفة فالرافع مرجوح وابعضها ما قاله وهو ان كلا من الظرف والجار
وكان يجب اخذه اذا كان متصرفا وهو قد عدوه او اخبرت به عن اسم عين لارادة
تقدير مسافة القريبة او البعيدة كنحو اراك فى فرسخ وفرسخ فى فرسخ فى ليلة على حذف مضافين
اى فى ذات مسافة فرسخ وذات مسافة سيرى ليلة وفى متعلق بمحذوف لوقوع الخبر اى بعيدة
او بعيد هذا القول واما انتصاب نحو اراى خلفك اى فى خلفك فرسخين وميلا وبريدا
وليلة فعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى بعيدة ذات فرسخين فالم سخان
مبعدان لها كما ان اتحاه فى امتلاء الاناء وماحاه وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه
على المصدر اى بعد فرسخين قوله فالاكثر الغاء لنقض جملته لعدم الشرط فان ما وقع
موصولا او موصوفة قوله على انه اى كائنون واقعون عليه قوله فمدارى ما ول الجملة
جعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يتم فى عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير
الى الظرف وذكر الباء فى الجملة قبل فى توجيهه ان الباء زائدة وضعف على التمييز نحو طيب
بالبا اى ابا واحسن اى الظرف مقدر منصوب اى جملة اى مفروضة انها جملة لينابه عن
الجملة وان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الى فى نحو الله قدرت هذا بذاك اى الحقته به ومعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحق
الخبر بالكل واحسن التوجيهات ما فى الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة كما
للافعال غالبا كالحصول والكون لان الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا ارتفع
الذهن القرينة بخصوصه للمقام والا يجوز اظهار العامل لقيام القرينة وسد الظرف مسده واما حذف
فمدار استقراء عنده فمتى ما سكنا غير متحرك قوله لانه اى لان الفعل المتعلق انتفى على ما ذكر فى
بحثه لان فى فى نحو زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لا تتحقق الا ظرفا ومظروفا واما الظرف
فقد يكون ظرفا ومظروفا نحو زيد فى الدار وقد يكون ظرفا لا مظروفا باعتبار ما فى ضمن قيل هذا انما
يصح اذا كان الحكم بوقوع مظروفية لا هو هو والحكم فيه ليس الا هو هو فلنا لا نسلم
ان الحكم ليس الا هو هو بل انه كذلك من قبيل حمل تقدم الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل
والاصل فى العمل هو الفعل والقياس على الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان
قيل تقديم الجملة فى احتمالين للضرورة ولا ضرورة فى نحن فيه قلنا احتياج ذهن
من الظرف مستقرا بمعنى واصفا ثابت تقديم الجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل
قوله واصل فى الجار الافراد ليتوافق المركبان والا يخفى ان عدم افادة الزمان وتقوى
بقوى الافراد قوله وهو جار ناضيه للاتساع وعدم التصنيف كما هو مشرب العرب بهذا كان
لتفهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاصحاب نحو كما يكون فى الشرح يكون فى النحو
وغيره قد يشتمل اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بتضمن او عما يأتى وذلك من امر
متقدم عليه نحو ازيد قائم ام عمرو فاضرب عند كقولك غلام من جاءك قوله على معنى وجب لصدر الكلام
اى صدره اوله او صدر نفى ساعة قوله كالاستفهام وغيره من التعجب والترجى فتحفى
قوله فى الزمان والام لا بتداء وشرطه ان تتبنوع تضمن مثل الذى يأتنى فله درهم وبالجملة

ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما انتفض السعد وكان كل مع شيء الكلام الذي لم
يصور بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يرد السامع ان يستقر على ذلك
الخبر بل سيجيء بعده ما يخالف الكلام بشرطين ذكر في قوله وهذا مذهب سيبويه
لكن شرط ان لم يمتنع الحصر بالمثال المتنفع عليه بخلاف جاءني قوله وذهب بعضهم الى
ان غير سيبويه قبل لان من زيد بمعناه انما زالم الخيار مثلا والوصف تعيين للمخبر به
وكلمة انما موضوعة لتصير الاخبار بالكلي في الجواز وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط
بزيد قوله معرفة ولا يجوز تنكير الكنية مع تعريف المخبر نقل عن ابن الحاجب في قوله ان من
معرفة لان في قولك زيد او ام عمرو ام خالد وتعرف الابهام في هذه كما يتكلم الموجب
لا تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت
النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل معدا على غيره وجملة ضعف ما قبلها كقولك
بر افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الظاهر في جعل احدهما مبتدا والاخر خبرا
ان يا خذ ان السامع يطلب العلم يكون وصفا للاخرى تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت
قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة وابو يوسف انا يخصه ونشبه الثاني
بالاول ومنه قوله الخاص الخ تمثيل لما به قوله او نفي وبين قيل لو ربط به
الف اوى في التعريف والتخصيص فكان غنيا عن قوله او كانا معرفتين بكنيه لم يكتفه لزعم
الوهم الف اوى في دفع التعريف وفيه ان مثل ابو ابراهيم غير معرف بعينه لشيوعه في الف وكذا
في التخصيص فلا يدان يقال لم يكتف به لجواز التعميم قوله او كان خبر نعلا فيجب ان يكون

في صفة فلا يجب التقديم عند من النكرة زيد منطلق لجواز كون خبره المبتدأ بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز
الفصل بين الصفة والموصوف فيجوز ان يقال زيد عالم النكرة منطلق قوله مثل عند المبتدأ بالكل
انما يحمل الخبر الفعل المقدر والتعلق فلنا بابه تعلق الحصول بما دل لعدم ظرفه في مثل غلام
رجل منطلق اذا جعلت منطلق مبتدأ قوله او خبر عن ان شرطه ان لا يكون ان يبدأ ما تحواه
انكى خارج فلا احتاجه فانه لا يجب تقديم النكرة لعدم اللبس لان الجملة الثانية لا تقع بعد
اما واما ثانيا قوله او في تأخيره حذف لبس دون تقديمه فانه واجب متعين لان يكون خبرا
عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون ما في خبر ان المكسورة وقع بعد اما
واما في خبر ان المفتوحة وقع لان ما بعد اما لا يجوز تقديم ما في خبرها وحصول على متعين
ان يكون خبرا لما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة وحدها والكاسطة لها
جملة فانه غير مؤولة بمفرد متعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المكسورة بعد اما خبرا
اخرا وظرفا لخبرها قوله لما كان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبقة اللسان
لان صدر الكلام موضع ان المكسورة قوله واما في الكتابة لم تبعد رفع لبس الكتابة بالتقديم
نعم يعد بالنسبة كوعمر وفهود ابو على الفرق بين العمر والعمر قوله وذهب سيبويه لغطة
قد للتقليل او للتحقيق قوله وكل النقوه اما جب اللفظ واحمني جميعا فكل النقوه اما
غير واجب كما في احسان الخمس واجب كقولك لهما عالم وجاهل وجوبه لعطف وقد يجب
ان يعطف اولا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتماده على فهم السامع وليس
في عطف بين من خبر المبتدأ لان المبتدأ محكوم تقديم فكأنك قلت في احسان المحكوم بها هما
عالم

عالم واما خرجا هل قلنا اجاز ان لا يجعل ما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة
فعلى هذا اجاز ان يكون قولك خمسة من غير نقوه المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله
فيما بعد ويستعمل كل على وجهين قوله فانها في الحقيقة خبر واحد لان المتعدد اثنان
الكيفية المتوسطة الحلاوة الحموضة لا اثنانية انفسها كما قيل بنا على ان الطعمين
اقتضيا في جميع الاجزاء فانك احدهما بالاخر فعلى هذا التعدل يكون في كل من الحلو والحامض
خبر المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع خبر المبتدأ وليس في شيء من الجزئين خبر ان قلت
يلزم خلو الصفة عن الغير قلنا جاز اذا لم يستد الصفة الى شيء ان قلت ينبغي
ان لا يثنى ولا يجمع لانه ليس شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه يثنيه
قلنا اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراء على
المجموع لكن عالم لكن المجموع قابل للاعراب اجرى الاعراب على اجزائه تنبيه على سائر
الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان يجعل المجموع
في حكم خبر واحد كقولك لا يلبق هذا البيض السوداء فانه في قوة هذا ابلق فحكم حكم هذا
حلو حامض وجاز ان يجعل كل منهما خبرا مستقلا باجراء وصفه الجزء على كل وجه
يكون في كل من الجزئين خبر المبتدأ قيل هذا لوجه متعين بشهادة مطابقتهم
للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهم يجوز ان يكون كما مطابقة في
المحكوم انفا ولان الغير يجوز ان يكون راجعا الى الانفاض المستفادة من الكل لا الى
نفس الجزئين من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز

مع افراد المبتداء وتثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الاجناس قوله اى من قال مدسس سر في اى تثنية
اخر الجامع بين العلاوة والخوخة قوله وبهذا الصورة ترك العطف اولى لان خلته لهذه
الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا فعلى هذا جامع مانع فلنا اذ من باب التأكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله ويجوز العطف باعتبار تعدد العطف على ما قطعا
قوله ولا يبعد ان يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قوله معنى الشرط اضافة
بيانية اولية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط
سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل
وما يكم من نعمة فمن الله لكن الاسترجاع وتمس سره فسره بما يوافق كلام المفتاح في بحث
كلم المجازية قوله او حكم به فان كل خبرية كذبتم اما يورد ولا يراد مفهومها بل يراد الاخبار
بما افاده نحو وما يكم من نعمة فمن الله توجب الورود ان كون النعمة ملتبسة بهم
ليس سببا لكونها من الله وهو كذلك ظاهرا ان قيل بل اللام بالعكس لانا نكون نعمة الله
علة لكونها ملتبسة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد الصوف الى ايجاده الله
واعطاءه اما استناده الى كونه صاحبا له ومعلولا له فغير معلوم قوله فيثبت بحسبه الشرط
لما كان بحسبه اى اطلاقي هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون
الصلة او الصفة ماضية اريد بها المضي لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة
قوله وكل لاسم الموصول قيل توجيه اخر بان يقتضي الحصر بمعنى حصر المسند اليه في المسند
وكل لا يستقيم لان بحسبه اى الراجح عليه ما هو بحسبه اى الذي يكون احد اسماء الجنس وجنس
بحر فيه

بحر ذلك الشرط كما كان وما من هذا القبيل واحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام
الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم فكما ان التعريف بلام الجنس افاد الحصر
بدلالة الجنس فنقول ان يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
فكما ان الاسم وكذا ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعين فليكن
الكلام ان بحسبه يقتضي حصرا بمعنى الشرط ان لا يكون فوق التضمن بواسطة كلمة
الشرط كما سبق حكمها او ان قوله فكل اسم اشارة الى المبتداء الذي يقتضي معنى الشرط
تفرع على تضمن صحة دخول الفاء والا فيكفي ان مجرد التضمن ليست حقيقة في ذلك
بل ظاهر قوله بفعل او وافق قوله كالاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام
الموصول قوله وفي حكم الاسم الموصول المحكوم الاسم الموصول به لانها في حكم لفظ واحد
وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله او النكرة الموصوفة بها ينبغي ان يقول بيان
العايد الى المعطوف والمعطوف عليه يا ويغفر قوله الذي يا ينبغي الاغلب في صلة الموصول
صيغة الاستقبال وقد جاء اضافي بمعنى الاستقبال ويضاد وهو غير نادر قوله او في الدار
ليست لفظة او للتنويع بل للتخيير بيان المجازفين قوله تعلم ان الموت الذي يفرون
منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ لا يصدق ان كل موت يفرون منه ملاقيكم
او رب موت فررت الشخص فلا ما هو كائنة بالقتل فالجواب ان جنس صحة دخول
الفاء لازمة او يكون الموصول ضمنا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما
في اسم الشرط ما ذكرنا في وجه تعلم لان الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخول

وهو قوله عليه وان دخول الفاء على خبر المبتدا بكلمة الشرط ومقتضاها التعقيب
ومقتضاه امتناع دخول الفاء على مطلقا عليه واما دخول ان لانها لا تفيد معنى الكلام
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار بهذا مبني على انها والربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء اقول لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية لانه
ان يعني ان ليس بينها مانع اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بينهما وهو سيبويه نقل عن
الخليل قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة النقل والفقه
اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قول الذين ينفقون اموالهم بقوله على ان
الجملة واما العطف فبعيد منه وقوعه في غاية الوضوح قوله ما غار فمكم قال الباكم
الغلاء بالمد والفتح وشين وشين واسنن قوله لتقدم قرينة اللام للوقت لا للاصل
لانه مصحح لاقتضاء واو واو واو اي مذكورة في علم البيان قوله وقد يجب حذف قيل
لا يجب حذف اصل لانه ركن في اصل الكلام وكذا احد اجزاء اسمية تحمل على حذف الخبر
اي اسمية الحكم هو والقول بان يخصوصه بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم
حاصل الكلام ان حذف ما قبله في يجمع لكنه قطع عنه وجعل اعرابه بما لفاقا اعرابا قبله
لان في الاقتران وتغير الحالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع الصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم بعنى به زيادة اعتناء فكذا اراد
اذا امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو كرر الجزاء لم يبق في حذوه
الوصف فلم تتبين اذ في الاصل وصف ثم غير قوله في معمول يستعمل بمعنى قيل كالاستعمال

ماه نوه بدن وباتكرون وكلاهما مستقيم قوله المهال ماه نوه بدن وباتكرون وبعده الغرر قوله لان مقصوده استهال تعيين شئ الخ لا تعيين المهال بالاستغراق
قوله لما توهم حسب المهال بدايت اورای وذلك لان الاصل في الجزاء الوقوع قوله فرعت
فاء السبع الفاء للعطف على محذوف اي خرجت فجاءته كذا وقيل جواب الشرط
والعطف اباه انها لازمة ما بعدها ما قبلها اي فجاءته السبع لازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح اما قال وذلك لان قبله فجاءته
او اظرف فكان خبرا عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاء السبع بالباب وجعله بدلا تعسفا
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع واما قدر
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن جثة وقيل ظرف زمان مضاف الى بعده وعائده محذوف
اي فجاءته وقت وجوده السبع وفيه انه يلزم اخراجها عن الظرفية لانه مفعول به لفجاءته
اللهم الا ان يقال ان فجاءته يتضمن قرينة اللازم ولو قيل ان الظرف خبر مضاف الى الجثة
كما في الوجوه الاخر والعامل فجاءته لم يلزم اخراجها عن الظرفية لجواز ان يقال
معناه ففاجأته وجوده السبع زيادة تكرير قوله فجيء التزم بقال الزلة الشئ فالتزمه
اي قبل فجاءته قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي الضمير والا لزم خلو
الجثة عن العايد بحسب اللفظ لان ضميره في موضعه وغيره راجع الى الخبر انما قلنا بحسب
الظاهر لان الذهن يسابق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب فيغني عناء الضمير قوله وذلك
في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو

www.alukah.net

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يختم القرآن في اقل من ثلث فقال لم يفقه من لم يفقه في الدين من قراءة القرآن في اقل من ثلث فينبغي لا يقدر الرجل ان يقارب ويتيسر في معنى القرآن في ليلة او ليلتين لانه يقرأ على العجلة حتى ينبغي ان يقرأ القرآن في ثلث ليال او اكثر حتى يقرأ في طيب نفس وانشراح طبع ويتفرغ للتدبر في معانيه وكان عثمان بن العاص رضي الله عنه يختم القرآن في كل جمعة وكان جماعة من الصحابة يختمون في كل جمعة كعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود وابي بن كعب رضي الله عنهم وفي كل شهر وفي كل عشرة وكانت له ختمة عند المغرب يستريح بها ليلة الجمعة وذلك بحسب ورده وتدبره وتفقهه وكان هذا يقوله القلب نفسي مقام الاجواد في العمل ميادين ومسابقة ومشاهرة ومسانهة فكل ما قام في قلب احد

التفصيل في عدد القرآن انه كان من العابدين الذين يتعبدون بختم القرآن فلا ينبغي ان ينقص عن ختمتين في الاسبوع وان كان من العلماء الذين يشتغلون بنشر العلم فلا بأس ان يقتصر في الاسبوع على مرة وان كان ناقد النظر في معاني القرآن فقد يحتاج في الشهر مرة او اكثر الى كثرة التردد والتأمل هذا اذا كان من يختم في الاسبوع مرة فينبغي ان يختم سبعة احزاب على ما روي ان عثمان رضي الله عنه كان يفتتح ليلة الجمعة بالبقرة الى آخر الآية وليلة السبت بالانعام الى آخر يونس ثم يونس الى آخر مريم ثم طه الى آخر طسم موسى وفرعون ثم العنكبوت الى آخر ص ثم يس الى آخر سورة الرحمن ويختم ليلة الخميس وقيل اكثر القرآن سبع الحزب الاول ثلث سور والثاني خمس سور والثالث سبع سور والرابع تسع سور والخامس احدى عشرة سورة والباقي ثلث عشرة سورة والمفصل سبع وفي خير ابتدأ ثم انتهى

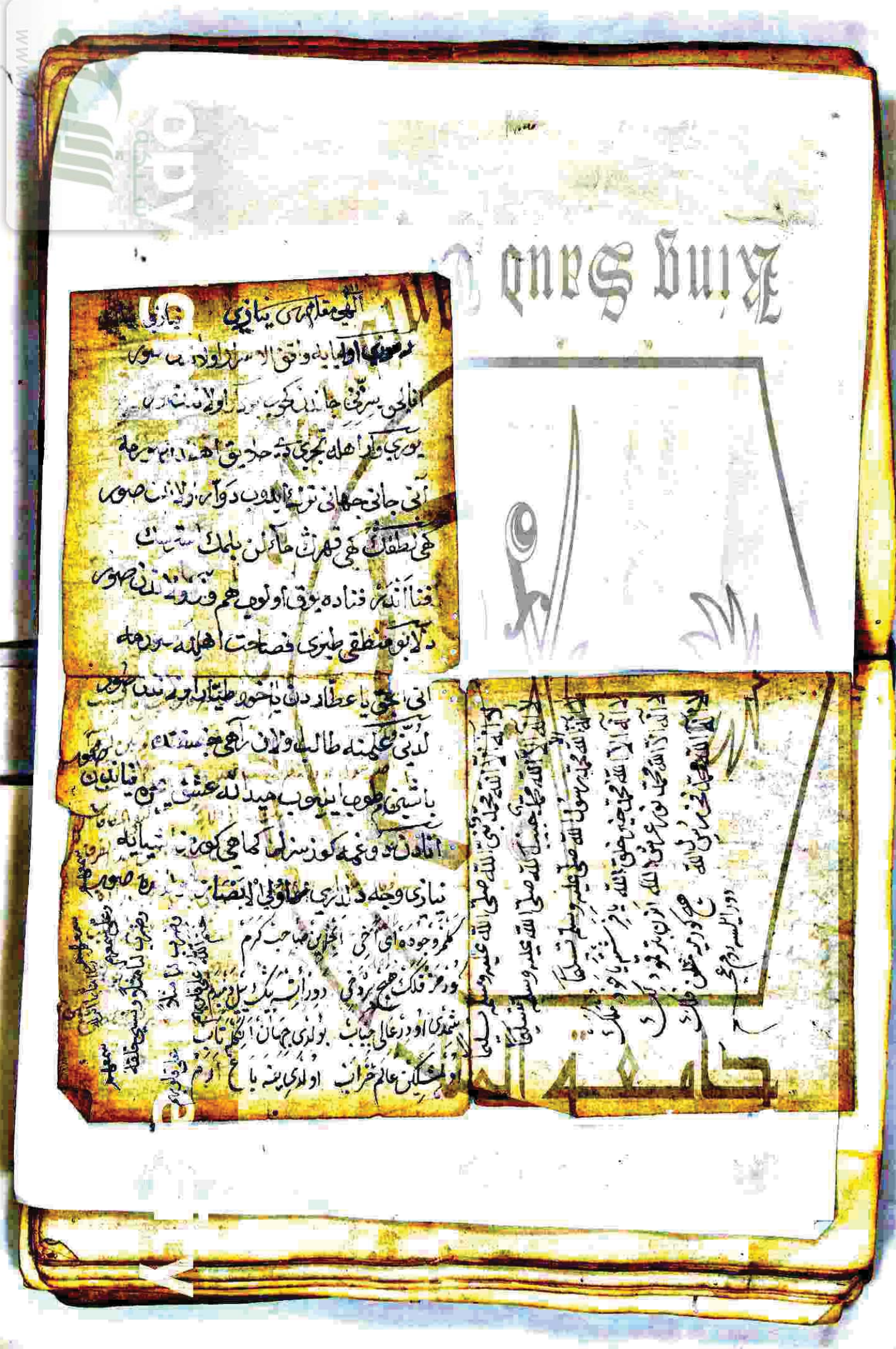

وهو واجب الحذف لان تقول الخبر بحسب الظاهر هل بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير
ليس الا برعايتا امر لفظي فليس سهو من باب حذف الخبر والتزام غيره سره قوله ولا
يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل عليه بالقرينة اخاره جاز الحذف بلا وجوب
ولولا الشرائع الا ذراء هذا راجع عندي نحو ون قوله هذا راجع فذهب البصريين فان
لولا عندهم كلمة غير ملتئمة من كلمتين كما يرى وذهب الكسائي لان لولا لو كانت
مركبة من لو الامتناعية ولا النافية لم يجز حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا اتى
بغيره كما هو شان الافعال الواقعة بعد او ان الشرطية ووجب تكرار لا لان
لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم تكرار في الاغلب قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة لاقتضاها بالاشتراك بين العوامل ولا يخفى قصوره قوله
منسوبا الى الفاعل قال الشيخ الرضي بل منسوبا ايضا الى الفاعل او المفعول او الى
الفاعل والمفعول نحو تضاربا قائمين قوله وبعده حال هو وجه كانت او جملة
كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شراح السوبقة يقولون
السوبقة بيت قال قدس سره في الحاشية لانه السوبقة لغة فصيح قوله
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما الا اخطب اوقاته كونه
وان كان الشيء تقدير الزمان مع ما المصدرية ما قالوا من ان هذا الجواب
يجب ان يكون مصدرا او عبارة عنه نعم لو قيل قائم على الخبرية جاز لهذا التقدير
ايضا كما مر في الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر نحو
اضعف

افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون لان المصدر الصريح خلط
ضربي زيدا قائما ووهم لان نسبة الاخطب الى يكون مجازي في اول الكلام واما في زيد
بالجاز ويجوز ان زمان يشمل زمان مضاف الى ما شيوع تقدير الزمان معها وشيوع
الاسناد الى الظرف مجازا كنهاره صائم وليله اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضربي
زيد يكون عقيب اتيانه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد والا لم يكن ضرب
حاصل من غير تدبر فكان لان قائما يكون حالا عن مفعول المصدر فان عامله
المصدر فكان بعيد لذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصل لزم اقتران
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء
من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في
لزوم الاتحاد بنحو علي هذا وجاء قوله ثم حذف اذا وقع شرط السبع بعد قول بالشر
وان كانت اذا ظرفية لزم تعليق الشرط واذا هنا للاستمرار كما في قوله تعالى واذا الجبال
لهم الانفس واذا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي من حذف
اذا مع الجزء المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن لفظ ما كان
الى لفظ الشأن لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في لفظ الشأن فضلا
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى اقول هذا لو اتجه لان فعل هذا المنصوب لم يسمع
يقع الا نكرة ولو كان خبر السبع يقع بعد مرة وان الواو في الجملة الاسمية الواقعة

موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو لان دخول الواو في
اخبار الافعال انما قلت ليس الا شبيها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله
وتقييد بمبتداء المقصود عموم اتفاقا وذلك لان اسم جنس يجوز اذا استغل و
ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق وهذا للترجيح بلام
قوله وذهب الاخفش الى آخره عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
ممتنع عندهم لان في قوة هي موصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض
صلته قوله اي ضربي زيدا اضرب اي ضاربي زيدا بالهاء الى هذا الضرب بحقيقة قوله اي ان
هذا المبتداء الذي خبره كما في القسم الثاني من المبتداء قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع
تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله او اضعفي ما اضرب زيدا الا ضاربا الا
يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتداء الخ
قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالبا واجب قال الكوفيون ان
الواو مع ما بعده خبر لانها بمعنى مع والواو مع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه فيه
انا المحصور لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منصوبا على الواو
لان مع اذا وقع خبرا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل اعرابه الى ما بعده يكون منصوبا
وكل رجل وضيعة قال محشي سه كتب في حاشية الصبان في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والكرم ونحوها كناية عن نفسها اذ الصفة انتهى الصبان كاز
وجيئذ كره ان خراج ان قلت لا يجوز رفع الغير الا صفة لما يحل بالظهور قلت

حمص

اعني ان كل رجل انما ليس مقصودا فانما المقصود واضح فان يمكن ان كل رجل
مع ضيعة فكل الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعة على ان
يكون ضيعة معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سه ما سه الخبر وفيه انه يلزم حينئذ
حذف ضمير مرفوع متصل وجواز الرفع والنصب في ضيعة كما في جئت انا وزيد وعدم
الاندراج في القاعدة المذكورة لان ضيعة ليست معطوفة على المبتداء ويمكن ان
يجاب اما عن الاول فبان حذف المرفوع المتصل جائز واما عن الثاني فبان
المعمول معمول من فعل غير المذكور عليه بالواو واما عن الثالث فبان اجراء
العطف على المبتداء نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعة كما تقول
زيد قائم وعمرو وانما لم يقل رجل كل رجل وضيعة مقرونان كما هو الظاهر لان
الخبر متى تعدد بعد المعطوف وليس بعد معطوف لفظ فيه سه الخبر ولا يجوز ان
يجعل المعطوف سه سه الخبر لانه من تتمة المبتداء قيل لهذا الخبر جهتان
جهتية كونه خبرا عن زيد وجهتية كونه خبرا عن ضيعة فرد من حيث انه خبر عن
زيد جاز ان يقال وضيعة سه وسره ويكفي في النيابة جهتية واحدة قوله
وارجعها كل مبتداء الخ يكون قسما به وضعيفا للقسم فان تعينه لا يدل على تعين
الخبر ضمنوا معنى الله لا افعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لا افعلن كذا
وقد يستعمل لعمرك في قسم السوال نحو لعمرك لا فعلن قوله اي من اجل فوعات
اسم ربه الى قوله خبران واطوارها مبتداء محذوف الخبر بجهتيه فاسبقه مفعول

خبر ان واطوارها

هو مسند ابتداء كلام وحقه ان يكون جملة خبرية وقوله هو خبية الفصل وانما لم يقل
وضربا لان في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو شعر يكون ضربا بابا على حدة قوله اي اشباههما
استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما في بين الاخوة
قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها انما
سلبهن وان اقتضائها للتجرد على السواء قال ولان يعمل فيهما قوله بعود ضمير
احدهما الى حروف زاد لفظ احد ليصح التوزيع على كل من افراد المعرف فان قلت كيف
ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فعل ضناء في عدم صوته عليها لانها لبعده
احدهما وان كل من خبران واخواتها فلا يصح على مجموع اخبارها وانها ضمير
احدهما المعرف بصفة خبر هذا الباب قوله كل اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها
او بجعل خبر ان واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلا على توزيع يقتضي
توزيعا كل واحد واحد لان المقام التعريف وان امكن التوزيع اخبار ان واخواتها
بصيغة الجمع قوله لا براءة اثر فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب
معانيها على معانيها فان تأكيد الحكم تأكيد المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض
التعريف بعمل يقوم وبخبر تلك الاسماء الذي بعد ان المخففة بها او بعد ان تخففت لفظا
قوله حتى يراد انه يجوز ان يقال وان يقال زيد اخوه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اخوه
قوله ولا يجوز ان ابن زيدا ان لاستلزام بناء التخفيف قوله الا في تقدير حق العبارة
ان يقال الا في التقديم لان الاستثناء عن وجوه الشبه وليس بجيد ان شبه بان

هو

الشبه والمشبه به والعمل يرجع الضمير المتكلم بعده قوله والحاصل ان يتقدم كل من وجوه
والحاصل ان يلي قوله الا ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقدير في كل حال
من احوال خبرها الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من مفهوم الكلام وحاصل ان
اخبار هذا الحرف بخلاف خبر المبتدأ في جواز التقديم في حين الاوقات كلها
الا وقت كونه ظرفا قوله وهو كل لتوسيههم قوله كل لان كل محدث لا بد ان يكون في
زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحرم للشخص به فصل حيث لا يفصل غيره
من الاجنبي والمجرور بحرف الجر وبجزء تمام الظرف او كل ظرف في التقدير جار و
مجرور خبر لا التي لجنس اذا وقعت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشبهها
في افادة التأكيد فان لام التأكيد لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات فيكون من باب
حمل النظير على النظير وقيل لان لا تنفي ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض
قوله وانما عمل عمل ان لعدم تمكنه بالدخول على ظرف حتى لان الظرف في الظاهر هو
اسم لان خبر لا يحذف كثيرا والعمل ينبغي ان يكون ظاهرا في عمل به وفي ما
لا يحتمل ظرفية الا اخبر ان يضاف الجنس بل الا بوصف الا منصوب واعترضه عليه بان
ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على كل كما في توابع اسم ان
على ما هو الظاهر انما قال فلكل لجواز ارتفاع خبرها حملا على محل اسمها قوله لان الظرافة
لا تنتهي بالظروف ونحوه من كل بدون سماجة قوله لما يلزم الكذب وانما يلزم الكذب
لو ان يجوز خبر احد حقيقة كنوكل لا بلد هذا البيض اسود وحاصل نفي كون غلام

كما ذهب اليه جماعة صح

رجل جاءها للظرافة وكونه في الدار ان علمت قبل الخبر من هذا القبيل لم يلزم الا اذا امتنع الاقتصار
على احدهما ولا يمتنع الا الاقتصار هنا على غيرها فلذا امتنع الاقتصار على الاول كما قدمنا فلو
لولا القرينة عليه لان النفي يقتضي متنفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على اعم منه او
لان النفي رفع الوجود في الكل وفيه ان النفي استفيد من الا ورفع الوجود الرابط سواء كان
الطرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر ان الخبر في اللفظ قال الانسي لا ادري من اين
هذا النفي وكيف اذ يجب اثباته الفاعل اذا لم يقم قرينة واذا قامت قرينة فعند بني تميم
يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله واجراه الصحيح هو الاول قوله فيقولون مفعول قولهم
فيكون ج لان اسماء الافعال وزنية كما بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة
ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ما يدل ايضا على ذلك هذا القول قوله واما بنو تميم وهلم
لوضعها على الفعلية بين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس ليفهم من المثال او من قوله
المشبهتين بليس لان شبهها ليس بقوي بكونها عاملتين عملها وبصحة اجراء
حكمها عليها وكان ينقول الضمير راجع الى التشبيه المفهوم من يعمل ليس قوله قليل او على
خلاف القياس قوله على ندور والسماع قالوا هو لشم قوله من حيث قال مدرس ره
في الحاشية الصدور والمراد من الخبر الزوال في والضمير في غيرانها للحرية اي من غير ان
عن غير ان تكون به فلا زوال لها عنها باعراض عنها قوله لا يراع لما قيل ان يقول
ان لا لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون يراع قبله لا يقال يلزم عدم
تخصيص ابتداء النكرة ولا حاجة لاسم لا الى اظهر التخصيص فانه كاسم ليس لانا
نقول

تفعل يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم فقولوا الخبر
غير ممكن ولا يخفى ان الحمل على العموم ولو قال الشيخ الرضي الكثرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس ومع الاستفهام او النفي ويحتمل
ان يعرف عن الاستراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجل ان هذا او لم ينتصب اسما
اذا انتصب او انتفى فانه ينفي العموم فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر لا لان عمل ليس لا شذوذا ولا قياسا ولم
يوجد في كلامهم ضمير لا منفصلا كخبر ما فلا وان يقال لا في براح لنفي الجنس ويجوز نصبه
الرفع مع تكرار النكرة كما مر بيانه انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع
الحذف قوله واجراه مجرى المفعول به علة لكون اسم مفعولا اي من حيث انها على زنة
فلا يبطل طرد التعريف بمسافر في نحو قوله او حكما كما في اشبه بالمفعول فان الشبه
بشيء ملحقه به ومن عداه قوله لصحة اطلاق صيغة مفعول على اسم اطلاق المفعول
بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة وقيل ان يقول ان
المفعول مطلقا لو كان مفعولا لما عمل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ما في الفعل
او بغيره ويتجه على الاول ان نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون بين
احد الشيئين وعلى الثاني ان مصدر يكون محل لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
فيه فيه ان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لذلك الفعل اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان
فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا فالجواب ان المراد
حقيقة

طال بيانه

المفعول المطلق

طولا فالظاهر ان يقال انه ليس بمفعول بحسب اللغة كما قال الفاضل بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لغاية ترتب اليه فاعل الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتقربه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه لا يظهر وجه التسمية والتقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر الحاصل بالمفعول المطلق بالقرب من مسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ما قوة من اللغوي الذي هو المصدر يا تبرا كان او غير تابع او لا يغني بكونه مفعولا الا ان حاصل المصدر المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث يجعل مجرد اجراء بفعل الفاعل

قوله بخلاف اضاعيل الاربع حصر النحاة اضاعيل في اربعة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل كال واخت في اضاعيل فيقال اكال مفعول مع قيد مفعوناة اجيء في جائي زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مفعول راكبا ويقال للمستثنى وهو مفعول بشرط اخراجه وكانهم اخروا التخصيص في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اصالة والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها هيئة لذيه فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة ان يخرج عن امر تبع معمول على سبيل الاتفاق ومن ههنا اغنى عن ان تعلق اضاعيل بالفعل بالزامه وتعلق غيرها بالواسطة بظهر توجيه جعل المفيد في اضاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح

اطلاق

اطلاق اللغوي فلا ينافي اطلاق مفعول العرفي على اخص من فروانه صدق العقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وانتفاء صدق المطلق فلنا مطلق فتوهم المفيد معنى يشتمل به وله وفيه وعد المفعول كما في زيد حسن الغلام فعد اسم ما فعل فاعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول فعد بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير كونه او حقيقة كما هو شأنه سواء كان بطريق الغلبة او لا بناء فلا يجال الطرد على ما ضربت ضربا شديدا فعد لا ان يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية فعد واعلم ان قيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الناقي في ضربت ضربت لانه شيء فعل المتكلم ثم اعترض عليه بان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذكر اصول الكلام خلو قال ما فعل كان في قوة اسم فعل وبانا ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به انجه عليان الفعل لا يتناول القول بل يتناوله فهو خلاف اصطلاحهم وان لم يكن وهو اخلاقي ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار المعنى المصدري لا اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مفعوله الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مفعوله لا يصح ان ينسب اليه لان ما كان مفعولا لا يقوم ولا يقع وهم لا يجرون صفة احد هذين الفعلين على الاخر فلا يجرون صفة احدهما عليه ولا الباقي عليه والجواب كما يجيء ان ضربا في ضربت ضربا ما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل يتناول القول فقط والا يخرج نحو قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه تفعل ليس بما لا الغالب ان موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاصح في الاخراج بقيد الاسم قوله لان فعل الفاعل هو ضرب لغائب ان هذا مقبول لو لم يرد لصح ايضا لانهم يجرون صفة

الدلالة اسم لما بنية على وزن الماضي وبه خرج نحو الضارب والمضروب وغيرهما
فانها وان كانت اسماء بالمصدر اسم لكونها اجارية على الفعل وانما سميت بذلك
مصدرا اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لانه فرع على مذهب البصرية او محل رجوع الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على اسم المفعول اطلاقا لاسم المصدر على اسم الفاعل
لانه قد لا يكون مصدرا وهو اما ان يدل على حدث نحو البول او لا يدل عليه لكن يوصف عليه نحو
ضربة انواعا وزيد الفاء قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وفاقا للتفتازاني
اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا كما افاده بقوله او اسما معطوف على
قوله مذكورا فالفعل المذكور حكما يشمل المعقود والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل اعم ان معنى
الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والا خرج نحو جلسة جلسة
وضربة شديدة اذ الكيفية على الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو ممنوع
تحقق مدلول الاسم وقوله وذكر من حيث ان بيان للجزء وقوله ولا يخفى جواب عما قيل من
خروج كرهت كرها لان الكراهة الخ هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها
في التحقق لتقدم وتأخر غيرها وكذا ضربة تأديبا لان الضرب وان كان هو الموجب
التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه علة له لا يقال قيد الاخراج
يخرج ايضا كرهت كراهة اذ الخارجة الاعتبار التعلق لسببه لانا نقول قيد الاخراج
من تحقق السببية وقوله بها خلف لاعتباره بدون اعتبار اصله قوله لانه كيد اي التأكيد
هاهو ممنوع صيغة نحو ضربت ضربا فانه تأكيد الضرب مدلول عليه بضربت لا التأكيد لانه لا يدل

ايضا

ايضا فلو قيل انه تأكيد الفعل كان ممنوعا وفاقا وقوله وفي نحو هم السهو او وفع نحو هم
النعجة وحمله على قوله وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بانه لا يتم جوابه بان امره بها
بالتكليم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه نسبة وفاقا على ما فهم من الفعل المعرف
بلام الجنس ان كان للتأكيد وجب تخصيصه بالزيادة على ما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع
وجب ان يدل دليل فورد على بعض انواعه على الزيادة على غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه
او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من المشتق
ذكر موصوفا نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة
نحو ضربة وضربتين او من علامة الدالة على الحدث نحو الفرقي او غير الدالة عليه مع العدد
عليه نحو ضربة انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقدت ضربا فان
اباء اسم التفضيل بعضا ما يضاف اليه ولكن يقال انهما صفتان المصدر فورد قوله
ضربا تقوم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسأل عنه بانه اي ضرب هو قوله ان على
عدده اي وحدته او كثرته بعوضها او بخصوصها سواء كان العدد
مفهوما من الصيغة واللفظ او على احدث حقيقة نحو ضربتين او مجازا نحو
ضربة سوطين او سواطا اي ضربت ضربتين او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب
بعلاقة الآلية ولا يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من نحو ضربا كثيرا او من العدد
الصريح مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة
قوله وهو نحو رأيت الفارس اي الفارسية وكان ان تقول ان صيغة مصدر نحو ذي اية

وجه الفاء قوله لانه دال الخ يمكن ان الظاهر في العبارة ان يقال لانه دال على احد اجزاء الغير القابلة
للعدد في نفسها بقطع النظر عن شخص كان او انواعها فانه قابل للاكل ولهذا جاز نشتهي
احدهما وجعل حالا او اشتهي منهما قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدد تعلق الاشتهاء من
غير تخلل ما يقطع بان قولك قام زيد واجاء ولم يجلس في تلك الاوقات كان اكل فيها واحد
قوله وقد يكون قد لهناك للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا
كان بلفظ او للتكثير على ما ذكره في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قوله بغير لفظ وجد كان
ابلغ واوكد فيما كان بلفظ قوله اي دفعة بر اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر
قوله امثلة وضمنها الضمير الراجع الى فعلون عاملا او غير عامل كقولهم رسا اي ارسى
واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة الى غير فعلون عاملا كقولهم
اعجبني ضربي فضربته فاكل قوله مثل قعدت القرفصاء فرق بين القعود والجلوس
بان القعود للنائم والجلوس للنائم قوله كقولنا انبته انباتا فانه مصدر بنت فجعل بنتا
بانبت اما لانه في معنى انبت جعله بنتا وان بطاوع راد
لانه بمعنى الانبات وتبت تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم
وقيل انه ليس من لفظ الباب لانه غير انبات قوله وسيجيء ما يفيد
له تامل فيه لان الاصل عدم التقديم وان التقديم لا يجري في مثل قولنا نوع
لا يقع وان شذ اي قل قليلا كقولك قدم ضربه متقدم وجع يكون ضربا ودعاء وكذا
قيل لمن يمنع الا السوء وجع يكون دعاء قوله لحكم ما اضيف المبتدا اليه بالذكر ما

من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعا مقطوعا فيه بعض لان العدم يوجب عدم الوجود
الا من طريق السماع بحذف القياس فان العلم به يحصل بطريق السند الى ثبوت
الضابطة فيكون قياس السند الى قبل سماعا مصدر مثل حذف اي سمع حذف
وجوبا سماعا وكذا قياس اي بعد اي بقياس على حذف وجوبا قياسا وذلك لثبوت
الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف قوله مثل سقيا الخ كلها دعاء وايا ما لم يقع
ايضا كذلك الا حكما له فانه قد يكون خبرا قوله وجوبا دعاء عليه بالذي وتقبيح الحال قوله
والجمع بالالف والتاء لعلة قطع واحدة من المذكورات فلو كان بدل الواو والنون الف
لكان اظهر قوله وهم بعضهم بان وجوب الحذف الى حال التسمية الذي ارى ان هذا
احد مصادر واضافتها اما بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بكونها ذا بحر ولم يقصد
بها بيان النوع وجب حذف نواصبها بغير قياس واما لم يبين لم يجب وذلك مثل
ضربة الرقبة وكتابة العلم وسجان الله وليك وسعديك وسمعانك اي بعدا له وحمدا لك
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على اصل المصدر
بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان النوع اي الحمد له الذي ينبغي
كما في قولنا وقد فكروا فكرهم قوله منها لم يقل سبحي كذا لان المواضع التي يحضر فيها فكر من
احضره الذي يقصد به التوبيخ كقولهم اقعدوه او الناس قيام وقد تنوب الصفة مناب فعلها كقولهم
قاعدا او الناس قيام قوله واوقع شيئا بعد نفي الخ انما وقع شرطا لكون المصدر شيئا
بعد نفي او كونه نكرة لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكثير وصف الشيء بوجود اصل

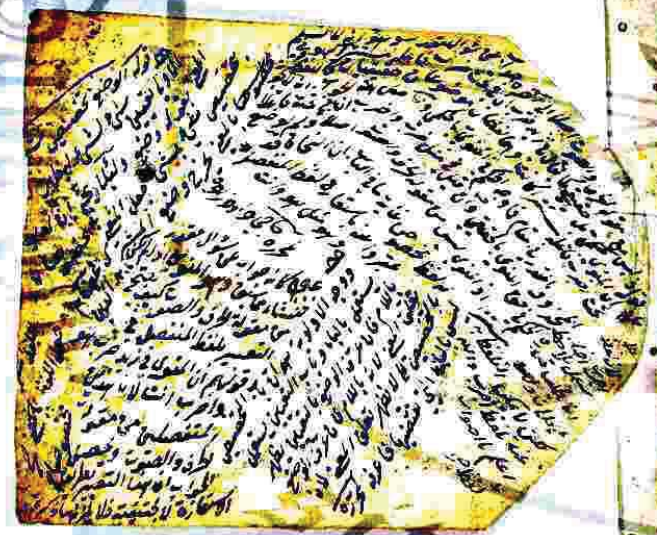

Copyright © K
www.ajukah.net

الرفع ولذا قال ولا يدّ من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على نفي
الفعل المقيد بالحدث فخرج نحو لزيد رجهه والعلم ولا يخفى انه لا يخرج نحو لزيد حركة
في الحد بسبب تخلف شرط كونه عارضا ايضا يخرج قوله باشتماله على اسم الفاعل اشتمال
الكلي على الفعل المقيد فان الجملة باشتمالها على الاسم يدل على نفي الفعل واشتمالها
على صاحبها يدل على مالابه للفعل فانه اعني الفاعل قال سيبويه بهذه الدلالة يغني غناء
التقديم وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الهم مذكورا عاملا كما قال بعضهم اجيب
بان المحصور عندهم لا يعمل الا اذا اضمر تقديره بان فعل فيه وسمح فيه الكوفي في مررت
به فاه الى فيه صوت اذا خطر به فوقع الصوت وان بصوت ليس منظما بوقوع قوله واعترز به
عن نحو مررت بالبعد فاه الى فيه صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع
بان يكون بصفا او بدلا وضمن نصبا لان جملة المقيدة ليست اذن كالفعل تملوها
عاملا به للفعل فيه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر كما يجيب هو في العامل
قوله فاه الى فيه صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على اصرح او بدل الوصف كما سيذكره
وهو الحال الغير المستكن في لزوم اجاز سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف
اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار كما فاه الى فيه الخليل والتبويين بان يقال صوت
الحمار لان مثل لا تتعرف بالاضافة ورده عليه سيبويه بانه لو جاز هذا الجاز نهذا قصير اللطو
اين مثل الطويل واما على ازجاد موّل بالمشتق اي منكر فاه الى فيه فكان بدلا او عطف
بيان لا خبره قوله من صياغة الى يعني ان صوتا حاصلا بمصدر اعني البصوبة يعني بالكل

كره ان

كره ان فلو صاغ الى الفعل بانه اسم جنس او اراد ان استغرق المصدر كما في الاعطاء
يعني الاعطاء وان عاد بهيئة من النصوبة قوله وخرج بانك كره ان قبل هو اسم استغرق
استغراق المصدر قوله ما وقع مضمون جملة حال او خبر لوقوع على انه بمعنى كان وهذا اظهر من قوله
لا تجعل لما يغني اي لا احتمال للجزء من الحصاد وغيره فيحتمل المصدر هي وغيره مفعول
قوله تحوله على الدور بهم له خبر وقوع متعلق بما وعلى الكف والكل وجه لتغليط ومعنوي في
هذا التعليل قول الحجب الكبير وعمره كفه اي دعاء الى الكفار دعوى الى الصلوة ودفه
ايضا ان زيدا العالم قسما لان قسما بمعنى التأكيد وهي اصل في الكلام كما بقيت
ان واللام قوله اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المقتدة في هذا القسم وما
بقايا بعامله لتأويلها بمعنى الفعل قوله وليس هذا النسبة من نحو اعترف بن قوله لان
انما تؤكد نفي او اثباته كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا بناء على الان المؤكد هنا محذوف اعني الفعل
في مستثنا يؤكد المحذوف بجملة النسبة قوله ما وقع مضمون جملة لها محل غيره اعترز بما
او اوقع مضمون مفرد له محل غيره نحو القرشي فان الرجوع يحتمل القرشي وغيره
وهو مضمون مفرده قوله من حق يحق فانه اثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى
تحقق وكان تعين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على تعين ورفع كونه بمحل شك فانه
من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف اي قولا حقا قال الشيخ الرضي من ان جميع الاشياء الموجودة لله تعالى كونه لغيره
اما ظاهر بالقول او خافي بمعنى القول قال الله تعالى حكاية عن عيسى بن مريم قول الحق وتحولا فعلته

البتة اى قطعت بالفعل وجزت به قطعة واحدة غير قصيرة وبحيث اجزم به ثم بيد ثم اجزم
به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يشتى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اى جزمت بان تفعله وقطعته به قطعة قاطعة بمعنى القول المقطوع به والكلام
فيها فى الاصل للعبرة اى تقطعة المعلومة التى لا ترد وفيها فتقول التغير الاصل فى مثل هذا
الحصر ان يجعل الجملة المنفية لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهى مقولة قوله ويسمى بهذه ايضا
من كتاب فرس قوله ويختص اليه بهذا الحصر وزيف بعنوان حسن التقابل لان اللام فى كتبه
النفع للعلة لا للاجل اللهم الا ان يعرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره
وعلى هذا ينبغى الخ قوله اصله البه الا انى حذفت التنبيه لانها ما فتوه من ليبك قوله فحذف
الفعل الى كلمة لا فرغ المجيب بالسرعة من التنبيه فلم يتفرغ لاستماع ما فتوه حتى جعلت
قوله ويجوز فتحها ايضا وهو مفتوح اضيفت الى الغير فقلبت الفا يا كذى ولبس يشتى البناء
بابه بمعانى الى فظهم قوله المفعول به قال انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلقه
به وكان ان يقول ايضا لان اثر الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجوه الفعل لان
الاحرف اسباب وجوه الاعمال قوله ولم يذكر اى الامام كان يقول لاضافة اليه لانهم
يجرون صفات الله تعالى على طريقة المطابقة على وجه الريا كما ذكروه مناقشة لان اسمى الاشتهام
فلم قد يكون مفعولا به وقوع الفعل عليها من صفاته مفعولا لانها مطابقة بل من صفاته ولو
الله التغيير قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد بتعلقه
به اولا خرج الحال والتمييز والمستثنى قال انما لم يقل المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه

بحالا

بحالا نقل الا به لا ينبغى ان خروج الحال ظاهر لان حال ينتقض النويد بعم وفى الشكل وزيد
وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما كما هو وهيئاته لا يسمى تعلقا ولم يسم فاعلا وراه التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعل لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو
فليس عمرو فيه مفعولا به حقيقة بل فضلة جيء به مفعولا به اى تعلق الفعل به من حيث انه قوله
لا يقولون فى مررت بزيد انه حال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لان قولك لا يسمى
انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به واسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلقة وقد
خرج بالشيخ الرضى فكان المفعول المطلق عين فعله فيه تأمل قوله فخرج به نحو زيد فى ضرب
لا يتجه خروجه بذلك الغير لكن فى صحة اخراجه تأمل قوله فلا يرد لعل عمرو نظر الى انه مفعول به
لكنه مرفوع قوله وقد يتقيد بمفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول له عم اعانة
اصل الباء فانها فى الاصل للعطف وعوضها انشاء الكلام قوله واما وجوبا فنحو
وكذا فيما اذا كان معمولا لما بين الباء التى فى جوابها ولم يكن له منصوب سواه كقوله تو
فما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه فى حيز ان وكوقوعه فعلا مؤكدا بالنون لان تقديم
دليل فى الظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتأخر
ان فى الظاهر قوله تخصيصها بالذكر لكثرة الجهور ان وكثرة العود لا يقتضى الحصر قوله لوجوب
الحصر فى بابه الا غراء وانت خبير بان سوق كلامه فى الكاشية اذا تعريف لاحد الاربعة بالنظر بها حيث
قال نحو اياك ان الاسد ونحو الحمد لله ونحو انا فى زيد الفاسق اخبيه وكذا
قوله زيدا ضربته امكن قوله نحو اسرارا وتقدم الواو اما للعطف ومعناه اصحت على الخلاف عن

فعله وان بمعنى مع ومعناها فصير بزيد ولسانه عنه قوله واقصد واخير الكم اى ما التم فيه الزمتم على تقدير الفعل لكن اذا انهيت عن شئ ثم جئ بما لا ينهى عنه بل يؤمر به انتقل الذهن الى الكم اقصد او ائت او ما شبه هذا المعنى وليس هذه ضابطة لوجوب تقدير الفعل ومن ثم اجاز بعضهم ذكر الفعل معها واجاز ايضا ترك الفعل فى جميع المنعلات نحو حسبك خير لكم اى حسبك ما فعلته من هذا الامر وائت خيرا لكم او سعيك لكم اى يجئ واقصد لكما او سع لكم ومن هذا القبيل عنوانه مخشرى انه اذا قيل له اما بعد سيبويه فلا والعلم سمع ذكر بعدا او غيره فقد حكى الفعل بوجوب حذفه فى الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازانى قدس سره من ان لبيك لما تضمن ان قرئ بالفتح واحد بالنيابة لا يخاطب معين وهى بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الجملة لا يستدعى وجود فعل ام قوله وسهل عطف مثال على مثال قوله واما لا اجانبك اى كما جاز ان يكون صفة فكان جاز ان يكون حالا او اهل الشخص فى مقابلة الاجانبة هجم الاجنبى فكانى قلت انت اهلك واعاركى قوله وطئ الوطى كوفتن راه قال قدس سره فى الحاشية السهل نقيض الجبل والخشن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج بحث بالله قبل نداه مع جواز تشبيه تبع من له صوت النداء ولا يخفى ان القول بانه غير جائز صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال ان امره يكون مطلوبا بالقبول كون سؤال الاجابة قوله قل يا جبال ويا سماء الخ وكان تقول ان نداء سؤال من باب التخييل لتشبيهها بمن له صلوح النداء قوله متزن من له صلاحية النداء سرعة انتقال الامر

فقد فان احد ويا بعضاكى قال بعضهم هو اجوز وبزيده قولهم فى بعزانى لا تبعدك لانهم كانهم من ظلمهم بانيته قصدوه فسألوهم هو اجوز فقالوا لا تبعدنى اى لا يموت ولا يهلك قوله فالاولى اه حاله يعان فيه ضم نشر قوله فنابه عوجاء الانسنى ثانى بعجة الدابة انسنى ثنية قال اى تقدير وعوت او ناوبته لان الاغلب فى الافعال الانسنى ثنية فيتبها بلفظ اما فى قوله واحترزبه عن بفعل زيد لم يفعل عمن نحو الطلب فعال زيدا قال بعضهم لان ظاهر فى الاخبار فلا يكون حالا من المفعول قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب حصر انتفاء كقولك ما زيد عوجاء ولا بالا اجانبه اجهر وكقولك ما زيد قائما اذا اوتيته فى حال القيام قوله وعنه اجهر وبحرف النداء سرد المفعل فبان الفعل المقول بانه ساوى المفعل يستدعى بحسب الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازا فى الظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو على الخ وبان اجهر من اوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير مستكنا المستتر فى اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون مناداى بكون وجه واجيب عن الاول بان اوات النداء اكثرة استعمالا من اجهر فيها حالا يكون فى غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثانى بانه قد يستتر كخوا فى بمعنى اتضجع وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة حالا يستغنى به كلما كان الجملة القسمية والشرطية قوله وبنى على ما يرفع به اى بالضرورة لا بال فكان لا يحال فيقتضى الحكم بالحكم المعطوف بابره مضاف الى علم الاخرى لانا نقول حكمه فيما بعد بمنزلة الاستثناء بغير بها باعتبار المعنى فان حكمها الثبات مغرو معرفة واستغاث بخلاف محال النصب فانها

ع غير اقبال فقم

زيد عطوا اقبال بل جئ طلب اخبار معطفا او لمعادى بان يجئ حالا

ثلثة او اكثر بحسب التحقيق او التمثيل وقوله وقد صرحت به قوله والطلب الاقتصار او بالقياس على ما
علم بتعين مواضع النصب من غير حاجة الى تعيينها قوله على الفة لفظا او تقديرا كما في المضاف
والمنصوص والمضمن قبل النداء مفرد يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا ايها كما نظر الى كونه
مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المحذوف منه اقتصر على قدره الضرورة كما قال
قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في
غير صورة النداء يعني انه قد ارتفعت هذه المرة بهذا السبب قوله او الفعل مسند
عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى المجرور
والمجرور مضاف الى ضمير المنادى قوله واجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان
المنادى لكنه خالف عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا
ولا شبه مضاف ان جعل معمولا للمضاف لكن اريد به الفرد الحاصل منه فيخرج شبه
المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المنصوب بالالف بشكل الا راه
فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما هذا صدره ان شبيه
المضاف اسم يحتاج بعده او متعلقه وقوله كل الا ثلثة ضروب اما معمول له كضربا طالقا
جبلا او يا حسنا وجهه او يا خيرا من زيد واما معطوف على ما له كل الاسم على ان يكون
المعطوف مع معطوف عليه كالشيء الواحد سواء كان عاملا كقولك يا زيدا وعمرا
او السبب شخصا بان كل المجموع او لم يكن عاملا كقولك يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم
لعدد معين كالعشرين فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب واما قيد المعطوف بالواو كراهة

لوم

لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف فجواز جعله معرفة لا يعرفه لاستغنائه كقولك يا رجل
وامرأة واما نصبه فانه لدلالته على معنى في مشروع بمنزلة جزئه ومشترط ان يكون
قائلا للنعت جنسا او ظرفا كقولك يا صالحا لا يعجل وقوله الا يا خلة ذهبت وانا عرفة
واما شذوذا كقوله او لو كان النعت معرفة اجاز جعله معرفة لعرفة مع جعل النعت معرفة
وصفاله كقولك يا رجل الظريف بجعل ما او الكان جنسا او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
معرفة لعرفة والجنس او الظرف وصفاله لان الجنس والظرف قد يتعان صفة للمعرفة
وفي جعلها جملة الذي يفوت الاختصار الذي هو مطلوب في النداء الا يرى الى تفخيم
المنادى في الصفة وصف حيث النداء فكانهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة
او الظرف عنه قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا
للمضاف حتى لا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ
ليس معنى على تقييد النداء قوله معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو
ممنوع لانا نقول ممنوع اجتماع التي التعريف لا يقال يلزم فوات الاجتماع في كناية
المضاف الى معرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست مضافة في التعريف مع ان
محل النصب الدخول تحت قوله بوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة
حالا الاضطراب فيها وهي كلها خطابية الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة حرف النداء
جرى مجرى الحرف الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر
ليتأتى جمع الافهام على واحد من الحضار انه هو الخطاب والمعنوي قوله وكونه مفردا

باعلما بان

افراده وغيرها اعتبرهما المتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه النكرة
الغير المعينة قوله واما قولك كل ان قلت فقد وصفت به للشيء لا يلزم ان تصف به كل
الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه فلعل المناسبة ههنا بمعنى المشابهة والمناسب
للشيء مشابه لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعنى
تقول المتعدي من ذلك التشبيه تقلب جهة الاتحاد وتعليل ما به الامتياز وحينئذ كانه
هو الكاف الحرفية واقول شبه انه كالكاف الحرفية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قوله ويازيدان
ويازيدون ان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريف الزايل بالتنكير
فكيف يصح هذا ان اجيب بان لفظة يا جاءت لمعنى اللام قوله وبخفض بلام
ضم لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص مفعوله محذوف لضعفه بالانحذاف
قوله دلالة على ان تخصيص هذه الدلالة لا بد ان يكون اللام معتنى به وذلك اللام المعتنى به
يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا ونحو بدا الا غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة هاهنا
الفاء الرابع احد الاشياء قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له تتعلق
بما تتعلق به لام الاستغاثة وقد يستعمل المستغاث له بعد من نحو يا الله من لام الغواني
وهو متعلق بما دل عليه ما تعلق من الكلام اي استغيث يا الله من لام الغواني قوله
لان علة بنائه ان قيل قوله فحمل الجار على غير المنحرف لا يوجب حرفه فكيف يوجب
اعرابه يمكن ان يجاب بان علة بنائه في غاية البعد الضعف وبانه بدخول اللام صار
بعيدا عما هو من اصل الشبه بها وخارجا عن الافراد وغيان البول يجوز ان

الافراد

الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب بان حرف
النداء واللام اذا اجتمعا كانت العلة للام لقربها كما في تنازع العاملين قوله واجيب
او بان قولهم فعل يا عبد الله من تتمة العاقبة وقد يجاب عن ام التزهيد ايضا بان قليل
قوله واللام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان و
تلك الزيادة كزيادة الهمزة والواو والياء والالف قوله باطلاقا جاهلا فانه لم يعتبر اعتقاد
ان الموصوف فقد لم يصح عمله وان اعتبر لم يضر عدم اعتقاد المضاف لانه موصوف بغرة للهم
الا ان يفرق بين المعنوي المذكور والمعنى ركن في شيء وهو ان طالما جاهلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة نكرة اللهم الا ان يقال
ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع قصد تعريفه قوله وهذا توفيت لنصب رجل
اي يقال يا رجلا بالنصب حال كونه لغير معين لا حال كونه رجلا معينا قوله يا حسن وجهه
طريقا قال وقس سورة في حاشيته وانما قيدناه بقولنا طريقا ليكون مضافا نكرة لم يقصد تعيينه
فانه لو قصد به معين يقال يا حسن وجهه الطريق انتهى اعلم ان المضاف اذا
قصد به معين وجب تعريفه وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف با
بالمعرفة فلا يقال يا صاحبي لا تحملي الوسن بل يقال فرس او فلك لا تكرهه ووصف الشيء
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان اتى فيه الفاء ي اجنبي لم يغيره يكون
غير المبهم الذي جيء به للتوسط اعتناء اعلم انه مستنكره قوله لان توابع المضاف ي حكمه
غير الجمل والمعطوف الذي حكمها قوله تابعة للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا

COPY
www.alukah.net

نحو يا زيد وعمرو ولم يجعلوه على حد النصب كما هو المعنى عليه في ضربت زيدا وعمرا قوله وقيدنا
المعنى بكونه على ما يرفع به ليتناول المستغاث به الحكم فان لا يتصور في تابع المستغاث بالالف
قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن او كان فتحوها وكل القول ان
اللام في المعنى للعهد كما فهم من قوله وبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله او المشبها
بالمضاف الظاهر ان الاضافة في امرأة في المعرف لا لهذا التعميم لان المعرف حقيقة لانه ليس
بمضاف نعم في اخراجه عنه بحث لا يخفى كما اشير اليه قوله فانها ما انتفت فيها الخ فاعتبر
حكم المعرف لتحقق العمل بالشبه بالمعرف كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة او ان كانت فتحاوى
قوله وبازيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون رجلا قوله اى المعنوى هكذا في شرحه
المفصل به قوله لان التأكيد الخ وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف
النداء بالمشرف كما بالمشرف الاول قوله نحو يا زيد زيد نصب في التأكيد وفي جعل الاعلم كذلك بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظرا الى انها يفيدان ما لا يفيده الاول فاوا وصف الثاني
فانه يعم ويخص الثاني على انه توكيد لفظي موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصفية كما في
قولنا بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قوله
والصفة قال الاصمعي لا يوصف اعنى من يعلم شبه بالمضمر وارتفاع العالم والشقاء
في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه الذاتي في جميع الاحكام
وعطف البيان فهب الشيخ الرضي لانه بدل فحكمه حكم المبدل عنه قوله والمعطوف
بحرف المختص وقول يا علية لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشمل الواقع
الاستغلال
الاستقلال وهو الاتباع وقول يا علية والنجم جمع عنه كقولهم يا هذا لتعين الرفع فرفع
ولا تبنى الصفة كما في يا رجل ظريف لان النفي فتوجه الى الصفة دون النداء والرفع هو
حرف النداء لشبهها بالمرفوع في كون اثر كل عارضا مطرحا او لم يظهر اثر هذا الشبه فيها
لكان كذا الظاهر او المعتبر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان فيها تقديرية مفروضة كما ذهب
اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان لهؤلاء حكما لان مفردا معرفة معربا بالرفع
موقوفا نعم كما ان له نصبا محليا لان مضافا فالوقوع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
المتبع صفة يا علية يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله فيما ذكر قوله لم يجز
النصب لان اسم اذا بال فيختار الحكم بالولوية قوله لان المعطوف يجري في نظر ابو عمرو والاجانب
اللفظ ونظر الخليل الى المعنى واستقلا فجعلهم نوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي
ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مقصود بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاصل
مع اعانة الاتباع للفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مقصودا بل ان كان كذلك
قال الشيخ الرضي كلام سيبويه لا يدل على ما نسب اليه انه قال ان كان اللام في العلم افيدت
مذهب الخليل لان اللام لا تعني لها فيه ولا يفيد ان التعريف بل يلمح بها الوصفية
الاصلية فكانه بحر وعنترها وان كان اللام في الجنس افيدت مذهب ابي عمرو لان اللام
اوان تفيد التعريف فليس اللام كالجزء انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقول كالمشبه
في كون على ذا لام قلت كلامه في شرح يا زيد الذي فسره بما فسره به الشارح
قوله اى كما لم يحسن في جواز نزع اللام علما كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه

الصفة اذا اراد تحقيق قال في فصل نزع اللام عن العلم واضافته فاعلم ان العلم ان لم
يكن موضوعا مع اللام جنسيا وحصول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا
وفك للتجريد صفة وقصد مدحه او ذمه بها كذا غيره واذا لا يصح ان يقال في حمد وعلي محمد
والعلا وكذا ان كان اسما لمعنى جنسي يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب للاضفاء
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها بعض
حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ويجب ان يكون معها او
اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاق فيه هذا القسم بتصور لمعنى
جنسي ثبت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له معنى كالكثريا والعيوق ان
كواكب مخصوصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في الاعلام الاسبوعية الثلثة والاثنين
والخميس فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم
يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالشعري للكوكب فانا لا ندري ما معنى الكثرة فيه وهو ان الاقسام
الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للالحاق بما هو غالب فان الغالب في
الاعلام اللازمة لها ان يكون اجناسا وصارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يانيم كلهم
نظرا الان تميما في نفر عاب وجوز الشيخ الرضي كلهم نظرا الى الخطاب العارض قوله
غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال كون كل منها مطلقا وحال كون كل منها مقيدا بما ذكره
او مضافا قوله اي العلم الجنسي على الضم فخرج عبد الله وزيدان اذا جعلتهما علما
فتحذفه بالفتحة وكذف الالف خطا في ابن وابنة وضمة العلم الجنسي تشكل

العينية

الصفة في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله اي هي حركة لا صيغة اي
بسهل فكل كان وكل الفتحة حركة استحقت في الاصل قوله واذا انوي المعرف باللام
فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان
والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما يجوز تقدير التعريف الزائل
بالتنكير للتعريف فيخرجان بتقدير المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداؤه كثيرا ما يطلق
الافعال الاختيارية ويراد منها ارادتها اعني الارادة قوله فقيل مثلا انما قال مثلا لان
قصده نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قولنا يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكذا
ايضا في تصحيح الاستلزام ان نريد بقولنا يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي وسط فيه اي
او يها او ايتها كما قيل لكل فرعون موسى ان المراد لكل ظالم عاص قوله بتوسط
اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وهو بعد مناسبة
التخفيف للمعنى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة ونذوره وقوعها موصوفة وانما
لم ينصب على انها مشبهة بالمضاف لانها انما حذف صدر صلتها بنى على الضم قوله مع
التنبيه اختار الكوفي فتح الهاء في التنبيه لان الهاء ايضا تنبيه فالجمع بقربها التنبيه
فانه يبعد حرف الهاء قوله بتوسط هذا الجنس نصا في الوصفية فانه قد يقصد به
بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه فيقال يا هذا
الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم
عليه وينبغي وصفها بهذا الاتي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها اول ويؤتى بتابعه

بل بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله لانتفاء وصف ايها الا بنى اللام
قوله بسبب كبسط الامرين دعا السرى فى توسيطها لئلا الاحوال يقع النداء على ما قصد نداؤه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الحالية فلا يقال يا شيئا او اقصد
التحقير فان كان كذلك لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الواهن عنده ثم
الانسب ان يكون كل جهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب حاجة التعيين ثم الانسب
ان يكون كل جهم معرفا يكون طالبا لمعرف باللام فيقع النداء على كل واسطة تارة
باسم الاشارة لان ابهامه بحسب وصفه ان يرفع ابهامه بالمعرف باللام او اى ويتبين
جنس ما يشير اليه واشارة باى او اقطعه عن الاضافة وابدلت مما اضيف اليه لتنبيه
لما عرفت فانها حينئذ بخلاف ما او اى لم يقع او ابدلت مما اضيف اليه التنوين فانها
معينة بما اضيفت اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة
الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام واولا وصفا اولا باسم الاشارة عاطفة ثم الندب حينئذ
فى التعيين وتكرار جهم الذى يورث ذيادة شوق قوله لانه اتصف بالنداء بحسب
الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع قوله لان ابهامه نوابع منادى مفرد
الذى يرفع بتقدير منادى عاميا قال فان تابع المضموم فيه يجوز فيه الوجهان كقولك زيد العالم
وعمرو بالرفع والنصب والرفع ايضا بان التنوين فى مفرد للوحدة فلا ينتقضها الحكم
بالشائع المذكور لان عمرو فى المثال المذكور ليس بمعنى بالمفرد واحد فان زيدا باعتبار
تعدد اعرابه مفردان لا مفرد واحد وقيل ان المعرف باللام اجنبى اعرابين ايا الرفع
فظاهر

فظاهر واما النصب فظاهر على ما فى بعض النسخ فيكون منصوبا بفعل قوله بالله اختص بهذا اللفظ
باشياء كما اختص سبحانه باشياء منها قطع همزة فى النداء وغيره وحذف
الخبر بعد يا اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخرها بتركها بعد
قلنا نحو اللهم وقد يرد فى اخره ما نحو اللهم صل ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
بالمضاف المختص بالنداء بسما عاكو باخل وبانوان اى بالكثير النوم ولا يقال رجل نو
وكذا اللهم فاطر السموات يحمل عند على نداء اسناد قوله وعوضت الميم عنها
ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا كقوله محمد معاه الال ان يكون كالكتيبة قوله فلما يقال فى مثل
الكلام لاه ذو فى يقال فى غيرها كقولك يسمعه لاه الكبار بضم الكاف اى الكبير
خاصة اى خص خصوصا قوله من اجلك الخ اخره بالوصل على قوله فى قولهم فيا لله ما
اخف ايا كان تنبيهان لشرا وفى رواية ان تكسبانا شرا قوله وكل خطاب لمن يصلح
له هذا الخطاب قوله اى فى تركيب وفى ما قصد به اضافة وكم اضافة ثم كثر اضافة قبل
ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول نكره صورة فظاهر واما ان الثانى نكره فلان
تكرار الاول بعينه واما عرى فى المجهول بحسب الظاهر قوله واما الفم فى الاول فيلى نصب
الثانى ليس بعام لانه تأكيد لان خرج من التعريف بالاضافة وان القصد الى المضاف ينافيه
القصد الى الكثرة وان المضاف اذا ضيع منه الكثرة فلا يكون بمعين الاول فاذا كان الاول
نوطئة كان الثانى بدلا واذا كان مرادا كان الثانى عطف بيان قوله وتعم الثانى تأكيد
لتنقطع واما جعل بتأكيد المضاف فيه وبين المضاف اليه لئلا يستلزم بقاء الثانى بلا مضاف

www.alukah.net

بلا مضاف اليه فالتنوين عوض عنه والبناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة
لانه لما تكرر الاول بلفظه وحركته بما يغيرها الثاني كان هو الاول فكأنه لا فصل الا ترى
انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانما قال
قوله الا ليا بهم ابدا وهاء مع ان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم قوله وهو كما مذهب سيبويه او
وكخليل قوله او مضاف لما عدى محذوف ليثبا يلزم التقديم والتأخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة كما مذهب اليه سيبويه وتأكيد لفظي والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني
مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب سيبويه والمبرد قوله
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لكم وهو مدح وهو معناه انك حامد شجاع
لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا تشتم فوقه اي ليست
بابن رشيدة فتح الباء وهو الاصل كما هو مشهور قوله وتكسرها وهو لاكثر اكتفاء بالكسرة
وقد يضم وهو كما في الاسم الغالب عليه لما اضافوا الى للعلم بالمراد وصفة المؤنثة السائغة
رب اصكم بضم الباء قوله وفتحها بالفاء والخاء واصاه الصوت ورفعه مناسب للغناء قيل
سوالة طيئ فاهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بني وفتى بناء وفتا
وفي جارية وناصية جاراة وناصاة وقد جاء سناه قال الشيخ الرفع انما قبح يا
بني والاصل يا بنيا فلما بني سناه كما سنذكر في باب علم الاجتماع بالبين قوله ويكون
اسما وهي بمعنى ان الباء في قوله وبالرفا للملابسة والظرفية معطوفة على العطية الواقعة
خبرا

خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف ولكن ان تقدر فعل معطوفا على العطية اي يوقف بالرفا
وقفا قوله وبالرفا وقفا قال الشيخ الفتح الواو وقفت على يا غلاي بسكون الياء وصلا
فالوقف عليها بالسكون اجوده ويجوز حذفها وسكون ما قبلها كما تقف على حاضر فتقول
وصلا ووقفا على مذهب من وقف على القاضي بسكون الضاد واوا وقفت على يا غلاي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
يا بدال الياء الفا لانها خفية تناسبان في انهما تزاولان في اخر الاسم وما كان الفا
بدلا من الياء غير مستحقة للتأنيث طولت الفا لكنها يوقف عليها بالهاء لانها عوض عن
زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز الحاق تاء التأنيث المكسر
اجيب بان الهاء في يا بابة ويا امة للتفخيم كما في علامة فانها فطنان للتفخيم
وبان التاء في يا بابة للعمل على يا امة مع ان التاء في احكم عن عزيز نحو حمامة وذكر وشاة
ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف الصحيح فتكون في الصحيح
سائغة بخلاف الصحيح فقد جاء الضم وعليه قرئ يا ابت بالضم قوله لاجراء المجرى الحرف
الصحيح لان الاسم في اخره تاء التأنيث فحركته قوله وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف
او بالالف قوله فانه غير جائز قد جمع فرزدق بينهما في قوله بعضا في فما زوجوها
اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا العهد بناء على الندرة ويؤيده
غلبة الجواز للضرورة وكان لا تقيد وكهل الجواز سعة على الضرورة وانما وقع
ترخيم حماوي في السعة لكون المحصوره في الهاء هو كما وي لم يقصد سرعة النواخ

COPY
www.alukah.net

عنه اما هو المقصود مع ضرورة الالتباس كان الانسان في خلل نداء اشتباها لا
منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة الشعر اي اذا وقع مفعولا لكن فعل
التخصيص المتقدم من الكلام لا فعل اجوز لان حذف المخصص والضرورة والاضطرار عندهم
لم يتجه فاعلها وحذف اللام مشروط باتجاه الفاعل واحمل على عدم الاشتراط كما
ذهب اليه بعضهم بعيد لانه خلاف مذهب سيبويه وكان ترخيم ضرورة على الجزئية اي الترخيم
في غير ضرورة كقوله قوله وبارتبه اي انت عندنا الاصل اذ ذية قوله وهو
حذف الاظهر ان يقدم ترخيم على حكمه كمن قوله لانه المقصود قوله اي ترخيم
احمدي اي الترخيم بالعجمة كالرحمن بالهمزة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي وقيذ
والترخيم التليين والحذف قوله اي ان احمدي فخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس اخر
احمدي بل اعتبار الاعراب في قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في يعلمك بدليل
اجراء الاعراب عليها قوله اي لجهة التخفيف فخرج كحذف ياء لان حذف للاعلال وكذا
كحذفه لان حذف اخره للزوم اهو الامر بن اما تقدير الاعراب اذا سكن لاخر ولما
اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وقوله قيل في اخراجه ان الترخيم حذف
في التركيب والحذف في بدل حالة الاعراب لا اخره قوله لانه اخرى من قال انه حذف
في اخره بالعلة او على سبيل الانحطاط في اللغة وبحيث انه بالعلة قوله بارجاع الغير
اخر فرع الترخيم مطلقا لان ذكر احمد يستلزم ذكر احمد مطلق قوله والغير يجيء والاسم
كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في احمدي كل

ان

ان ترجع الغير الى قوله ترخيم احمدي قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون
مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج نحو غلام اذا كسبت غلام جعل مفردا في مقابلة
المضاف ومشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف عن مشبهه اذ هما يتحدان
حكما قوله لانه ليس من اجزاء احمدي نظرا لمعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي
علما فان اجزاءه الاول عنترة اي زنبه واما اذا لم يكن علما فيجاب ان المضاف منه
صبث انه مضاف اليه لا يتم بدون المضاف اليه قوله والمراد المعنى خلافي كوني بين كقوله
قوله هذه واحكم يا اي حكم اي ال عكرمة قوله لانه ليس من اجزاء احمدي هذا ظاهر اذا لم يكن
المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي بمنزلة حال منزلة قبل
المعرفة في استقلال كل من الجزئين باعراب فقط فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ
والمعنى قوله والجملة بعضهم العرب يرخم الجملة بحذف جزئها كقوله يا كوبا بط قوله وبناؤه
على الضم لم يلزم تنقص الاسم الذي في حكم تعرب اذا قيد به بجواز التنقص في حاليه
في حكم تعرب كقولهم ومن واما كقوله يا فاطم فحذف فيه سبعة والسبعة لا يجيء به قوله
بالعلة كوجيه اذا قيد به بجواز التنقص بالعلة الحرفية كعصا قوله واما يا ثالث
فكثرة الترخيم فيه ولهذا عوامل اخر غير احمد في بعضه كقولهم في يعلمك احمد فتح
الميم واما اذا وقف على كل احمد احمد اخره ها السكت فيقال في يا طلحة
وفي كل لانهم يلحقون ها السكت باخر ما ليست حركة حركة اعرابية ولا شبيهة بها و
قليل ما يوقف على السكوت وقد يغني عن الرثاني الشعر الف الاطلاق كقوله قبل

قبل التعرف يا هنباه قوله زيادتان قيل لابد وان يكون لمعنى فخرج نحو عَصَفُور
قوله في حكم الكلمة صفة لزيادتان وهو من قبيل فلان في السماحة قوله في انهما
زيدتا معا وان كان كل واحدة لمعنى غاير معنى الاخرى كزيادتي تسلمان ومسلمين
علمين وهما ان الزيادة كانت سببا احدث زيادتا التثنية كما مر وزيادتا الجمع نحو السالم
نحو مسلمون ومسلمين علمين زيدتا جميعا نحو مسلمات السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو
مروان وعثمان وخراسان وزيادتا التثنية وشبهها نحو كرسي والف التأنيث
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في احرفه حرف صحيح اصلي تبعه الشيخ
الرضي بل قيد بكونه غير تاء التأنيث حيث قال كان حقه ان يقول غير تاء التأنيث ليخرج
نحو سلامة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما
في السماء واختراقهما في بصري وحمار قوله وهو اعم لان تفخيم بغل مدعوا ومرمى يخرجه
الحرف الاخير واحترز بقيد السابقة نحو في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب
عليه قوله او واوا او ياء ساكنة احترز عن نحو كمثرى وعلى وزن سفرجل عطيف
السحاب وشرنقة على وزن هدهد جمع شرناق اي مقطوع شرناق وهو دود الزرع اذا
طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله هو كما قبلها من حيث فخم نحو شوذب
وغليف نسبة تتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف الا حذفا لا ضعف فانه يحذف
الحرة ايضا لان كنوشبون لم يحذف دياه تا مبنون جمع ابن لانها غير تاء
الف الواحد فكانه ليس جمع كمذكر السالم كما قوله اما في الاول اي لما كان على

الحرف

الحرف في القسم الاول مقابلة لعلة الحرف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم
يقل كذف هو فان في ما قبل اخره مرة قوله وعن النقد قال الجوهري في الحاشية
النقد صغار الغنم التي قال في العراق نقد بفتحتين نوى اكوسفند كوچك
آسته وباى زشت وروى نقد بكسر بقال له قوله وفي فعشر قالوا اذا رفعت
اثنى عشر واثنتا عشرة واثنتي عشرة حذف عشر مع الالف والياء
لان عشر بمنزلة النون في اثنا قال الجوهري وفيه نظر من حيث ان الثاني اسم برأسه قوله
اخمس عشرة وفي الوقف تقلب الهاء تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورفعت
ووقفت قلت جاءني مسلمون بالتاء قوله فخرج واحد اي فالمحذوف في حرف واحد اي هنا بخلاف
الكلمة بقرينة الهاء فكون الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره مخرج وهو مستفاد من
الحضر مع ان الكلمة هنا فلم هذا اذا نظرا الى افراده الحذف اما اذا نظرا الى نفس
الطبيعة فثبوتي والشارح قد سبر نظرا الى الافراد كما هو مختاره وراى مناسبة الحضر
والهاء الجزائية تدخل على المضارع اثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما
يحذفون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف هنا لعلة
موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فينبغي الحرف الا
في مواضع منها اسم ازال الم تفخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون
جمع اصلون اعلى وقاضي ومنها اسم يقع بعد المحذوف في نحو حرف اصلي الكوثى
فان دعاني في دكاكي المحذوف وفي نحو الفاء نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهو بنت

فسيبويه بفتح الآخر وغيره يجوز الكسر ايضا وان لم يكن اصله السكون يرد الى اصله
حركة ان لزم ساكنان نحو بارء وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن
على سكونه نحو يا عمر والنواء يرد الى اصله حركة وهو الكسر قوله فيقال الفاء فعيلة
اى اذا كان كوكى فيعال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية اخاذة بالفعل كان
فعيل بمعنى فاعل ثابت لجميع اجزائه او محذوف تابت فيقال قوله يا حارثا يا عمرو يا
كروان كقمل ثلثة افعلة لان التغيير فى الاسقال الاصل اما بالحركة فقط او بالكر او
بكليهما قوله وفى كروان قال ابن السيد فى الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق
الفرزدق قال فى الصراح طائر يقال كهادى وانراشواظ كوبندكى لغة فى كروان
جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلما جرم قلبت ياء لانه لم يأت
فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو
القاضى والداعى وكذا ما فى حكم المتمكن لعروض بناء قوله وقد استعملوا
صيغة النداء فى نحو يا طلحة لان فى صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص
فتعلق الى نحو يا لله فى معنى الاختصاص وكثيرا ما يجعل العرب يا بابا على يا بابا اخر
مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن
ههنا يظهر وجه اعراب المتنجع عليه بيا واما المتنجع عليه بوا فامره غير ظاهر لان
ليس منادى عندهم ولا منفول منه ولا منصوبا بفعل التعجل لان ينصرى باطراد
الامر الا ان عندهم يجعل منصوبا بمعنى ايا اختص ويلزم عليه ثبوته وهو ضعيف جلس

من جوامع جوزق الناصب المفعول به قياس قوله يعنى يا طالحان يا اشباه صيغ
النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان اصل فى
هذا الباب قوله المتنجع عليه وهو منادى كشر ان صلة اللام فالظاهر ان المتنجع له ولعل
على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمود عليه وللتعين بمعنى الباء وقيل ان لا يشمل
المتنجل عليه وجوها ثلثة بيا او وا او الباء الالصاق صفة للمتنجل للمتنجع وليته
للسببية او الاستعانة قوله مع ما ذكر يا ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز وحصول الباء المعصور اعرف من حصول على المعصور عليه قوله
وجاز لك ان لا تحذف سواء كان مع يا او لا قال الرضى يجب مع يا لئلا يلتبس
بالنداء قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال ان وقع قرينة حال على النوبة كنت مخيرا
مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله اى خبر نحو وزيد يحذف فى اخبر غير نحو وقوله
فان خفف اللبس قال الشيخ الرضى المحرك بالحركة الاعرابية لا يحذف الا الالف ويقدر
الاعراب نحو واضربا الرجلان فى يضرب الرجل وكذا المحرك بالحركة البنائية الاصلية لبس
ويحذف ايضا نون جمع المذكر السالم بغير حركة البناء للزومها قال سيبويه يقول فى ندبة يا غلام
يا سفاطة الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضى الاولى ان يقال يا غلامى لحصول اللبس
بندبة يا غلام بالضم قوله واغلاكبه كما لم يكن نحو وبه خاطبنى فى الحقيقة بل متنجعا عليه
جاز نزعه بالاضافة الى المخاطب ولا يجوز فى النداء بمحض يا غلامك لاستحالة خطاب بمضاف
وبمضاف اليه والاستعارة الى هذا لم يصل بعضهم واغلى منه قوله واغلى كموه قال الشيخ الرضى

اخر اسمه وان كان بهذا ساكن فذلك لان ما تنوين او مدة او ميم جمع
او غيرها اما التنوين فيحذف لسكنين وتراه الالف واما كثرة فان التقا هو فتحا لالف
الثانية نحو واعلم محمد خلافا للمبرد فانه يقول استغنى بها عن الالف الثانية وان كان ما قبلت
واوا او ياء فان كانت اصلية حركت بالفتح نحو يا قاضيا واعلا واذا ثبت
ياء المنقوص ساكنة ثبتت ايضا نحو يا قاضيه يقول يا قاضيا فان كانت زائدة فان كانت عما قبلها نحو
اعلمن نحو واعلموه واعلمي واعلموا واخرجوا واخرجي اذا سمي بهما وان لم تكونا متطرفتين
ثبتت بالفاء الثانية بعدهما ان كانت واو ميم الجمع فلا تاتي بعدها الفاء الثانية لئلا يلتبس
الجمع بالمثنى نحو واعلم مكروه واعلما مرهي والواو والياء بعدها ساكن حذفتا
لالتقاء الساكنين وعادة الثانية واما الف اعلم فتثبت واوا وياء للبدل اما ان كن
غير هذه الاشياء فتفتح وتحذف الف نحو مضى في اسمي بن قوله لبنيها ولا تسبا الالف
لفتا بها واذا اثبت بعدها بها ساكنة كما تثبت كما تبين بها الحركة وبهذا تحذف وصلا
وربما اثبتت في الشعر اما مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قوله الاشرف
وجب ان يكون كعذب معرفة سواء كان قبل الثانية او بعدها وجب ايضا ان يكون
اكتسابه علما مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو واعلم علم نحو خلع قلبه بالضم واما الحكم
الكوفيين في قولهم رجل سمانة قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في الصفة
دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم زاده

على

على الشذوذ وكذا البيت لانفصال الموصول بالصلة قوله لان ذا لم يكثر فبان بهذا التعليل
يقتضي اختصاصه كذا في بالعلم وليس كذلك فقد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف
النداء انما استغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك فنبها ما تقول له وهذا لا يكون بهذا
الا في المعرفة ولان النكرة اعرف بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف
لا يحذف بما يعرف به هي لا يخل بمعناه على اصل التنكير قوله لانه كان اسم جنس ولانه
موضوع في الاصل لمخاطب واليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه مخاطبا
اي مخاطبا تنافي ظاهر فلما اخرج في النداء عن كونه اسما اصبح اي عن كونه ظاهرا بل تضمنه
وصار مخاطبا وهو معنى قوله في النداء قوله سواء كان مع بل يعني ان جواز الحذف اعم من
ان يكون مع بل ولا فلما قال الشيخ الرضي من ان كلامهم يدل لفظة الله فيما لا
يحذف منه الحرف وهو غلط لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين منه في اهم قوله نحو
يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لصرف اذ ليس فيه الا العلمية
وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا كجمع سوسكبس قوله ولفظة اي اذا
وصف كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله واحصاف لا اي معرفة
عطف على قوله لفظة اي قوله اي خرصبي اواه هل في الصباح قوله لانه اذا
امرأة الفعل فعلى اصبحت اخذت منه الطلاق وهو معنى في حاجة طلب الشيء وقيل
معنى يستقيم كفهوم مال شخص صار مثل اسمه على تخليه النفس في الواقع
الشريفة قوله وفي اطراق كرى الاطراق ماء الانف اذا كان مخثرا وهو خلوه من رقة وجشم ورشين
خلوه من رقة وجشم ورشين

الكسرتين وبسر فره كرون قوله اى رقبة او بالسين تنبيه بالاولى فانه اذا رخص عليه ثوبه فبيعا وصار
مثلا من كثير وقد تواضع من هو اشرف منه قوله واصل ان النعام قبل فضاه ذو كثر
اعجاز كلون طويل العنق فيراه اخفض عنقا للصيد قال الطويل فضل اعناقا وهى النعام
فاصطدنه قوله بخلاف قراءة لا يسجدوا بتشديد اللام فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان
اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا واصل فهم لا يهتدون
ان يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود والاضافة على
التقدير بين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اى وزين لهم الشيطان ان لا
يسجدوا او تعليل اى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اى مفعولا اى به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم فى قوله كل
اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه على يوم الجمعة فى يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثانى لا تخصيص ولا بأس فى التعميم مع عدم كثرته وهو الثانى من مواضع الاربعة لانه
بحسب بعض افراده صنما قوله اى اخر عاملا بنا على شرط يعنى ان على بمعنى ان ولكن
ان مفعول ان على صلة للوقوع اى اخر اخبارا واقعا على شرط فعل وقوع بناء على
انى عليه قوله واعاد جمع ضمير لان به النقض بمعنى اى رأيت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رأيتهم لى ساجدين لان ليس فى هذا الباب لان مجموع الغائبة لم يأت مجردة
التضمير بل اتى بها لتغليب مجموعة الاولى قبل غلبها باعتبار ما تعلقت به من كونهم
ساجدين لكنونه على صفة زيد عالما قوله كل اسم فحسم لفظة كل ليشمل الثانية

قوله

قوله بعده فعل فبتداء اى على الظرف قوله وزيد انت ضاربه لان سبب الفعل حاصل
عليه اما قبل الاسم فمحذوف كقولك زيد ضاربها وانت ضاربها والعرو ان لو بعده
كالماضى المذكور وعلى زيد اضاربه عمرو وعلى ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبرا قوله
يشمل صفة الاعلام بان تفهم من لفظة او الكل من الاعلام على سبيل التنازع
قوله متعلق بالاشتغال لتضمن معنى النزاع او لان الاشتغال بمعنى الاعراض
او متعلق بمحذوف فى هذا التوجيه تعريج بالزام الغير وتعلق بالغير بان يكون الغير
من تتعلق بوجدها وبتصوره كل بوجوه ممكنة بان يكون متعلق اضافى الى الضمير سواء
كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل وشبهه كقولك زيد اضربته غلامه او بالتبعية كقولك
زيد اضربته عمرو وغلامه وممكن ان يكون متعلقا موصولا او موصوفا عاملا فى الضمير او موصوفا
كقولك زيد لقيت عمرا والذى يقربه او رجلا يقربه قوله لتوسط التسليط به كالمشتغل
بحر جبرى قوله او فضلة ليس فيه اكثر التشبيه بل ليس شئ من كونه واخواته بخبر
ليدخل فيه الاسئلة الاتية ويمكن ان يعنى بتسليط تسليط بعينه او بما يؤدى
فلا حاجة فى قولها الا الالحاق قوله وبعيد النزاع عن العمل الخ قولك ضربى وضربى ايضا
اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمل فيما قبله وهو كل بان يكون اسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بمعنى هذا الكلام كان وأخواتها ولام الابتداء وما وان
المخففة من المثقلة ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا
بعد الا او بكونه ابتدأ لان الكلمة او بسنده الى ضمير متصل راجع اليه كقولك زيد الظنى منطلق

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية او واقعا موقعها اما اذا كانت زايدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها كقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقديم اما يكون شيئا فحدث نعمة ربك فحدث فعل ما في خبر اما جزاء شرط وحصل جزاء جزاء وضعفها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله ما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربته غلامه يجوز فيه الوجهان فليس مجرد الاشتغال بمتعلق الغير مانعا عن العمل فيه بل فسد وكمعنى مانعا ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا بقال فسد وكمعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول به حمل فيه كل شيء مفعول في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فيكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن حال هذا القيد وسابقه واحدا كما زال الشيخ الرضي قوله بالتراخي فيه بحث لان التراخي انما يكون في المرة الاولى قوله بالدوام ولو بواسطة كما اذا قيل اسقى مضروبات بعقدارات كقولك زيدا اضاف ضربته اي لابسته زيدا ابتداء اضافة ضربت غلامه قوله ولا يتصور الا بتقديم التسليط الفعل الخاص بالذكر يجوز الرضي في هذا القسم تقديم نفس الفعل مع تقديم متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقديم الجار وحده مع متعلقه في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في هذه الصورة الاولى تقديم فعل الشرط قوله وبعض يفعل بعضهم ما بعده وانما ذكر ضميرا اليه بعضهم لانه في داعية الصورة الاولى يجوز ان يعود ما بعده الاسم المذكور وهو غير مختار اذ ليست اما الصورة الا كتقدير الفعل الذي يفسره المتعلق

فعل

فعل طالبا لمفعول واحد المفعولين بالاصالة فتعلق باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق العامل بالبدل فعل متعلق بالبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم ايضا تقدم التابع على متبوعه مع لزوم الفصل بالجملة قوله في خبر اما حال قال الكشي لسنا في الكشف هنا في مواقع يظن في باديء النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قوله وجه كذا الرفع ابتداء به بسلامته من تعلق تقدير عامل قوله بالابتداء اللائق بالمقام ان رافع فعل كما ان ناصبه فعل او بشبهه او وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع اذ هو بالترجيح يفوت جانب النصب سواء كانت مع وجوب او اختياره على الرفع او مساوية فقرينة بالترجيح لان قرينة الصحة للنصب بوجوه في مثل زيدا ضربته ولان الاستفهام قرينة مطلقة بسببي وجوب الرفع او اختياره نعم لو جعلت خبر قوله عند عدم قرينة خلاف راجحا اختيار الرفع لم يفتح الى هذا التقييد فيه بعد قوله بسلامته عن كذا في بعض الذي يخالف الاصل ان فلان على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف اصل هو كون الجملة خبرا اذ على تقدير كذلك يكون وقوع الجملة خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند اليه وغايته يلزم خروج مثل زيدا ضربته عن هذا الضابطة وانه راجح في الضابطة التي لها قوله كما ما بال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها كان فتقطع عن ذكره وبانه اذا الفجائية قوله مع غير الطلب لم يقل مع خبر لان اخبر

للاستثناء الا استثناء ما يوجب اخبار النصب والاول ان يقول ايضا وقع عطف
الجملة التي هو فيها على فعل ادعي كونها جوابا بالجملة الاستئنافية فعلة كونها مأمورا به فتوافقت
في جوابها بهم اكرمت لان القرينة التي تفوق جانب النصب هي التناسب والمطابقة كما مر
قوله كالامر والنهي والدعاء فحصل الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثل
لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي ان
الجملة الطلبية فعلية يكون اسمية لاقتضاء الطلب بالفعل لا يرى انا اقتضاء حروف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض والاجارضا للسائل بين كلكم
وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بالزوم الاسمية او كراهة لزوم الاسمية في غير هذا الموضع
لورود النصب هنا قوله بسبب عطف جملة ولو بكون وصل قوله على جملة فعلية صفتة
او حالا كقولك مررت برجل ضاربه عمرو او هذا ضربها فان اسم الفاعل على شبهه بالفعل
في حكم واستثنى سيبويه عما عن جملة فعلية تعجبية كقولك احسن بزيد وعم يتعجب
بكون فعل التعجب محذوفا عن كرمه فاعلم لاحقة بالاسماء والظاهر ان جملة الغائبة في
امثال هذه مفروضة اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف خبرية على انشائية وهو باطل
نعم لها في عدم تقدير معمول لما بعث قوله لان بقضاء الرفع في اسم الاستفهام اذا كان
هو المسند اليه محذوفا واما اذا كان الاسم المحذوف وبعده نحو متى زيد ذاهب فان حكمه
حكم ما مر كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال او بعده كلمة الاستفهام لكان اشمل لقوله
قال او مع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله لم يكن فيه تقدير الفعل

جواز

جواز التلفظ به والمرضي ما ذكر من ان اهل طالبة للفعل خاصة اهم بجملة فعلية
تسند عنه كما في اهل زيد خارج واذا وجدت فعل تذكرة الصحة القديمة خلافا لرضي
الايمان تعانقه ولهذا قبح اهل زيد خارج قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه
والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم ان الشرطية في
لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على مجازاة كذبا حاصرة عن اذا فانها اذا
ليست موضوعة لها على خلاف الوجوه بل قطعي الطلب قوله وحينئذ دون حينما فان حكمها
حكم متى اذ هي مواقع الفعل فيما لا يثبت الدعوى لجواز تقدم فعل رافع فيقال في
اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة الحصر وقيه تجوز
وكذا قوله وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر اغاثة ملهوفا لخوف للفرق بين
تخفف اللبس وتوهمه فان الاول اغا يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه هنا كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار
بين كونه خبرا واحدا كان الاولى ان يحمل على كثير ما يقع منه الفائدة التامة قوله
وهو فعل المخصوص قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان الفرق بين كونه
صفة وخبرا ان كما ذكره بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل صفة كان كل مخلوق مخلوقا
بالفعل وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاقتضاء حده بما وجد كما ذهب
اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق

وعلى التقديرين لا بد من تخصيص عموجوه بما سوى الواجب وهذا ان سلم
تخصيص بالمخلوق فلا نسلم ان معنى كل مخلوق خلق بالقدرة بل معنى كل مخلوق خلق
انا بالقدرة ولا شبهة في ان المخلوق اعم من الجائز والواجب لان الواجب الوجود
عند المعتزلة فلو جعل خلقه عنده لم يخصص قوله وبسنوى الامران في الاخبار
قوله فانها هي معارضة بقربة معطوف على اي السرقة من حرف العاطف معارضة بالقرينة
لا يقال عدم حرف العاطف مرجح للرفع لانا نقول ليس كل احتمال مرجح حرف العاطف بل قد يجاب
الاختصار على بعض التركيب اعتمادا على علم بان الخبر لا بد له من عائد فاذا كان جملة
فتحذف من هذا القبيل وقد تبع سيبويه في قوله لبس الا عبا بن جملة الصفة الصدر
فعلية الفعل المجرور معطوف عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المعنى اي اجعل
الجملة خبرا اما اجعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو
في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف فالجملة الكبرى معطوفة باعتبار المعنى الذي هو المفهوم
قوله بدون حرف الشرط وفي حكمه الاسم الواقع في الشرط قوله والا بالنصب جوابه
الخليل فيما يختفيه قوله لوجوب وقوعها على الفعل قال الشيخ الرضي لا شك ان التخصيص
والحصر والاستفهام والنفي والشرط والتمني لما كان يليق بالفعل فكان القياس
اختصاصها حروفا بالافعال الا ان بعضها بقيت على الاصل كحروف التخصيص وبعضها
اختصت بالاسم كلية الفعل وبعضها استحقت في البيتين مع اولويتها بالافعال
كحرف الاستفهام وما والنفي وبعضها اختلف في اختصاصها كالا لحرف خفيف كان

الشرط

الشرطية فان الحرف فيه ان امره اذا يجوز عند الاخفش ان يكون مبتدأ قوله فانه وان
عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضمير الا
معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير الضمير هنا مرفوع محل وتجويز
نصبه باعتبار كناية وذهب الى ان حصر المعمول عليه به هنا يكون بمعنى وذهب الذاهب
به ضعيف لعدم اختصاص الحصر المعمول عليه بالفعل بعني ويجب ان يكون الحصر
الغائب هنا بما محل مخصوصا ليكون تقريره بما يسبب الذهاب به الاظهر ان يقال
بما يسبب زيد الذهاب به وفي هذا احتمال ملابسة الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة
الصفة لموصوفها قوله مع انها وما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قد
عامله شرط التفسير يرفع عن عامله لوقوع الاسم المستغل به بين حرفي الابهام ان
احدهما واقع من استحقاق حرف معظم الضمير من استحقاق حرف زيد في ان زيدا ضربته
واقع من ضربته حرف معظم الضمير من ضربته حرف ان التقدير في ان زيدا لم يقم
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لان انتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم اضربه الا
اياه ان ضرب زيدا لم يضربه الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى ما بعد الا ليست
كنسبة به الى ما قبله لان مسند اليه وزيدا مفعول قوله واجب بالابتداء وكذا اكرم
هو وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا بالذهب لعدم لزوم مطابقة الاستفهام وبوافقه ما
ذكره هناك في شرح المفصل قوله وكذا خبرا وصفة اي وقد قوله نعود نفع وكل صغير وكبير
نستطيع بسين قوله بحثة لا يفاء اي لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة

قوله فالظاهر الخ لايخفى الغاء بحسب الظاهر وقوله في هذا الجواب لان مابعدها قد يعمل فيما قبلها كقولك تعو وربك فكبر قوله عن بعظهم هو عيسى بن عمر قوله وكذا الزانية والزاني الواو اما للعطف على كل شئ فعلوه فيكون التقدير وكذا كل الزانية والزاني وفعلوه الغاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير مبتدء اى هذا لانه جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه وجملة قوله الغاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير مبتدء اى هذا لانه جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب مرتبط بمعنى الشرط فتكون كبا جملة ويجوز ان يكون للسببية عند سيبويه فعلى ظرف لعامل الظرف المقدر والا ظرفية ظرف للنسبة بين المبتدء والخبر كما ان قولك عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدء والخبر بوافق قولك ان الدين عند الله الاسلام قوله وعلى هذا الغاء انما قال على تقدير لان الغاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قولك تعو واما التيمم فلم تظهر جدا ان يعمل مابعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه بحيث اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ذلذا قد يحتاج اليه لكن فيه انه يلزم ان يكون الخبر شيئا خبرا قوله فتبدء بحذوف المضاف اوجعل كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب قوله ان ثبت زناها بشرعا وذلك باربعة شهداء او باقرار قوله وقيل زيدة ومابعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان العمل بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله او للتخيير اجلدوا ايها شئتم والاظهر

منه

متعين للوجوب الذي هو حكم قوله وجزاء الجملة الخ يجوز ان يقال ان مابعده فالتخيير او السببية اذا كانت الغاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية اذا لم تكن استثنائية استثنائي فيها نقيض التالي ثبت نقيض المقدم وهو واو هنا لبيان الكبرى او سببية دائما على فرض انه لو لم يحمل على الكل فمعناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير كذا غيره واقع اصلا فان اسناد الفعل قوله لضيق الوقت في كل شئ التخيير ضيق وقت وهو ضيق في العلم في نفسه والهذا لا يذكر الا التحذير قوله وفي اصطلاح النحاة معمول فعل اليه لتعلق التحذير به لكونه تحذيرا ومحذرا عنه قوله اى اسم عمل فيه النصب اسند به الى ان الظاهر المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قوله بتقدير اتق الاسد بالضافة ان يقال بانه بدون التقدير قوله تحذيرا مما بعده هذا النوع الذي هو التحذير اما ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب المضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كقولك اياى والشر وسيبويه يقدر بنحو لاحذر وغيره يقدر بنحو احذر ضطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر فكل اومخاطبا او غايبا على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قولهم اياك ان المحذر منه بظاهره ذكر مصدر فهي عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول بعضا فاى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع الفعل والذكر ليس منها وفي

وفي بعض النسخ اوه كر بصيغة المجهول وليس بوجه لان اوهنا انفصالية اى ليت
اخرابية ينبغي ان يليها مثل المذكور قبل ذكره وقبل ذكره وما يليها جملة واحدة اذا جاءت
المخالفة او اذا كانت اخرابية وافتقر كس سل الاضمال الاخبر وهو منشور ومنثور
الا الفهم ولم يجعله معطوفا على قول لعمل حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعل معطوفا
على فعل فعله رينب في الا الفهم اعني جذرا وذكره ويمكن ان يجعل الاضمال الاول
ويجعل معطوفا على قوله لمحذر بتقدير كين او يجعل مفعولا له للتقدير ومعنى على ان تقدم
انقدون غم وفي الافعال للتحذير لا ان التقدير لعدم الفرضة ولا فضل للتقدير في التحذير
لان لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا على قول معمول ويجعل الاضافة من باب تمرة فطيفة
لا يقال العطف بالواو في كلامه وانما يجيء اذا كان صدر كلامنا والمعطوف بين لكون
اسم زيد ان تقديم هذه وليس الصدر ههنا كذلك لانا نقول لما كان التقابل
بين المعطوف بين باعتبار القيد هو معطوف عليه في الحقيقة فتبقى قول نعمل انا والتقسيم
فلما نعم او فلما تقديم العابد والتقدير او ذكر لمحذر منه بنوعه وبستار خيره في
ذكره وجعل لمحذر منه بدلا مثل اياك واسد قال الشيخ الرضي قال الاصل ان الفعل
غم لما لم يجيء بين ضمير الفاعل ومفعوله لواحد جاز بالنفس مضافا الا الكاف فعلوا
انفسكم فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم ما حتياج اليه فرجع الكاف
ولم يجز ان يكون متصلا لان عامل نغره فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا الوجه
اريحيه طويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اباك بتأخير الفعل وجعل اياك

فخبري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى ان قوله غير صحيح يمكن
ان يقال في انتقد مع تقديم معنى البعيد ويكون التقدير انتقد بعدا نفسك ولا يخفى ان في
تقدير انتقد مع تقديم معنى البعيد بالكلية لبعد في تقدير بعد قوله لانا نقول انتقد زيدا من اسد
لان معنى الانتقاد بهم بهزيد بدون لابهزيد اسد قوله فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد
تقدير انتقد ونحوه قوله فان بمعنى على بقية نفسك مما يوجبه بكل فيه ما قيل لان نفسك محذر منه اخبرا
فكيف يصح ان بمعنى بقية نفسك مما يوجبه بكل اللهم الا ان يقال ان المقصود من نفسك والتحذر
فيما يسلم الا الافتراء بها الشخص في عرفا لمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالحال
فاوقع النظر الى المآل صحيح هذا المعنى قوله لان صدق حرف اكثر كان ان حرف لدصول طويلة فحذفها
بعضهم لكونها مع جملتها بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم اجاز وا فيه
التخفيف فيما بحرف حرف اكثر قوله ولا يقول اياك اسدا ما قول الشاعر
فاياك اياك من ياباك اسد الشعر اولان اياك من باب اسد اسد واجراء منصوب بمثل اشكرا
هذا اولان اجراء في تأويل ان يجاري قوله فلم تثبت الالف واما قال ابو علي في فعل تبع ولا على الكاف
اذ الاتوكيد لمحذوف فلت اي وقت قال المفعول فيه اي اذا المفعول فيه او هذا اياه المفعول فيه
او المفعول فيه هو كذا وهي فصل على الاخبر وصدر استيافية على الاولين قوله ما فعل فيه
اي في نسيانه او في نفسه هذا او اسم ما فعل فيه قوله اي هيئة وهو الفعل اللغوي
المذكور اي بهذه هي قوله نفس الرقوم وعطابقة كما ذا اراد بها المطابقة الذاتية مع المقصود

بالاصالة وبالنقل ما يتبع بها فيه وجاء في الكوكب المستعمل في المعنى الثاني اي وهاله يجيء لا
معنى قوله او ان كان الفاعل مصدرا او معناه قوله فلو اعتبر في التوطئة فيه الحيثية يجيء فيه ما مر
او اريد من صور ما فعل فيه ما يناسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار فيه الحيثية واريد
معناه الحقيقي لا الحيثية لان هذا المعنى يعبر فيه او هو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه
بكلمة في نعم يعبر قد يباس اعتبار ما قوله والا يخفى اي بقطعه بقيه خفي الاقتراع عن شيء
ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه التعريف قوله من زمان او مكان فيجعل المصدر
حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في دلالته الفعل وعلاقته
الظرفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا كوجلت في الشمس اي في مكان ذا او اريد
بالشمس النور او في مكان اثرها او اريد بها الجرم قوله استعارة الخ فالمعمول فيه
استعارة لان قولهم زيد ليس قيدا احتراز بناء على ان في حمله على الظرفية
الحقيقة قلبا كما مر وبني للمفعول فيه قوله بهما كان او هو وما انتفض القوم على ان
المبهم من الزمان يالم يعتبر حدوثه ناقصين وكحدوثه وما اعتبر فيه فلك كاليوم والليلة
والشهر والسنة قوله وظرف المكان ان كان جعل الظرف راجعا الى المكان والا لوجب
ان يقول ان كانت وحاصله اضافة المظروف الى المكان بيانية لم يحتج لهذا الواقعة
غير الاعابه لان عابه ضمين عابه بمعين قوله وفسرهم بالجهات هو الاشهر اكثر المتقدمين
واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة
وفيه ان خلفا معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه

او بانه نكرة حقيقة كما قال الفاضل المهدوي في الاسماء من ان الجهات الست لا تعرف
بالاضافة كما لا يتعرف بها وفيهم من فسرهما بما فسرهما به المعربون من الاماكن
وبه حصل في المبهم الجهات الست وعنده الوسط وبين وتلقاء اذ ليس كل مبهم عندهم
جائز النصب لان جانبا في معناه من جهته ووجه وكتف ودرى لا يقال قمت مكان زيد جانب
عمرو بل يقال في جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان
امام وخلف مجروران مع انهما منصوبان اتفاقا قوله وهو حمل عليه بنفي الخ يذكر ان امام وخلف
ايضا فانهما منصوبان اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يجعل على الجهات الست لشبهها
لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الغرض منها لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤها
وانتهاؤها كتحول الخلف قدام والعين شمال قوله ولفظ فكان بشرط ان يكون في معنى
معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف فكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اول
فيم زائدة وان كان مشتقا من حدثه بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على الكيف
الحدثة وجا ينتصب به المكان المختص وهو وخلفه وسكنت وترلت وان لم يكن كذلك فلا
ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص وما بعده وخلفه وكذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان
معنى الوصول لا يتم فتكون في صلة له كما ان عن صلة لصده الذي هو نكرة وجه استدل
الشيخ الرضي على ان الوصول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان وحصولها في المكان
ويكون اما وصول فعول او المفعول من حصاه الارض اذا ذلل ويكون حصنه نكرة وجه وهو
بلزم لا يخفى ان ما نكره يدل على نوع التعدي بل واسطة قوله والتفصيل فيه مما يختار

رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وجاءني زيد نحو اليوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه وما اشبه ذلك مما يستغرق كل اليوم حسن فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو سرت يوم الجمعة سرت فيه اي بعده وجاءني زيد نحو اليوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل الفاعل الاول براه بذكره وحده ليعم ما يعمل ليخرج المفعول له المجرد ونحو جئتك للسمن لان العامل في المجرد هو الفعل لا الفعل لان التضعيف ان العامل في المجرد هو الفعل وان المضعف بحرف وحده كالهمزة والتضعيف فان الناء في ناء به انما حصل بالضرب ان قلت كيف يحصل الناء به بالضرب ويترتب عليه الخ وهما بحسب الذات قلنا اراد بترتبه ما يتفق الناء به اعني الناء به قال الشيخ الرضي العلة العاملة الناء به وانما نصب الناء به لمشاركة العلة المضعفة ومشاركته اكثرية في الفعل والمرفان ويوم حسن بالعلة الحقيقة لم ينصب عند النحاة قوله وخرجت عن مجرد جنبا فيل لو قال وحاربته شجاعة لكان اصل اي اضف بمنام مما زنة للرجاج وظرفا الجلوس ويحتمل ان يقال فيه تفريغ عليه وتنبيه على عدم نصبه والا كتفاء بظاهر الام قوله والعامل اما القول يكون المفعول له مفعولا مستغنيا كما هو مفهوم من الكلام بخلافه خلافا لقول الرجاج قوله خلافا للرجاج وضل فاعل للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير فانه عند اهل مصر يجوز ان يكون وصفا لعامل المفعول له تفصيلا وبيانا كما في ضربته تاء به بيانا فان معناه اوبت بالضرب تاء بيا قوله وجئت في القعود عن ضربه جنبا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فلا يصح حمل القعود بحسب التحقيق فيكون يصلح ان يكون مقدرا مغايرا باللفظ فعلى الاول ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو التقبض عن الضرب كما

كما قدره بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في قوله مخالفة قوله او ضربته ضرب تاء به وقعوده جبن الظاهر ان الحمل حقيقة هو مخدوف لا المذكور والظرف المقدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضربه بسوط فالقول بانه على هذا التقدير مقدر من غير لفظ فعل لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورد ايضا بان معنى ضربته تاء به ضربا ضربته تاء به اتفاقا وذلك لان تاء به ليس بمفعول مطلق فكذا تاء به الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل فيما اذا وضع المظهر موضع المضمر استعارة ايماء الى ان الحذف والتقديم وقد يعرف بهما بان التقديم تركي في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو التركي في اللفظ والنية قوله اي ذكر فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لا يشترط ذكر وهو الذي يقوى في ظني وان كان الغالب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزامه عطف حال الفاعل وهي الاستعاذة حال وهي الاستعاذة قوله وصار نا احوج الى علم العارة في كم فان يقول تعني في القراءة الساعة هذا اليوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور بالتبعية قوله او يكون زمان وجوده احدهما بان يكون احدهما ان يحدث او بالعكس او بغيرهما كذلك قوله لانه بهذا الشرط دخل احدهما

انما اشترط ذلك لان علة الافعال كغيرها يجيء جامعة للشرائط لتحصيل الاهم
الاغلب قوله وفي بعضها اكتفوا بشيء ان هذا المراد بشرطه جاء بجعل ما هو محط الفائدة قائما
مقام الفاعل وطلبوه عن تكلف اعتبار غير راجع الى حصر الفعل وعن جعل الحصر رأسا بيانا
الفاعل من غير تخصيص قوله وقد فصل بين السير والنزوان قال قدس سره في تقرير
هرجستن عليه سواء كان ذلك المفعول شرطا بعضهم كون المفعول فاعلا على نظر الان
عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف الفاعل المفعول به ويشتقها قال له
بخوصبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول او المعنى بكفيك قوله نحو استوى الماء
وخشبة اي تساوى الماء وخشبة في العلو اي الماء وخشبة خشبت الخشبة
ارفع من الماء وخشبة هنا معناس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقد زيادة قوله واحمرار
بعضا صفة للمفعول المفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما فهم الاخفش ويجوز بخبره
استة لا لما يقولهم مازلت اسير والليل فان الماء لا يسير بل يجري وبمكن ان يقال احمر اما يسير
بعض المجازي حسن مثل للسير والجريان قوله او كان واحدا كشهود للاكتفاء بوحدة الفاعل
قوله كونه كذلك دفعا لما توهم انه صفة لها قال قدس سره في حاشية فصيل بجيء للشتر
شبيه نازكرون وفي الصبي شبيه خورد وكورك قوله اعلم ان مذهب الجمهور كما في
عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة
وان نصب بعض مع مطلق نصب في كل رجل وضربت وقال الاخفش منصوب
بفعل مضمر لا لانها واقعة مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطى النصب حكمها

قوله واحترز بواو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا
وان على صاحبه عمل في الاصح قال الشيخ الرضي لا اراه رأي منعا من تقديم المفعول معه على
عامله اذا لم يتقدم عن مصاحبه كما جاز تقديم المعطوف على عامله اذا لم يتقدم عن المعطوف عليه
قوله فناسب بمعنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي جعل جعل كان تامة فقوله
لفظا تمييز او حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول اولى لما تعرف قوله لوجوب العطف
اما وجوب العطف فلان الاصل في هذا الواو العطف واما العدول عليه فشاع اكراه
من مصاحبة وفي امثال هذا لا يمكن التفصيح بالنصب على المصاحبة لكون الناصب
في العطف الذي هو الاصل اظهر ان خاف اعمر وا في امثال هذا كون زيد مفعولا معه وكما فيه
قوله فلما حاجة الى قوله لم يجب بخبر لم فلنا كان الكلام هنا لا يختص به والا لم يقل بعده فكان
بعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع وفيه بحث لجواز ان العطف في الصورة المذكورة
فصيح ولهذا قالوا فيها ان النصب بمختار قوله حسنه لا يحمل على حمل الفاعل المعنوي بل حاجة
قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التفصيح على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان النصب على المصاحبة وجب النصب والا لزم
العطف على ضمير مجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزون في السعة واليه يومئ الفراء
واما في السعة فيجوز بتكلف وفي كل ما ذكرنا مع ان الفعل معه اذا كان لا يتسلط
يجوز العطف على ضعف ان لم يتعين النصب على المصاحبة وهو او ما ذكرنا كما لو وجد
في البيت الذي يتعين ان تكون به الارحام بالجر في قراءة حمزة قوله واما كان منصوبا

الفعل المشعر بالمعنى الفعلى فى الحالين الاولين كالاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل
وفى الثانية ان ايضا شأنان كالاستفهام والشأن الذى بمعنى الحدث المصدر بمعنى الفعل
والضمة فالاشعار على المعنى الفعلى فى هذه الامثلة قوى لما فصلناه لان جاء فى نحو هذا اكرم
واباك وكذا ما انت وزيدا فان الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضده حرف الجر بالاستفهام
فى المثال الاول وفوات معاضده الاستفهام بالام فى المثال الثانى والحاصل يعرف بين الامثلة
فى الحكم والشيخ الرضى فرق فى الحكم بين الاولين والاخرين وبين الاخرين فقوله لان المعنى
ما تصنع وما يأتى متعلق بمعنى الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله
وانما حكمنا وذلك لان قولنا مثل بالرفع زيد وعمر وبضم محذوف تقديره قولك مثل بالرفع زيد وعمر
اى كعامل المعنوى مع جواز العطف مثل بالرفع زيد وعمر وقس عليه حال المثالين الاخرين
وكل نعت منعوت حكم فتحك القضايا منعوت بحكم فتحك القضايا بمنعوت لاحكام مجملة حكمنا
بعنونة العامل فى تلك الامثلة قوله الحال من حال الشئ يحول اى تغير واتى سمى هذا القسم
بها لانه لا يخلو عن اشعار به غالبا قوله ما بين هيئة الفاعل المرتبة فى الاصل الحالية ظاهرا
للمشتق لشئ كذا فى الخوبى والمراد بها هنا الحالية وهى اعم من ان يكون بحسب تحققها وهى
الحال المحققة او بحسب تقديرها وهى حال المقدرة كقولك نحو قوله فادخلوها خالدين اى
مقدرين الخلود وكقولك هذا الثوب فصاعدا وكقوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اى
مقدرين نبوته وايضا هى اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار
حال متعلقهما فالاول كقولك جاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض بنحو اكرم زيدا قائم

وسبب الاحاجة بمفصل فى دفعه انه قال فى بعض حواشيه ان زيد قائم بين هيئته
لازم الفاعل او المفعول به اعنى زمان الاتيان وقد استغنى كلامهم التعبير عن الملزوم
باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وفيه بعد لان قيام زيد ليس هيئة لزيد
زيد الاتى وبل وان زمان الاتيان لما كان مباينا لما قارن فاعل الاتيان
ومفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا بد عليه
دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضى كقولك ان كان على حرفين فمنقلة وقوله
وكل نعت منعوت لاختلافهما فى المنقلة جزء الكلام بتقييد بوقت حصول
مضمون تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجرى مجراهما
وبقولنا جزء الكلام يخرج الجملة الثانية فى اكب زيد وركب مع ركوبه على انه لم
يجعلها حالا وصاحبة نكرة اسم غير مشتق بحيث لو قدر مضمون جملة وقولنا غير صفة
احترازا عن نحو راجع راجعا قوله اى من حيث هو فاعل او مفعول فى دلالة
الحال على ان مدلولها هيئة للفعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحو
ما مثل منهم ازيد ما تدل على هيئة للفاعل او المفعول فى زمان تعلق الفعل بهما قوله لا
لجميع افراد توقعت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا
وكجمع راكبين وان اختلفا فان كان بينهما تغاير بوجه بهما صاحب كان بينهما جاز
وقوعها كيف ما كان نحو لقيته بهذه الصورة المقدرة وان لم يكن فالاول
يجعل على واحد منهما جنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصورا ويجوز على ضعف فعل

حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ
الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان تتاخر عن صاحبها قوله
لفظا او معنى تميز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدرة كما اشار
اليه في الشرح قوله اي لفظا بان يكون بترتيب ذكر الفعل العامل قوله فكان الفاعل
او المفعول فان تعلق فعل شخص بمفهوم بين علامة اي هيئة ذاك قوله فكان الحال
عن المضاف اليه لان الداخل في الزائد في حكم الزائد قوله ولو فوى الخ هذا موافق لما
قال بعضهم لا جواز الحال عن المفعول وعن المضاف اليه ما لم تؤول والجمهور جوزوا
الحال عنهما لتاخرهما بالفاعل والمفعول والا يخفى انه لو فرض كذلك لزم جواز الحال
عن المفعول فيه قوله وفي زيد في الدار قائما للفظ المحفوظ حكى هذا الوجه فيه لكن
الاصح جعله في مثله فاعلا للفاعل المعنوي وينبغي عليه اي فاعل الظرف فاعل لفظي
لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة
الصنعة كان في حكم المعدوم من النحوي ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو
فيها لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف ذي حال
الحال وصاحبها وهو لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التقدير
المذكور قوله بل باعتبار معنى الاسناد او التنبيه الاول اولى لان زيدا في داره
لا تنبيه عليه فان تنبيه عليه حقيقة هو قولك زيد في داره مع تجاوز الكلام والفعل قوله عاملها
الخ فعل العامل ههنا التحق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويهما وليس كذلك في

متقدم

تقدم الحال على العامل المعنوي وجوز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع
بالمعنوي اذ لا وان لا يفصل بين مباحث التقدم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة
لعقيبه اي التفصيل قوله وهو من تركيب اي من وضعية قوله كالاسناد دون الاستقام
والتمني وان وان من الحروف المشبهة بالفعل ورد الاستدلال على علمها قوله والتمني وانما
قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا فعلين بل بمعنى هو
اخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت ابني فقير راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر
لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل المعنى تمنيت ابني وان
كان فقيرا راجعا قوله وكذا اسم فاعل وزيد كمرو وكتاب وزيد اسم فاعل بحذف
اداة التشبيه قوله لان النكرة قبل ولان الحال جواب لكيف والسؤال بالنافي المحذوف
وفيه ان المفعول الجواب للم يجز ان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار
يجوز ان يكون مجهولا باعتبار قوله نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة
ليشمل المخصوص بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها
في خبر نفي او نهي او بمعناه قوله وان جملة امر الحال اسناد بان ليس مضاف الا
لجواز ان يكون مضمونا بل على الاختصاص او الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امر
بين امرا واحدا او عن ضمير مفعول لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا مضافا
في المعنى لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف
قوله او نعت في خبر الاستقام لانها بسبب النكرة الواقعة في خبر النفي في كونها خبر

ستقرأه

موجب قوله او بعد الانتفاء النفي لم يغير قدس سره في تعيين حد النكرة عبارة الكتاب
حيث قال لا يكون اي صاحب حال الا النكرة موصوفة او مفيدة غناء الموصوف لكنه اشار
او في حيز الاستفهام او بعد الانتفاء للنفي او قد ما عليه الحال انتهى قال سائر هذي في قوله
بعد الانتفاء لا يكون الحال خاصا عنه الا ان يقال بقول ان بين قوله بعد الا وبين قوله
قد ما عليه تنازعا في قوله الحال يعني ان فاعل الظرف ج هو خبر الحال او تنازعا على
اصل تبيين الخبر النكرة ولا يخفى ان لا بد من اعتبار عامه ليصح وقوع الظرف صفة
لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل ال لكان سالما عن
النقض لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل ال الداخلة على الحال
فيطول الكلام فلعله قال ذلك ردا للاضمار وانما قال نقضا للنفي لان الحال
لا يقع بعد الا الا ان ان يكون الاستثناء مفرغا لا يكون في الموجب الا نادرا قال
الصواب الخاص التنكير هنا لان الا يقطع بعدها عما قبلها فلا يجوز ان يكون الحال
صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او قد ما عليها
الحال الخاص التنكير ج لان التعميم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويجعل قوله و
صاحبها الخ ج يكون غالبا ظرف للنسبين كتبا، وخبرا او لمنع فعلي استفاد من قوله
معرفة اي ينوب غالبا قوله ولم يذكروها قال قدس سره في الحاشية الذوق المنع
قوله ولم يشتق على نقض له قال قال قدس سره في الحاشية الاشتقاق اخذ في النقض
بالمعاني كما مر وكغين الجيم المعجمة من نقض الرجل نقضا اي ثقل ظهره انتهى

في الخراج

في الصراح نقض بمعنى ثقل ظهره انتهى قوله والان جمع لان حيوان
قوله ثم يرد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطف ما حول الحرف والجر
من مبارك الابل واجبركي الجبناء ج يعني جاي شتر خوابانيدن قوله ومربرته به وحده قال
قدس سره في الحاشية الوحدة مصدر وحده يحده وحدا وحدة كوعده يعده
وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده يلزم الافراد والتركيب والاضافة الى المضمر
ولازم النقيضين لا مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله الناء ثم حذف لقيام
المضاف اليه مقامه كما قيل في اقام الصلوة قوله مثنى فعلى جعلوكي بصيغة الخطاب
قال قدس سره في الحاشية اجعلوه ههنا بضم الجيم واجعله بفتح الجيم وضمها الاجتباه وقال
الفراء هو بفتح الجيم الحشد وبضمها الطائفة قوله مثاول اي كل واحد منها او نحوهما
قوله وثناء وبراع وجربن قال الشيخ الرضي الحال الموصوف ظاهر ان كان مصدرا
كان نوعيا ايضا كذلك وثناء وبراع انما في جمع النكرة بحذف مرة بهم الجم النفير اي كثيرا
سائرا كثيرتهم وجه الارض وكذوا دخلوا الاول فالاول اي اول فاول وذهبوا
الرجل فشتتهم وكذا ارسلهم الى عشرتهم فان هذا الاسم الثمانية افواضيفت الى ضمير ما
تعم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في الحج وتأكيد
لما قبلها في تميم قوله وانما مصادر الافعال او الصفات لصفات اي معتدا وضعفوا او كفوا
غير واجب في الحال الاول واجب في الثاني على ما حرره الشيخ الرضي قوله معادا وخذ هذا
بوضع الظرف اي يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله فان كان صاحبها نكرة

والحال وهو اذا لو كان جزء وجب الواو لان التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاني زيد راكبين قوله بتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او المفعول وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيصه اخر اللهم الا ان يقال حكم اخر فلا يجري التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولما يتسبب بالصفة فان هذا القياس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصصة لعدم تحقق القياس قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو او مراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تضمنه عاملها مجرورة المصدر او لام الموصول ومن سائر الموصولات نحو الذي ركب جاء قوله فجاءه اصلي زيدا ماشيا كعوفاعدا اعلم ان الحال على اثنين فصاعدا قد يدل على اثنين اثنين نحو ضارب زيد عمرا وضارب زيد عمرو زيدا اخر به وقد يدل على غيرين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه به والمشبه لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اضافة احد اثنين اليه كما لمكان او الزمان او المتعلق او الحال او غيرها فلو كان واو اضافتها بالمرة لم تميزا بالعبارة حتى يدل كل منهما على ما يتعلق به التزموا ان يقال كان متعلق صاحبه كذا كذا اخرجه وان لزم التقديم على العامل الضعيف وهو كان لاجل دفع الالتباس وحرص على البيان فتقول زيدا ماشيا كعمرو قاعدا وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت وبهذا ظهر ما في قول الخطيب رطبا قوله فعلى هذا فمع الكلام ويجوز كون قوله

لخلاف الظرف حالا عن فعل العامل المعنوي كما ان حالا عن خبر ان يتقدم على ان فعلها الثاني ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير تا قوله واما اذا اجتمعت واخلاق الباب فهب بحصر في شرحه كما مر الاشارة اليه قوله فاما مرا وهو الاحتمال الثاني وهو الظرف يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه لانها حال التضمن العرضي قد رجح ابن هشام جواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك القبيل البر الكر سنين البر الكر منه سنين فيه حال والعامل سنين دال على مجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه وجاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبني ماشيا يد زيد وتتبع فصيحا ملة ابراهيم قوله لان الحال تابع الخ قبل لا بد وعليه نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه رتبة قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالنعت او قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثر الحال من المجرور وروم التسوية بينه وبين المضاف اليه جاز لوقوع قوله بجعل كلمة حال من الكاف اي بمعنى ما ارسلناك الا حال كونك حاملا للناس على مخالفتهم ان خلقه ان صلى الله عليه وسلم كما ارسل فانه ما ارسل

او الكيف بفتح الكاف وقلنا اظهر احترازا عن الحيثي كما اذا جعلته حالا عن الناس لان صاحب الحال كما مر هو المسند اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والسافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفاعل وفعول ومفعال قوله اى ارسالة كافة اى عامة شاملة قوله وبعضهم جعل مصدرا اى تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كعاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان احتباء ورفقه هذا اعني قوله سواء كان المال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة كقولك نزع انا اتزلنا ه قرانا عربيا وكقولك جاءني زيد رجلا صالحا ومن فائدته التشبيه كقولك جاءني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا وضابط الحال في كقولنا الشاة ذبحها وسلخها وضابطة ان تقصد التبعيض فتجعل لكل جزء من اجزاء ملخر قسطا وتنسبه ذلك القسط على الحال وما بعده بجزء اما مع واو العطف او بلا واو كقولنا ادخل الدار بقفيزين ورهم قوله وهو ما بقي فضوله الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع غموض قال في الصراح بسر غوره حرفا اول تا بداء من النعل فتح ثم غفال ثم بلخ بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة وكثافة

ولا حاجة ان يادى البسر بالبسر هو الذي يسمونه الخلال لان البسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اسما لثمرة النخل كما هو الظاهر فتاويلها بالنضج وغير النضج اظهر كما لا يخفى قوله اذا تعلق بشيء واحد قدم تفصيل ذلك في ذي الحالين قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يتم الجملة الحالية مع مفرد وقد يجب بالجملة الاولى فيما اعم ابتدائية الحال ويلزم تنكيره لفيامه مقام الحال وفاعل في نحو قولك بعته يدا بيد اي قابضا يدي يدا ي النقد بالنقد وكقولك بعته الف بالف درهم والاصل كل واحد من درهم وكذا قولهم بعته الف بالف درهم والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي مع ضيعته قوله ان نصب بهذا الجر ان يعتبر لها الاعراب قال الخليل يجوز ان يبنى على الاصل كقولك بعته الف بالف درهم قوله لان الحال يجب ان الحال يجب ان تكون الحال بقيد تعلق الفعل بالفاعل او المفعول بوقوع وقوع مضمونها ولا يقصد من الاستقرار وقوع مضمونه قوله وهو الضمير والواو كما كانت الجملة الحالية تفتقر اصالة الى رابطة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا وصفا الا اذا حصل لها اولى استقلال وذلك لو قوعها بعد الا كقولنا جئتك الا وانت تجيل وما جاءني رجل الا وهو فقيه قوله فالاصح وفي حكمها الجملة الحصرية ليس لانها لجر والنفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف النفي داخل على الكينونة وقد يخلو الكينونة من الرابطتين نحو ظهر ويجاب بنحو جرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر بالوضع في الاصل للجمع مع الصاق بقرينة الحال الصاق بقوله فحوى الجمع

اثبت بالفعل فيسمى بالواو وفاء ان صلحت وان سبقه همزة او لازم فتبدل همزة او بمعنى
وبشرط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وان تكون
قوله اشتمل على المضارع اي المنفي وان لم يشتمل فالاثبات سيأتي فانه قال لابد فيه من الواو
وان كان مع الغير حال كشيع الرقى واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو وافا
وانتفى المضارع بلا لزم الغير والاغلب تكرره عن الواو قوله لبدل الخ سواء التحقيق وكثره
السيد الشريف والنوم هنا كلام بعيد عن التحقيق فحري ان لا يذكره قوله ويجوز حذف
العامل وفي جب قياسا في مواضع منها ما اذا بين كمال ابو ياه ثمن او غيره مرة
بالتاء او ثم فعول في الثم بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم
ذهب الثمن زايدا آخذا في الازدياد ويقول في غير الثمن قرأة كل يوم جزء من القرآن فصاعدا
او ثم زايدا اي فذهب قرأة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي احوال المؤكدة
الخ هي ما لتقرير مضمون جملة وتاكيده واما لكونه حالا على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله
ويشتقف فيه للعامل بكل في مؤكدة فانها ليست فيه لتخصيص العامل فالقول بان
الحال مطلقا فيه العامل غير صحيح الا ان يراد انها فيه لزيادة التقرير والتاكيد قوله
اي اخصه فكل التقرير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تبتسم
الا بابه وعرفت في حال كونه معطوفا وان اراد ان معنى احد معطوفا فهو مفعول ثان
لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وهذا بمعنى يتولد من نسبة الخبر الى المخبر عنه فكان
العامل

العامل في معنوي وزيد الا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى
اثبت معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون الاصل فيه منفيا معنيان التحقيق والاثبات
والاصل هو المعنى وهو التحقيق ولا بين بمعنى اللغوي بهما اراد ان يبين ان متعلق
متعلق التحقيق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الا من حيث
انه اباء اذ لا معنى لتحقيق واثبات فعال اي تحققت ابوتك كان قوله اي شرط جواب
حذف عاملها اي شرطها في وجوب حذف عاملها اذا قدرت بهذه الادوات لان
الحذف ان كان لكون الحال مؤكدة فيكون نوعا ثانيا كقولك زيد ولا تمشوا في الارض
مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية باول اشاره بالجملة
بالمعاد فيجعل قوله نوع معين بمعنى الاف وكثيرا ما يجيء صيغة الصفة فتامل
قوله النمير بفتح اللام التبيين والتفسير وبكسر الياء قيل قد يقال بفتحها لان المتكلم
تميز من يبين الاجناس برفع الابهام قوله ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال
انه جنس ذكر ليعين مبهما عاريا عن الاجناس بحيث يقتضي التعيين واحد منها كما
والاصل فيه التنكير لان التعريف زايد على المرفوعة واجاز الكوفيون تعريفه باللام او
الاضافة نحن زيدا بطنا وسفه نفسا غيره فاك وعند البصريين ان نحن زايدة
بمعنى نحن في زيد وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب
فانصب وقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد حواشي اصفي الحموضوح من صيغة

فيقال وهو كذا

ان موضوع لاصل الوضع سائل للوضع النوعي يجازي لان اسما العدد والكيل والوزن
اذا اريد بها المعنى الحقيقي وهي العدد والكيل والوزن لا يستدعي تمييزا وانما يستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وفيها مجاز قوله لكن جعلطف بمعرف الكمال وقع
لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستغرق لا يدل على الغاية المطلقة ويمكن ان يدفع ايضا
بان الغاية قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحاوية الطارئ والمراد
ههنا هو الثاني قوله كلمة غير مستغرق بحسب الوضع ولهذا يكون صفة فكل واحد من معانيها
بخلاف العشرين فان الطلاق على خصوص خصه منه مجاز قوله وكذا بقية الالفاظ
عن وصاف الجمع ان قيل يمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد
لا يقال فيخرج الحاقة اذ لم يكن المستغرق لان صفة المستغرق قد خرجت لانا نقول يجوز ان
يقال ان لم يكن المستغرق لاخراج الفاظ العدد المبهمة كما يراه من المستغرق قوله والابهام
في هذا المعدود ان قلت هذا ينتقض ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة نحو ان كثيرا
منهم قد يهمون ان ههنا في قولنا نحو هذا واذا اراد به هذا المعنى تميز عن ذا الحال عند وكذا
الحال في رجلا في صدد رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على اراءة فهم من اسم الاشارة كما في
ربه رجلا ونعم رجلا قوله والابهام فيه من حيث ذاته فيه هذا اذا ذات الرجل بالمعنى الذي
هو الصحيح والابهام فيها انما الابهام في ما يوضع لها كما اشرنا اليه وسيجيء اليه فتدبر
قوله والاولى حينئذ وصف هذا بالحقيقة راجع الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى
الموزون قوله كما في قولنا طاب زيد نفسا الى زيد قال الشيخ الرضي انه يكون تمييزا

مضافا الى ما انتسب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا او علما او نحو
غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيدا رجلا وشهد اكفى
شيء زيدا على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال الشيخ الرضي
فدل هذه الذات الحقيقة في هذين المثالين ايضا على اضافة الاكل اذ لو قلت كفى زيد
كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما ذا رجولية او شهامة وذا اقلت رجلا
او شهيدا كان بمعنى كفى رجولية او شهامة قوله برفعه عن تمييزه وجعل حد الرفع
كما سبق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في نحو يعجبه ان ما بعدها مصدر
وسببية يقال فعلته عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز هاهنا رفع عن تمييزه اي تمييزه
لابهامه سببه او عن نسبة في جملة اي النسبة سببه لانك نسبت شيئا الى شيء
في الظاهر واحببت البتة في الحقيقة غيره بقرينة النسبة اذ ان سببه كذلك
التمييز لانه سبب لاعتبار ما يستدعي التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما
يصح جعله ما انتسب عنه اي الاسم الذي صدر انتساب التمييز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لو لم تكن اسندت طاب اليه لم ينتسب نفس بل كان يرتفع اه
هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتساب نفس وكذا معنى قول
قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز
بتشبيهه بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن
في نحو هذا للوضع بمعنى بعد كما في قولهم طبقا عن طبق اي واحدا بعد واحد

بالشئ وفوكى اما مقياس مشترك وهو موضوع كذلك كالذراع والرطل او مقياس غير مشترك
وهو موضوع لذلك كقولك ملأت الارض ذاهبا واملأ قدر ما يملأ به الشئ وفوكل عندى
مثل زيد رجلا وانما غايرك انسانا وسواك رجلا فحمولٌ على مثل بالضدية وكقولك
رجلا وبرجل رضًا قوله ومنوان سمنًا تشبيه تمثيلا بالعصر وهو فصيح من تمرين به
قوله وهو المنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله والنون سواء
كان في التثنية او شبهه كجمع كخمسة عشر بن لان نون جمع كخمسون وجهها لان التمييز
فيه يكون من وانه مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف غالبا لان الاسم لا يضاف الا بمن
بدون عاطف وان اضيف مع حرف المضاف اليه لزم خلاف المعروف قوله فاما اسم
مبهما الكناية قال الشيخ الرضي قد تبين الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وكل في ثلثين
احدهما الغير وهو الاكثر وكل فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كنعم رجلا وبالرفع
والله ما رأيته رجلا اذا كان الغير فيهما وفي شبههما اسم الاشارة كنحو قولنا هذا او
الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الغير واسم الاشارة قوله عندى
الراقود خلا راقود نوعي زيتا ومخم فارانده وكروه قال في الاساس
الراقود بكسر اول معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله فينزه الراقود
غير الفصلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وكل ان هذا الحكم لا يجري في
العدد من تمييز عشرين فما فوق سواء كان جنسا او سواه فخصه الانواع قال
الشيخ الرضي انما خصه بالانواع تجريده التمييز عن الماء كعشرين نمرا والكلام مفصلة

الانواع وجب كونه جمع الماء قوله وهو ما يتناول اجزاء اى يتناول كل اجزاء في اسم
الكل اذا كان له اجزاء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع انه ليس لها اجزاء
قوله ويمكن ان يجاب بمنع ان هواء قد يس سر وبني على التنزل والا فالظاهر ان
ان الجبل بفتح الهاء او كسرها ليس من باب جبل الذي نحن فيه فان الجبل
هناك ما هو بحجر وعن الماء كالجلوس ولو قصد لقد وا فراد الجلوس منه لم يصح التثنية
والجمع قوله وعنى عدل ثوبين عدل نكل بارد ونحاسة قوله ومعنى ان وجه التمييز هنا اضافا
قائب للبيض قوله بنون الجمع اى بشبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثل هذا اضافة
عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان
يكون علما بل الظاهر انه علم فالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما
قوله وعن غير معتد قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتزيع اسم خاص به
اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم كل الاصل عليه كخاتم حديد وهو ينتصب عنه
التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز
كخاتمة ذهب قوله ولنصو غير احقار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلب التمييز
الرتب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما ينائب ما هو
طالب للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز لا في
لفظ الجملة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستندا لرفع الكلام
الطرف في الحقيقة جعل اضافة الطرف ورفع ابهامها التي مستندا لرفع ابهام

الظرف صح قوله عن نسبة والنكتة في التنبيه على ان دعابة هذا القسم للمتكلم الى نفسه
باعتبار ان هناك نسبة كذلك لا باعتبار وجود الذات هناك وذكرها في الى نفس الامر
ان نعم رجلا فاضل في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هنا اصل كلامه قدس سره
او مضمر جعل الشيخ الرضي داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في
اضافة لكن لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة
ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة ولبعد الاضافة كذلك فهو بعيد
زيد اي بكفيك زيد فهو فكانه قال طاب زيد الخ اي كانه فعل بفعل وشبه فعل لفاعله
في نفع واما ذكره اني ما عطف اعني ابوة الخ فهو والله ورثي الاصل الذي قال الشيخ الرضي
الورثي الاصل ما يتنزل من الفرع منزلة من الذي ومن النعم من يحمر وهو
هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعل الدنيء نحو النجيب لان
الدنيء يستحي العجاب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الدنيء ويضيفونه
اليه فمعنى البيت ما اعجب فعل فلان ثم ان كان اسما يصح ارجوع الاضمير اليه والا فهو متعلق
في هذه العبارة شبه مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفع
فان نفع اسم يصح جعله ما انتصب عنه ولا يصح ان يتعلق واجاب قدس سره
بتقييد نفع بكون التمييز لم يكن نصبا في ما انتصب عنه وكذا قيل في مقدم الشرطية
الثانية لم ينتقض بمثل طاب زيد نفعا واجاب الفاضل الهندي بان نفع كما يصح
ان يكون لما انتصب عنه بان يكون نفعا طاب من حيث ان نفعل التفضيل

صح ان يكون متعلقا بان يكون طاب زيد من حيث ان الف تعلقت به وانجبن
هذا الجواب فقال ان حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفع نفعة معان فانه يشتمل
والقوة المحركة والقوة الحيوانية والنقض لبس الكل بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير
صالح للتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يجسم مادة الشبهة اذ لو تعلقت الف نفع
بكفى زيد رجلا لم يخرج هذا الجواب فيه الا ان يقال انه خارج عن هذه الكلية الحكم لانه
في حكم الصفة او يبغي به هنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة
النقض لو كانت هذا الفعل كان الجواب كذلك ولو كان كالفعل الاول قلنا لو اريد بالنفع
القوة المحركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح
ان يكون تمييزا او الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت اكرم بالشخص
مع جميع صفاته قلنا فيه فكان حكم رجلا في الكامل المذكور ولو سلم صلاحية لتمييز
فلما لا يجوز ان يكون ما انتصب عنه صحة الحكم عليه والمعنى بانه هو هذا او لا يخفى صحة
هذا كما اسنده الفاضل الهندي وكما لا يكون متعلقا صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة
اضافة النفع الى زيد ولبعضهم الى رجلين جواب اخر وهو تقديم معطوف في مقدم
الشرطية الاولى التقديم ثم ان كان اسما يصح جعله ما انتصب عنه والمتعلق جاز ان
يكون له والمتعلق واعترض عليه بوجهين احدهما لزوم التي وتقدم والتالي وقد يدفع
بتقييد التقدم بكونه قبل جعله غيرا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تميزا وثانيهما عدم صحة الشرطية
المغايرة لان تقدم الشرطية الثانية على تقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب

بالتقاء احدهما بالتقاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان عما انتصب عنه فقط
كان متعلقا واذا لم يكن فربما كان المتعلق به فرع الاخير بان هذا النقض غير واقع
والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والاخير متعلقا اولا والا يخفى
سماجة هذا الجواب قوله واجراه بجعله الطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي الموصفات
الشئ كما تعلم من قبيل ما يصح جعل ما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام
عنه في ساحة قوله وهو الان بمعونة اعني الشئ المنسوب الى زيد بحسب زيد بالذات
وانما قلنا ذلك لان الدار الحقيرة مطلقا هو شئ منسوب الى زيد كما لا يخفى قوله لو لم
بمعنى لم وهي تفيد مع ما بعدها خبرا كان من حيث انه فاعل نفع ونظيره قال
الشيخ الرضي وهو ان ينصب في عبارة النحاة في نحو قولهم شتان ابان بشرا
مبتداء لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتداء لفظا بمعنى كما ان لفظ
مبتداء وكائن معناه فاعل وتمكنه في كلامهم قوله لان التمييز في قسمه الاول
مطلقا وفي قسمه الثاني اذا لم انتصب عنه [illegible] قال الشيخ الرضي
وقال في اللب يقال درهم فارسي ودرهم بغلي عندي عشرين من درهم والفرق
ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل كمال من تخصصه تخصيص التمييز قد يكون من حيث المعنى
فاعل ولفوات الغرض من تمييزه وهو البيان بعد الاجمال لكون اوضح لكن البيان
بعض البيانات لا يمنع من التقديم كقولنا نعم نفسهم من اليهم ما فيهم
جعلت لازما بتضمنه لازما مطاوعا له فكان التمييز بالمبتدأ متضمن بالفتح وكذا الكلام في الكم

لازما مطاوعا فصل بتضمن وكل الفعل قوله كقولهم غبرنا الارض عبورنا الخ اي بالجمع لان
التفجر يتنوع الى ما عذب وملح وغيرة كل واد ماء وغار وغير ذلك قوله لان يتكلم ما
قصد بقرينة ه الى غير ذلك من الظاهر غير مراده قوله ومثل بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فهم ربح تجارة زيد بكونه نوعا وما ربحت تجارتهم قوله خلافا للحاوي اسماه الجبر و
ونسبه الاخفش نظرا الى قوة العامل قال سيبويه بكلام العرب استقراء لا قياسا قوله
قول الشاعر هو من بحيد الشعراء قوله انهم الخ قيل الرواية الصحيحة وما كاد تنفس
فلان ممسك قوله بالغراق في بعض الروايات بالغراق قوله وما قيل قيل يحتمل ان يكون
غلب بحذف كو بغير الغلب بحذف قبل تف قوله غير فاح في الكم او بناء كمهم
على الظاهر الذي يتبادر الطبع السليم قوله المستثنى الاستثناء من الشئ وهو العرف
وانما سمي هذا النوع من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه ذكر حكم
اي منع عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالعرف لما كان منع المنع ونظيره التعبير عن منع و
فوع بمؤنين في الكفر بالخراج في الاية الكريمة الى الذين اعتزلوا بحزبهم من الظلمات
الى النور قوله كافة في تعبيره وفي حكم عليه ايضا ولو توقف انما غير كافة في
الحكم عليه اجيب بان تعريفهم من تعريف فيكتب اليه فتدبر سره هذا هو الحق
كمن جعل ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ما بينهما مختلفان
فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يكون بين شيئين مختلفين ما هيتهما في تعريف
واحد يجب بمعنى فيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين ما هيتين مختلفين قابل

لتعريف واحد كالطيلسان والماشي لمشتة يكفي بيان الانسان والفرس فكذا ههنا القول
ان المستثنى ههنا المذكور بعد الواو اخواتها مما لم يذكر قبلها تقابلا واتباعا مع انه يشكل عليه
عدم انطلاق من بخصوصيات وتغليب القسمين ورجوع الضمير في فورا الاتي وهو مخصوصة
اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجازا واجراء حال المدلول على الدال فالاستخدام
بجعل الضمير في الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز
فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
فيه لا يكون ادخالها عليه بخصوصه لا بعد معرفة خصوصه فورد فالمتصل الفالتغير
فورد هو يجيء سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا له هذا هو المشهور وهو
ان زيدا في جاء القوم الا زيدا ما دخل في القوم او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون
محرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك
لو قلت له علي عشرة الا دانقا كان المراد انفا دخل في الدينار وعلى الاول يلزم التنا
انما يلزم اذا تعقبت نسبة المجيء على الاستثناء لكن ربما تأخرة عنه لان نسبته الى
المجموع وكرر منه المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة لان المنسوب اليه قطعا منهم
زيدا القوم بحكم منه حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتأتى في بعض
الاستثناء كما دخل وما عدا فانها ظرف فان وقيد ان للنسبة فيكون متأخرين عنها
نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على حكمه فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على اجمالي

ان

ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب
بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرير الايجاب والسلب بعد تمام الكلام فاذا قلت
الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس الى ما بقي و
ليس معنى الاخراج الا مخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولم يكون في المنقطع قد
تشريك عالم يكن ههنا ك اخراج فورد من قعد اي قوعد وكثرة فور مالا غير الصفة
بيان للواقع لئلا يتوهم فور واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناه مطلقا
حتى يلزم ان يكون جاء القوم الا زيدا مستثنى منهم زيدا ومستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر
اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو اريد على ان تلك الكلمات المحفوظة بمعنى الا في عدم
الاستقلال لم يلزم وايضا ما قلنا على ما قال الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء
فور واحترز به عن نحو جائني القوم الى قبل لا لكن يستبعان اخراجا ولهذا يستعمل
في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان يقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد فور
اي بعدا لا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغيم بعد وبيد فور اي ليس الشيء الموجب
واعلم ان اصطلاحا فاكم وغير الموجب اعم من نفي وجب نفي وغير اعم اصطلاحا ما
يقابله فور واحترز به عما اذا وقع في كلام غير الموجب انما وجب نفيه اذا كان بعد
الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم شبهة الايجاب
في المستثنى المستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم فلك بجواز اعتبار تكرير
اصل العامل بترك النفي العارض ولان البدل هنا في حكم التخطئة فيكون في التفريغ وهو

في الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا اجاز ما جاءني زيد لا عمرو في العطف
مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس بمطرح بالكلية حتى يفيد
نفيه وفرق بين نفي الشيء ونفي حكمه . وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام
التام في باب الاستثناء ما في حكمه ما فسره بقوله ان يكون الخ والكلام الناقص
اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المصنف اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا
قال لانه لولا لا يكون هناك فعل دال معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللمجبرة ان يقولوا
في الاخوة معنى فعليا وهو لا ينتسب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى
الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قوله وبعده ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر
المتساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك يفهم من مفهوم
من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفين على قوله
في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر ان لكان ادخال قوله اي المستثنى منصوب
ايضا الا في مذهب سيبويه ان المنقطع بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به دال
ان ما بعد الا مقدرة سواء كان مقدرة متصل او منقطع والا في المنقطع بمعنى لكن ان لم
يكن حرف عطف لكن العاطفة في وقوع مفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى

لكن

لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب ملحوظ بطريق الاستحباب او خبر مبتدأ محذوف
قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع بناءا
على جعله من جنسها فعلا على سبيل التغليب قال السراج المنقطع عابر الى المتصل
لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه ما فيها احد والا ما يتبعه الا حمار وانما
لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس الاول فيجب لظاهر قوله اسم يصح نفيه
منه او الكان ابو غير منه نحو جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنى
معصوم كما في ماء دافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من
قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف والتقدير
الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا
مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما
وعن ابي قال له لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو
مكان من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة

copyright
www.alukah.net

للاستثناء وحدها ليست موضوعة لذلك بل لموضوعة لمعان اخر من المغايرة و
الظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغيرها فكل استعمل في الاستثناء بقرائن من
المناسبة قوله وانما اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله او الى البعض بطريق
كما وجه به بسببويه وفاقا لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في حين الكل وانما
لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل نظروا وانما قال بطريق تحمل لان بعضهم
ان مجاوزة البعض لمعين لزيد لا يستلزم الحط دليل العبارة عليها قيل قد
يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والتقدير جائني القوم عدا
الخ او قيل عدا في كذا بمعناه انتفى عني مجيء كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم
زيدا كان معناه انتفى مجيء عني واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه
انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس جائيا او بعضا منهم واذا قيل خلا
كان معناه انتفى عنه فاذا قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى مجيء من زيد او
او انتفى الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه قوله ولا يكون فعل لا يستعمل في
موضعه غيره فعل ماض وكم يكن قوله وهو ضمير راجعا الى اسم الفاعل الى حال
الكون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيد معناه ليس بعضهم فعل
زيد ولا يكون بعضهم فعل زيد قوله فيجاء بعد الى حالي الضمير المجرور وقيل بدل منه وذكر
الضمير اولا فان بمنصوبه بيان حال المستثنى ولو جعل بدل الكل جاز بدل منه
في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظ فيه وح يكون قوله فيجاء بعد
الا

الا فعلق بجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان في هذه النسخة احسن
لتقييد كل من الفعلين كما هو مناسب فلك ان تجعل قوله فيجاء بعد الى على النسخة
الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل
من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى
هو الاصل وانما الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا
بد من اشتراط ان لا يكون فراغيا من مستثنى منه او لو كان فراغيا نحو
ما جائني احد حين كنت جائني الا زيدا لم يكن البدل هنا راجحا وان لا يكون
ذو الكلام نفي لاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام
القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية
اراد بدل البعض من الكل وانما صحيحة لكل مع استثناء غير محل منه فيه لان
الاستثناء المتصل يفيد غناء الغير لانه يفيد ان مستثنى بعض من مستثنى منه
قوله لا بال حال اي بنوع تحمل قوله ويعرب على حسب العوامل اعترض عليه بان
احراد اما عامل مستثنى او عامل مستثنى منه فان اريد الثاني فيرد نحو ما مررت
الا بزيد فانه معرب بحاله لا بعامل مستثنى منه وان اريد الاول فلا يفي لعدم
تغيير الحكم بقوله اذ قد يكون مستثنى منه غير مذكور واذا استثنى ايضا يعرب على حسب
عامله ويمكن ان يختار ان مراده بالعامل عامل مستثنى منه وبقاء ان لزيد جرا
بتقدير مضاف عامل وعامل جره هو الباء الخ كانه اضافي مستثنى منه

وعامل نصب هو مرت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحل للمستثنى منه
قوله واذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ما بعد الا مستثنى منه
بانتصب لان منصوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه وانما اعرب المستثنى منه بما
ينتصب المنصوب اليه هو المجموع لان جزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب
بغير فاعل المحذوف المستثنى منه لم يبق المستثنى منه في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من
الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله بقيد فائدة صحيحة فيان النحوي بيان حالة
الهيئات التركيبية على احتمال المعنى صحيح اولم يصح الاترى جواز جاءني كل احد الا زيدا فانه
كان يجوز جاءني الا احد ويمكن ان يقال اراد بافادة احتمال المعنى وان الكلام على احتماله وهي
تختلف في غير الموجب غير مختلفة في الموجب بالاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على
ارادة العام وذلك لانه ينتفي منفوه او لم تكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لما بعد
الا حينئذ حكم اوجه اما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم تحقق
قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين حكمه نعم استقام بحقق وصحح بقي قرينة
العام بل معارضة ولهذا قال الا ان يستثنى بمعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي
لا يعرب على حسب العوامل وفقد من الاوجه الاوجه استقامة المعنى فانه تعين
احتماله قوله معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبته ايجابا لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال
ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات لا يستلزم
الاستمرار لانه عينه فان ينصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف

عليه فهو ليس بعينه قوله ما جاءني من احد الموصوف بالباء المزيدة لتأكيد خبر ما الموجب نحو
ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استفهام للصواب الراجح تعذر فيها حمل البعض
على اللفظ لكان اولى قوله فغير وجعول يجوز ان يكون بدلا من الغير المستكن في غير
ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعفه
في النصب نصب الخبر لان العامل فيه وهو خبر ليس محذوف اما الاستثناء او بعده وكذا في لا
في الاعلى قوله قيل انما وصف به لو لم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التنكير
فان من الاستغراقية انما قيدها بها لان من قد يكون زائدة في الموجب عند الاخفش
اذا لم يكن استغراقية لان ما تكد النفي اي نفي يجرورها سواء باشره او لا نحو ما جاءني
من رجل وامرأة قوله لو الا يجدان اي لا تعرضان وخولا عاملين بمعنى وحال او
مفعول بنفس معنى الجعل قوله لانها علما للنفي يعني انه علة حملها على ليس وان
اوجبوا العمل وعلى التقديرين بانتفاء بانتفي العلة قوله فغير مرفوع على انه الخبر المقدم
او وصف على الشبه او لكم مخلتها لكن بقي تقديم عملها او كان العامل هو الخلو
الضعيف ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار فوكل احد رجل في ضرورة نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان غير الحمى فلا يغير فوكل بحد الا اذا اضطر اليه كما حكي قوله
لنتفي معنى النفي اي انتفاء ضد فهو مصدر بمجهول قوله وهو الغلبة وذلك لان
بعضا ليس في الاصل ما كان بدليل الوقوف على ما مات الا فعال عليه كونت وليت ثم سلبت
الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يسلب فيه معنى الكون وهو نفي

فيه وبقي عمله نحو ما كان زيدا الا قائما بالنصب معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها
قال الشيخ الرضي يقال بكسر السين مع الفتح والضم مع فتح كه تشريح دان قوله كونها في
جزء ب اليه كسيبويه والدليل على عامل فيها قولهم جاءني من دون الوقاية وانتصاب
وقوعها حالة ما المصدرية بعدها او وقوع ما عليها او نصب الاسم بعدها ساقطة عنده
قوله واجاز بعضهم النصب الخ يدل جاءني زيدا وحاشا زيدا وحاشا بعد قبل يحتمل ان يكون بمعنى
خلا وحاشا نحو الليث اي خلا الاولوية اي خلا لولا وعند بعضهم انه تارة حرف
وتارة فعل واذا وليت اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي الاولى ان مع اللام اسم بمعنى تنزيه
نحو حاشا لله في بعض القراءات وان بمعنى تنزيها له فيجوز على هذا ان يركب كون حاشا
في جميع مواضع وقوعه بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك لا يستكرهم
التنوين في ما غلب عليه بجريده منها لاجل اتباعه الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على غلبته لانه اتباع على صورة اضافة لما غلب
استعماله مضافا قوله ومعناه تنزيه بمستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره
فمعناه تنزيه الاسم الذي يقرن من سوء ذكر وربما اراد ان تنزيه شخص من سوء فيتنزه
متنزها له سبحانه من السوء ثم يتنزه من اراه وانتزيه على معنى ان الله منزه عن
ان لا ينظر ذلك الشخص بعين السخط فيكون اكرم وابلغ قوله وانتقل اعرابه فالاولى
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محل كقولنا جاءني غير زيد وعمرو وبالرفع لان
معنى جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعرابه بمستثنى بالا كان الاحسن

ان

ان يقول واعرابه غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يقل غير بمعنى
الحرف لان الكاف فيه عارض قوله وغير صفة غير بنية اه وما بعدها ظاهر ان قوله باعتبار
قيام معنى المغايرة بها كسواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي
ان استعمال غير باعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لكثرة اكل كل منهما في المغايرة يعني ان تعميم
غير لمعنى الا لكثرة اكل كل منهما في المغايرة فان غير تدل على مغايرة مجرورها بالموصوف بها
فاذا وصفت بالا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في موضع
الآخر بعلاقة المشابهة قوله فلذكروا الشرط لئلا يكون اظهر في كونها صفة قوله
ما جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء متصل لان المحكوم
عليه انتفاء اتيان من هذا الجنس وليس زيد من آتين له قوله واما قولهم الى هؤلاء
الزباء لم يرجع شيئا وهو ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره
من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط
بطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول بجميع غير معلوم تناوله المستثنى والمعدود وقد
يكلف بان كمرا وغيرهما مخصوص بغير المعلوم لكن لزم بنيها غالبا قوله فالاولى قال في الآية صفة
قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف بغير لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب
قال المحقق لا يعتبر النفي المستفاد من لولا ان النفي المعنوي ليس كالنفظي الا في
قليل واقل الا يرى قوله فانه ورد به كذا ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا
حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا يتعدد الا بالرد اي يجب ان يكون لا الا لا لان

النفي يستلزم الكفاية ونحوها يستلزم الصدق والانتفاء اللازم يستلزم لانتفاء
الملزوم وما كلها كما انبات الملزوم يستلزم لانبات لوازمه كلها قوله اي بناء على الظرفية
قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان سوى
عال الرتبة مكان سوى اي مستو ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل لفظ مكان في اثاثة
معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل
بمعنى الصفة في الاستثناء لانك اذا قلت جائني القوم بدل زيد افاد زيدا لم يأتك
ثم جره عن معنى البدل المطلق الاستثناء فسوى في الارض مكان مستو ثم صار
بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من التحقيق انه ظرف بحسب الاصل
غير ظرف بحسب الحال غالبا بدون نظر الى الاصل او الملحوظ في الحال
صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا
الى معنى الحال او جعلوه في حكم الغير قوله وحكم ما بعد الا الخ اراد بالحكم ما يعم
ما يقتضي اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال احكم ما بعد الا الخ ليصح
ان يكون استواء وما بعده خولها قوله فالاستثناء الواقع بين اجزاء الخبر لا
يقال وكذا الاستثناء الواقع بين الجزء والاسم بناء على انها بعض الجملة الاستثناء لانا نقول
ذلك قد غير بدخولها قوله كما غير خبر المبتدأ في اخواته قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان خبره قد يخالف بعض الاحكام فمنها ان خبر كان لا يكون ما قبلها بخلاف

درستويه

درستويه واما عند الجرمي فيجوز ان يكون ما قبلها الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا
قالوا في اصبح واسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يكون يمنعوا يصبح
زيد منطلقا واخواته والاولى عندنا له مالك تجويز وقوع خبرها ما قبلها بل فقد ورد
في قوله ثم وان كان قليلا فرد منع ابن مالك وهو محجوج بنص خبر صار وليس ما
دام وكل ما كان ما قبلها من ما زال ولا زال الخ ومراده فيها اما صار فلكونها ظاهرة
في الانتقال في الذهن كما في الحال المستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر اليها
واما ما زال واخواتها فلان نفيها موضوع للاستمرار وما يصلح للاستمرار هو جاد الوصف
الصفة والمضارع لانه بضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المصدرية الظرفية
تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب
سيبويه للاطلاق كما هو مجاد الصفة والمضارع قوله وكذلك اذا استثنى الخ
اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تع وما زالت تلك دعواهم ان تلك خبر
فعل تلك مبني على ان الكفاءة في نفس الدعوى لا في كون الدعوى قوله وهو كان بمعنى
ان الظرف ليس بحبيبه قوله في نفي الناس قال الشيخ الرضي كحذف مع اسمها بعد لو
وان ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو الطيبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين وبعد لو من لدن واخواتها نحو رأيتك لدن غدوة
اي لدن كنت غاديا قوله وهي ان يجيء بعد ان اسم وخبر تقديم بعد او في علم نحو
ان من يكن الغواني همه فزيد واما لم يجز بين الشرط بنحو اسير ان ركبا فزيد

فراكب وان رجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
قوله ربما وجب الخ قال الشيخ الرضى ربما جر ما بعد ان دان لا ما بعدها ان صح
رجوع ضمير كان المقدر مصدرا عاد الى جر فى جر كخوكم مفعول ما قبل به ان سيف فسيف
ان كان فعله بسيف فعنف ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان
لا صالح فطالح اى ان لا يكون ممرورا بصالح فالممرور بطالح قوله وضميرها يجوز فى
الثانى تقدير فعل لائق كخوكم جرى ضمير قوله در ضميرها قال الشيخ الرضى فى رفع الاول
ضعف معنوى والثانى ما الاول فلان مراد المتكلم ان تفعل خيرا آتى عملا او بعد
خيرا واما الثانى فلان حذف كان مع ضميره الذى هو فى صورة الفضلة حذف شئ
كثير ولا سيما اذا ضمير المتصل فان قلت لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت بضعف
تقديرها بالفعلة استعمالها ولا يجوز التخفيف الا كثيرا كالمستقبل ولكون الشهرة دالة
على المحذوف ذو قوله وكان جزاؤه ضمير انما صح وخلو الفاء عن كما فى لا تعقد والفعل
المعقد لا يدل من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة وفى الشرطية ما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضى لا اعد
قولهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق
واما اللفظ فلمجئ الفاء فى قولنا يا خراش اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم
الضبع ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت فى انتفر متعلق بقوله لم يأكلهم او
يمنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند

من

من نحو بحر دسكم ثم قال الا ترى ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان التامة
فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع نفر وجب
لم يغير صورتها كما فى ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا فسر وجب بغير
صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لكون الكاف بها عن فتحتضيها
اعنى الشرط ثم لا يصح عالها عند الكل من ان يحذف فيها كان مع اسمها و
خبرها او يحذف هو وحدها فان كان الاول وجب فى جزائها الفاء كخوانا زيدا
منطلق اى ان لم يكن شئ موجودا فزيد منطلق فلا بد وان من ان تكون جزاء
تمام الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قوله
المنصوب بلا التى لنفى الجنس من غير تنوين فاخرج به نحو لا غلام رجل بل غلام
من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اى لنفى الجنس اى لنفى ما اجرى عليه قوله ما عرفت
من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة فى اخراجه عن تعريف المنصوب بلا
هذا الا ان يخرج بقوله بلا نعم انما الحاجة اليه فى تعريف اسمها ولعله قال فكل يصح
قوله وهذا القدر كاف فى صدرها وقيل فى اخراجه كما ذا الذى اسند اليه خبرها وعلم
ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعده ضمنا قوله وهذا القدر
كاف الخ فيه ان كم فروع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسمها فالتعريف بقيد فانع
الا ان يقال بالدخول على العلم به قوله او شبهها به ان قيل ما يقول فى قوله تع لا عاصم
عكم اليوم اى تعميم عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من الله فان حرفى الجر صلتان

لا ان كان نحو

ضمنت

قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس

للعصر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان شبيهين بالملفا فيمنع
انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان اخبارا لاول بجرور به خبر واليوم ظرف بما
او بالمكث وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجوه عاصم اليوم من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله تع لا خبر عنه كما جعل اخبارا
في الصورة الاولى خبر الا ظرف اخبر الذي هو صلة لمصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك
المصدر سببا كان او منفيا ولا يضر تقدم ما يتعلق به اخبار والجرور لتضمن خبر المصدر
واما ظرف اخبر الذي هو صلة اسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن الفاعل فلا تقول
ما زيد على ان بك خبر عن ما قوله ان كسنه اليه بعد وصولها يعني ان ضميرها كان راجعا اليه
لالتبس المحصور بكما يتوهم ولا لالتبس المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله وكسر
في جمع مؤنث السالم خلافا للمازني فانه بنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم
للتمكن سببه فمنع من الدخول على الجنس وتوهم من بنيه على الكسر مع التنوين
فياسا على الاسماء نظر الى ان العلة قوله والياء فمنهم من قال ان هذا الياء اعراب
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا وقد مر في
باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب وانه يضر في الاستغراق والتنوين
من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا بري ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا
جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل قوله لان الاضافة اي الاضافة
الاسم العريض ترجح جانب الاسمية فان مضاف الى الاسم العريض لا يكون مبنيا كما
ناه را

ناه را نحو ضمة محشر وكوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة
بلا اذا اريد بها لان العرب بنت على اراده نفي الجنس نفس الاسم او بناؤه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير بالشخص قوله ليكون مطابقا لافادة السؤال تكرارا ولو
لم يكن تكرارا لكفى نعم اولا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام افضاكم على قوله
وبقول هذا اولا وبل اعلم ان نزع اللام واجب على الاول وبلين سواء كانت اللام
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن اذا لم يرد
بكلمتان على عينه نوع حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلعناية الحذف
واضطلاعه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني
واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه لتنكير جعله مبنيا لتاويل الثاني
قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا لله اي لا حول عن معصية الا بقوة في الطاعة
قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتها بجعل ان يكون لا في احد ضعيفي
لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتها
بجعل اربعة او جاهد بها ان يكون لا في احد ضعيفي لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في احد ضعيفي يعني ليس وثالثها ان يكون الا في بمعنى
ليس والثانية زائدة ورابعها ان الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون المرفوع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولا
زائدة على ان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم وان يكون للتبرئة ملغاة ان

رفعت الاول وفتحت الثاني جعل ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون
للتبرئة قوله وخبرها محذوف واسمها مرفوع بلا الا ولا والثانية واما جاز فتحها
عاملان لانهما بحكم جملة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا واما جان قوله
اي لا حول ولا قوة موجودان الاظهر موجود ان قوله ويجوز ان يقدر لها خبر واحد
عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز
تقدير خبر واحد لانه عنده مع اسمه بمنزلة مبتدا وبمعطوف منصوب بلا فيرتفع الخبر بها
مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فان لا زايدة قال الشيخ الرضي يجوز ان
يجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تنفيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها
نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى الثانية او كليهما قوله وانث
معطوف على محل الاول والقياس في كل منهما الخبر كما في ان قوله وضعف بمعنى
الشيخ الرضي قوله لما كونها بمعنى ليس اي لم تثبت في كلامهم عملا لا عمل ليس بل
لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا واخبر محذوفا كما لا يراجع واستدرج فقط
فظنوا انها عاملة عمل ليس واحقان للتبرئة لكنها حذفت للضرورة قوله واذا
وقلت نكرة دون نحو لا رجل افضل منك لكنت بلا مال وعجبت من الشيء
وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما ينبني مع لا الزايدة نظرا الى لفظها واما الاستدراك
ظاهر عبارة احد الخمسة في المتن لكن لا يجر فيها طمعا ان يفيد التقريع والانكار
والتوبيخ فالاولى ان يعرف العبارة عن ظاهره ويقال ان خفض المتن بالاضافة

فكان

فكان اتحادا فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه جمع التابع
على احد وضوع في صورة النفي او النهي تقرير ما بعد النفي خبر فصير اسمها معمولا لمعنى
الا علم اعني العلم وقال الاندلسي انتقد الشارح قدس سره قوله واما قوله
الا رجلا بغير فكان القياس الا رجل بالبناء اقول قوله يدل على احد ان بيت الخطة
المراة التي يجعل تدابيها يعمون بيت اي بيت تفعل كذا قوله لكان الاتحاد الخ اي
لشبوت الاتحاد فانا والا نفصال لفظا ونوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل
ظريف اي كيف فكانك قلت لا ظريف قوله ومعربة رفعا ونصبا فصدران نوعان
والفعل بازاء مفعوب بتنزع الخافض ضعيف لانه بمعنى الا في آن وآن قوله ويجعل
مرفوعا قد مر ان القياس فتح الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم نوابع انما هي
لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان معرفة وهو مفهوم من كلام
الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلم يكون
في النكرة وعطف البيان حكم حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري على فك كلام
احكام الاضافة وهو كل اسم مثنى وجمع كمذكر السالم والاسماء الستة الا فو
فانه لا يقطع همزه اعني همزة وصل عند الشيخ الرضي قال وان والاب والاخ قوله
واجراء احكام المضاف عليه اعني اعرابه كل نيابتهم انه منصوب بالف نيابة
عن الفتحة كذلك النون ابدا كما ينون لا حسن وجه ولم يحذف النون في اعلاه
قوله لتركب اسم لا حين يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة المضاف

بالام وهو حال اعتبار الاضافة بوجوه اللام مشتركة للاضافة اعتبر فيه اللام
هذا هو معنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه ان في صورة الاضافة وانما هذا الا
الاعتبار مشتركة له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان
غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحقه قوله ليف وهو معنى قال احمد ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع والكسر وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم فوك قالوا الحامل
على هذا التغيير بقصد النصب من تكرير لا تخفيفا وهو الا يتسرع في معرفة قوله ولا
يجوز الا وجوه اخر كما لا يجوز في اخبر الا وجوه لاسم واحدة قوله ضم ما
ولا قد يلحقه الف كما في ربت وثمت لما نبت الكلمة او احالفة وان قد خل مع الا على
حين مضاف الى نكرة وهو الغالب او على ايان او هنا استعار الزمان كقولك
حين مضاف وهو الغالب في حين النصب بان الاسم محذوف والتقدير لات حين مناص
موجود الا يستقيم الا محذوف احد جزئي الجملة قوله اشتبهتا بين في النفي الخ
قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انها لمطلق النفي
قوله اي ضم به يعني ان الضمير راجع الى الاخبرية المستفادة من ضم ما وانما قال الشيخ
الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث انهم يهملون
الخ وفيه كما لان قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم
والفعل ليكون متمكنة بشبهتا في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل قوله
نافية موكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف

من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قوله انتقض
النفي بالا فانه قيل يوشك ان يجيء الاعمال مع الانتقاض بالا وانت في
فوك قوله بالرفع انتصابا باهله وما كالب كحاجات الا معذبا واجيب
بان المضاف حذا هم كل ممزق فهما مثل فوك ما زيدا الا سيرا قوله او تقدم خبر
او تقدم ما ليس ظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعمر وحاضرا
بخلاف ما او ان كان ظرف كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي ضم ما
منصوبا كان او مجرورا بالباء الزايدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال
الشيخ الرضي عبد القاهر هو ضم فتداء محذوف اي بل هو فرد كن هو قائم
وقيل عطف على سبيل التوهم او كثيرا ما يقع ضم ما مرفوعا عند انفراد ها عن
العمل يعني اخبر بيان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لنظا او تقدير الم يقل
لان احمد ذاكم اف تم بعرب قوله بل لطيبة كونه مضافا اليه كما مر من بيان
اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه لانه قصد انه يأخذ
لاحق كلا اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ هجر سابقيه ان احمر لوقيه
قوله لكن يشتمل على علامات احمد منه لجواز ان يشتق علامة الشيء بدون فوك
قوله والمضاف اليه الى الظاهر موقع الغير للتنصيص على احماه ولانه احتمال
انه اراد بالمضاف هنا غير المضاف اليه المذكور او لان يكون اعم من المضاف
الحقيقة وما يشبهه كقولك في باله بخلاف المضاف اليه المذكور هنا فانه يختص با

www.alukah.net

بالمضاف اليه حقيقة قوله اى الملفوظ كان اسما لان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقديره كان قياسا في كثير وفوه والاضافة في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تركيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة معنى التوسط والتوسل وفيه ان الحصر لا يقع حالا الا سماعا واجازه الجرجاني قياسا اذا كان الحصر من اقسام المحمول العامل نحو انما زيد قائم وبطل وا والتعليل بان اللفظ والتقدير من اقسام التوسط لا يخلو عن تحمل وهو الجر بيان للواقع لا ان الامر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف الجر وارد بغير ما يريد ان الحذف في الجر وربما باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه مانعة تدخل على الجر لزم الدور قوله اى نسلم عنه يعني ان النجريد بعض الاسلوب فلا حاجة الى القول بالغلبة وان الجمع على الجر بالكسر عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض عليه بان احد الجزئين وجه على ان وجه فاعل للحسن فاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد بقوله من نون التثنية والجمع الحمر وا ما الضارب الرجل فمحمول على ذلك الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه ان لو كان فيه تنوين او نون يجيء في مكانه نحو رجل وجواري بيته الله والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد بحذف ذلك التقويم لانا نقول ليس

من

من تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء للجواز لا ان يكون شرطا ظاهر وهو هنا جر بالاضافة المعنوية عن التنوين قوله حيث ليس اما تين بتقدير حرف الجر اول معنى لا اعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو والا في ضارب زيد لانه متحد متحقق في عامل هذا المضاف اليه اشكال اوليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه وان لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف والاضافة الا اضافة عمل الجر لانها انما اعملت كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يعلل عمل المضاف الجر لنيابته للمضاف المحذوف جره عن التنوين او النون لا جل الاضافة قوله كما ان تقييد معنى اراده ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المعرى ما تعلق اللفظ قوله على انها انما قدرت اغلبيا ليصح حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع ابرازها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يجعل فعلة المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة لكونها للعلة فيها كاسم الفاعل الى المنسوب قوله واما ساء وكان مكروها بالواو واو الساوة للمرارة والمساءة هو قوله واعلم معطوف على هذا اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل الاحد كذا قال في البارعة وفي مجمع الجوامع وطور سيناء والاسماء اللازمة الاضافة تبقى عند

COPY
ers M
www.alukah.net

ولا يحتاج فيه الى التكلف المذكور قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كل لاحاطة جزئياته
كما اضيف اليه اضافة اجزئي الى الكل بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد
التأويل بالجزئيات او الى فرده مثل واما لزم ان كل من الاضافة وهذا لا يجوز وفيه بحث
لان كل لاحاطة واجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الجزئي فتصحيح
تصحيح اضافة اجزئي الى الكل مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي الغرق قوله
فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذا الاضافة باء في طلابت ويكفي بالاضافة بمعنى
اللام اه في طلابت كوكب الخرقاء السهل اي كوكب له اختصاص بالخرقاء
لطلابت اي بالتشرع في الرعي لاسباب الشاء عنه طلوعه لا قبله كما هو شأن الغث
الوبرة الخ ثبت لا فورى اصلا قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لو لم تكثر
لزم ارتكاب مجاز كثير فكل لان الاضافة باء في طلابت هي زاقوله كما لا يخفى الا
يرى ان نسبة الفعل الى فاعله حقيقي لا يستلزم تعريفه المفعول وتعريفه قوله فلما
فكل الخ قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لغيبة ان لواحد مما دل عليه المضاف
خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي فعند قال اخذت غلام زيد لزيد غلمان فلا يكون
بشيرة الغلام من بين غلمانه لزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اكثرهم
بكونه غلمانه او بكونه معهودا بين بينك وبين مخاطبك وباجملة لهيئة يرجع اطلاق
اللفظ اليه وان سلم ان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير ان يكون
الى واحد معين وفي كلامه ان اللام في اصل وضع لواحد معين ثم قد يستعمل

الى معين ما هذا حاصل كلامه والحق انه مخالف لما هو المذكور في كتب المعاني وهو
ان اللام مشترك بين معهودية الفرد معلومية الجنس او موضوع للمعلومية
سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس فتارة لا يراد منها الجنس
وهو الاصل وتارة يراد تمام افراده او البعض غير معين وذلك بحسب القرائن
ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بالحرف واما كلام الشيخ فمحمول على
فيجوز ان يعرف الهذا باه في عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في فعل وغيرها قال
في كلوليشمل ما هو بمعناها كشبهك ومثلك ونظيرك وسواك والغير فانك
واعلم يستثنى عدم الاعتداد بها لغلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد
فانه فهم ان اضافتها للعطف لانها بمعنى اسم الفاعل اذا لم يكن اللام في نحو عطف
سواء كان للحال او الاستقبال او غيرهما وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو
حسبك وكفيك ونهيك ونواك لان معنى حسبك زيدا لتكفيك زيدا وكذا
اخواته قال الشيخ الرضي في بعض العرب يجعل واحدا وعند بطنا تكريرين وليس العلة
في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى اسم واسم مضاف الى ضمير واحد فلو
تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف
الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحبه فذلك مضاف كغلام رجل واصواته فالضمير
عائد الى رجل وسيجيء ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختص نكرة فان كان ذلك الضمير
فيه تعريف تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون

فوك صدر بلده وربس قبيلة وناحية دهرة وكوفة كل انثى وبهذا التخفيف انتفع
الدور الذى يتوهم فى امثال هذا التركيب قوله لتعذرها فى الابهام لان لفظة زيد فى نحو
لا يختص ذاتا وكذا مغايرة فانه يشمل كل ما فى الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون
للمضاف اليه كذا قال ابن السرى وفتح ابن الخراط فى قولهم تفعل صالحا
غير الذى كنت تفعل فان علمهم كان فاسدا صلاحا وفسده الصلاح فيجب ان يكون
غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضى بانه بدل لا صفة ولئن
سلم انه صفة فمحمول على انه غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ويمكن ان يجاب
ايضا بان تعريفه موقوف على القصد كما اسند اليه قدس سره يقولون اقصد قوله
تكريما يجعل كذا قال الشيخ الرضى اراد به شئ فان تنكير العلم قد يكون بارادة الشهرة
او ضده او اراد ما هو الغالب فى التنكير او اراد ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون
الا كذلك قال الشيخ الرضى وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا منع
من اجتماع التعريفين اذا اختلف كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم
الى ما هو متصف به بمعنى كونه شجاعا فانه يجوز وان لم يكن فى النداء الا
زيدا واما لكان طلبا لا وهو مستكره فى باب النظر قوله لكان تحصيل
الحاصل يعنى ان مقصوده من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد
حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيريد بقوله اصل
التعريف قوله وبين حملها على فيان المعرفة فى الامثلة المذكورة هى اللام

والعلم

والعلم هو مركب فلم يكن المعرفة علما فحمل فيها زوال تعريف اى حاصل ان العلمية
لما كان وضعا ثانيا لم يزل بمقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاوجب
الى اجتماع تعريفين فى الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله قال فوالرمة حلت
الا ناى الخ فعل قدس سره فى الحاشية البيتين وهما قوله ايا منزلى يسلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتى بقضين رجوع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاثا الا ناى
والديار البلاقع وقال فى هل يرجع اى يرجع جوابا لسلام فى او يكشف العمى عن
المستجير الذى هو فى العمى عن حال سلمى وفى ثلث الا ناى فى جميع الغيبة وهى واحد
من الاصحار الثلث التى ينسب القفر عليها وفى البلاقع جمع بلقع بمعنى الخالى قوله فصفة
مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضى ما حاصله ان الصفة المشبهة جائز العمل
ابدا فى هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى ضمير ذى
والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وبشرط ان
الامر فوع لم يكن سببيا كقولك مررت برجل قائم فى داره عمرو ومنفرد به على بابه بكر ويعملان
فى غير ما ذكر من المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث بحتملها والمعنوية
وقد يأول بعضهم اسما باسم الفاعل والمفعول ليستقيم فيهما الاضافة لفظية كما يأول العبد
بالمعبد والعيم بكسر العين وفتحها وسكون كموحدة بالعامر نحو مصارع البلد وكقولك
الحمد لباطر السموات والارض فانه بمعنى الحال فى الحقيقة وكقولك يوم الدين اذا
بمعنى الحال فى التحقق وقوعا واعتبر بعض الكلام كما فى صاحب الحال فلم يعتبر ان

يوم الدين ظرف او مفعول اتساعا كما اعتبره بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية

قوله لا يتبع الاتخفيف في اللفظ اي الاخف في اللفظ فرع يقوى في اللفظ للاستعانة

الوجه الشبيه او للتفريع بالمعاينة او لان اخف راجع عن خفة في المعنى كما اشار اليه

في شرحه قوله واضيف القايم اليه بعد جعل مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة

الى موصوفها او الرافع من الصفات نحو اكرم فوج بخلاف الناصب فمنصوب فيجوز

في الاضافة اللفظية مثل ما ورد في كاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة

الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قوله واجراه ان اسم يضاف اليه بتمام الباقي

ان الجموع مركب من اشياء يجوز ان يكون مستغرقا لابرد لم يكن لكل واحد من تلك

الاشياء دخل في ذلك الاستغراق لكن العبارة واضحة اما يقال لبناء لا حقة على

سابقة واستدلال بالالحاق على الدخل يخفى ان ذلك مقتضى بالقياس الى

انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء

التعريف او يركب مجازي كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل

بعضهم قوله على هذا كان الاسناب الخ لان اصله مذكورهم مجازا بخلاف اصل الغرض

الغرض ان يقابل فانه مذكور ضمنا قوله خلافا للفراء اي يخالف هذا القول

خلافا للفراء قوله واجاب بعضهم بان الاضافة ضايقة بناء وان

كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعده او قال اللام عوض بعاينا والمرجوع الى النصب

الذي الاصل بزوال ما عرض ان الاضافة لا جله قوله لا يخفى فيه شيء

لان

لان اشباه الجمع يتوقف على ابطال ما قبل الخصم واجماله يتوقف على اشباه الجمع

قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان الجمع وضعيف في التركيب لان الاشتغال

اذا لم ينص فيه على الاجر فيه شيء لان رواية الاجر مشهورة وهي كاذبة في

الاستدلال قوله ليستوي فيه الجمع وكواحدا اي يستوي مشبهها بالجمع كالمثنى قوله وفيه

وجهان اخران الى اما الرفع فتصحيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب

فيحتمل حينئذ جعل العامل مشبها بالمفعول فنصب يعني سيبويه واتباعه

نص فيه جماعة من النحاة رحمهم الله فراكلام جمعا لهذا بناء على ما نقل عن

سيبويه من جواز الاجر في الضارب كلن مشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا

النصب فيتعين على هذا ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه لما انه مشهور

من مذهبه واسند العمل بالجواز الى الفراء واجيب في احد قوليه وجاز الاضافة

حملا اي المحمولية او لحاظيتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي

جوز واهلا قوله ولم يجعلوا الضارب زيدا الخ بقي على هذا التقدير دون التنوين

الباقي شيء وهو انهم لم يجعلوا الضارب زيدا على ضارب زيد كما جعلوا

الضارب بكر على ضارب بكر واما قفا دون التنوين الباقي فاصله ان حذف

التنوين في نحو ضارب بكر ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين

واتصال الغير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن

حذف التنوين لاتصال الضمير لم يجز الحذف في الضارب بكر لانه نظير ضارب

في النصب

يجب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان غلب به على هذا التقرير نقض
القاعدة المعلومة من ابطاله وهي ان الاضافة اللفظية يفيد التخفيف فلما
لعله لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قريبا لاتصال الغير فان اتصال
الغير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في
حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لايجوز الضارب لك للحمل على ضارب لك كما لا
يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين هذين فرق وهو ان الضا
رب لضارب لك في ان حذف تنوينه لم ينظر قبل الاضافة وليس الضارب زيد بابا
لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضا
اليه كما ترى قوله ويرد على قاعدتنا الا ترى الخ يعني ان الكوفيين الى جواز اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص بتمكين مسجد
الجامع واخواته وجره قطيفة واضرابه فان اصل مسجد الجامع مسجد الجامع
اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان مسجد بعد
الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسن وان كان هو بعينه صفة
لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الغير ممكن وقس عليه اخرابه وان اصل
جره قطيفة جره قوم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص
وفي على اضافته واجاب البعض بان الاول كما ترى اليه يعني بقوله ومسجد
الجامع الخ قوله ولم يسجد الوقت الجامع وهو كل الوقت هو يوم الجمعة
كان

كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافة كما ضاف كيف
سماع ونائبها الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون عكس الاضافة كاضافة
طور سينا، وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب اليمين قوله والصلوة
الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء
انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وبواطن الاودية قوله وشاورهم
قطيفة قال انه كساه في الحاشية جره وجر وبن ربيعة اركبكر وفرسوه كي انتهى
قطيفة جاد رجر مسجد وجراح قوله اسم جامد للمضاف اليه في العموم والخصوص
اراد كونه بمنزلة في شمول الاطلاق وعدم كليته والا فان ما يطلق عليه المسجد
يطلق عليه البيت وبالعكس وكل عالم يطلق عليه الكعبة لم يطلق عليه البيت وبالعكس
قوله سواء كان افتراقهما بين الاثر للتخفيف فمتكلما بالاستعمال وتبعه الشيخ
الرضي قوله الخلاف في مثل كل الدراهم وعين الشيء قوله وكذا في ذيد اي ذات وشخص
واسم السلام عليكم اي كلمة السلام ولفظ واشهد ان اسمها غم قوله فانه اي المضاف
لم يجعل الغير راجعا الى المضاف اليه لان قولك يختصم ينبئ عن حدوث الاختصام
وهو في المضاف اليه ولان الكلام سيق لمقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واذا
كان للمحل فغيرها خفاء اعلم ان الشيء يعني هو جوهر في الخارج عنه مجانسة وكالجزء
وان للعين يعني الذات اعم منه ويعني يساوق هو جوهر المطلق الشامل للجوهر

الذهني والخارجي عنه جماعة وعلى هذا لم يكن المعنى اعم منه لشمول كل معلوم
هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا
اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان
بالنسبة اليه وح يكون المعنى اعم منه قوله بحمل احدهما على الطول الخ من باب حمل
احد المتظيرين على الطول والالف على الدال ذو وذات ومتعرفاتهما اذا اضيفت
الى المخصوص بالنسبة كقولك اذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم وذاته صباح
اي وقته صاحب الاسم وليس فيه اذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح
فمعنى اذا صبوح زيد ان هذا الشيء قوله جائي معلوم هذا اللفظ لا دال هو محمول
لان نسبة الجيئة الى الدال غير صحيحة قوله لان قصدهم بال اضافة دلالة اللفظ
بعينه بعين الذات التي يفيده الاسم مع زيادة وصف او وصفين فاذا قلت اول يغني
غناء الاسم ولا يفيد كون اللفظ على الاسم بل يؤخذ ان عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع
بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله عالبا او يحذفون
لاحكم له فان من عرف يراى من غلب سببه قوله وهو عرف النحاة مالبس في اخره
حرف علة ذكي لان نظرهم في احوال اواخر الكلمة قوله او الحقه به يعني الالف
بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة فيما اذا كان في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم يكن في الصدر فانها
لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله فان كان اخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا او

ولا ملحقا به فان كان الخ قوله لما كان باء المتكلم اعلم ان فيهم فارقا ان الكسر
قبل الياء المناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف العلة من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروا اياها الى الياء ليكون كالكسر قبله قوله ولا
يغلب الف التثنية قبل كان الواجب على هذا ان لا يغلب واو الجمع ياء للمناسبة
واجيب بان اصل الالف عدم التقلب قبل الياء فتقلبها انما هو لدفع ثقل اجتماع
الواو مع الياء في لام الكلمة وجه التغليب عند الجمهور تخفيف قلب الواو وايا وسكون ولها
وان يترك الامر على حاله الازم للتباس معرض في بعض المواضع قوله يوجب بناء
المفرد الخ اقول لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها فتحة تقلب واوا قال الشيخ
الرضي قلب الفتحة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب اذا لم يلزم التباس اما اذا صحت
الالف والنون بان كانت مصغرة في ابعاضها وقلبها كسرة كقولك في الوى اذا
تثنيه فعل بفعلى قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصوت الثلث قد جاء الياء
ساكنة مع الالف اكثر مما جاء مفتوحة فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الى
عتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قال
وابي لعله قدم الالف على الاب ليوافق قوله يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه
واما تقديم الالف على الاب في الآية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في اخواب
الخ اقول قيل في اضافة بعض الياء المتكلم اقول وعلى هذا يكون عطف
قوله واجابه الجر وعطف قوله والقول هي على محل فعلية واما على ظاهر توجيه

الشرح فتكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابو
قوله واني مالك بصيغة المخاطبة قال قدس سره في الحاشية قوله اول قدر
اصلك في الحجاز وقد أرى وكتب على قوله قد راى قضاء وقال وفي الحجاز
اسم سوف يمنا ومعنى اراى الظن انتهى وقوله أرى بصيغة المجهول قوله
مع انه يحتمل ان يصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال قوله اي ان جمع اب فاصله
ابين كاضبين جمع اخ قوله وبقول اي امرأة الخ قيل انما خرج بالقول تحرزا
عن نسبتها الى المخاطب مع ان اضافة اسم الى المخاطب ثم صحيح لانها اضافة
الى الى الا تنثى اللهم الا ان يحذف مضاف والسنة مع هبل صفة بقول
للغاية فانتفع الاعتراض بلا تكلف قوله قيل الخ وابه وحم وهن وفم
اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان وهنوان
والثالث الاول مفتوح العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان
قياس فعل صحيح العين افعال كحبل واحبال واما هن فلم يسمع فيه
اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه وتأنيث وهو بنت لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن كما حذف اللام فتح العين لانه ما قبل الـ
التأنيث لا يدخل فتحها وكذا الحال في اهنوات لانه يمكن كثرانه ولم تكن
هناء وعلى هذا واو بدليل اخواه وغيرها ساكنة لانه لا دليل على تحريكه ولا
والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا لم يكن

واو صفر

العين

العين بفتحتين جمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين
لان لامه لما حذف نسبا عوض الميم عن الواو ولبلا يوقف على الهاء بالهاء
الاسم المتمكن على حرف عندهم بان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع السماع
بين البول والمبول منه قوله بها فعاني في من قولهم فتكلف بعضهم بان
الميم بدل من الهاء اي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلثة اي بدله
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بالميم اعني فوك
وفاك وفيك قوله وجاء الخ لم يراع في الذكر رجحانه فصاحة اللغات والا فالحق
ان يقول كرلوة وعصا وبرد وضياء وفيه لغات سبع ست او في الكل وهو
ان يكون كوسنا قوله وهو واعلم ان واو ولد ياء واما الاول فلان
مؤنثه فاة واصلها فوة بدليل ان جمعها افواه واما صفة عينها الكثرة
الاستعمال واما الثاني فلان بابه لعلى اكثر من بابه القوة واهل على الاغلب
أو لوزنه فعل عند الفراء وشذ عن وزنه حر فرس اقول وكان
كفعل يغلب في المؤنث واو وياء كظبي وولد بدل انه وأتوجمع خود على انه مفتوح
العين لامر قوله لانه وضع وصفة الخ قال الشيخ الرضي انهم اذا اراد وا
ان يصفوا شخصا بالذهب فقل لم يأت لهم ان يقولوا جائني رجل ذهب
فجاذا بذو فاضافوه اليه فقالوا ذو ذهب وما كان جنسه كحمرة وكالام
مما لا يتبع صفة ثم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل بغير

الوصف بهما مضافا بدون اضافة اليه واما استثنا العباس من
كلوا العرب والعقل فانما وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس
ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف اليه لكان موصوفا به ومضافا
اليه خبرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف وكقولهم
حاصل على محمد وغيره وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه
محمد واله وغيره فذلك اقتباس من الدعا المأثور قوله وكانه خصهم
الخ يعني ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن
عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي نادوكذا متفرقا
وقد جاء بعض بعض متفرقا منه مقطوعا على سبيل الشذوذ كقوله
أيبه الزوبناء قوله والفاعل الكسي جمع على فواعل وكذا الفاعلة الموصوفة
دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم جبل الاصل قال قد سكرة
في الحاشية ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم جبل العارض قوله
فمن لوحظ تبع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان
كان وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثل بالنسبة الى غيره كالمضاف
كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ان لبيان كمال التصوير وفهم منه قال
امر او بالثاني نهوك ثم بطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل
وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه

فصل

فصل عليك رحمة الله السلام الان بدا السبق او اخر بحسب الرتبة
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا
بحسب القصد فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزاء جزاء لان اعرابهما واحد
بحسب القصد ظهر في الموضعين قوله رتبة اي تقتضي للاعراب قوله شخصية
فلا يرد المفعول الثاني في باب علمت فانه اذا رتبة تقتضي لاعرابها منصوبا نوعا لا شخصا
قوله ناشئ من جهة وحدة شخصية وان كان لغير ما دخل في ذلك وهو
كونه نعتا للفاعل قوله لان يجيء الخ لا حاصل له فان بناء الفعل فيه بانه يلزم
ان يكون مقتضى للاعراب زيد في جائني غلام زيد هو فاعلية غلام لان يجيء
اسند الى زيد في قصد متكلم فاسند اليه يجيء زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد اسندت في الانتساب اليه لان التأنيث هو منسوبة بحسب الذات
ثم ان لفظة كل الخ وكذا لفظة التوابع لان التعريف للمجموع ويمكن ان
يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل تفيدان زيدا لبيان الجمع والمنع قوله
التأنيث قدم على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر منابعة كما سيجيء
قوله يدل على مضي اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار تلبسه
باعتبار تعلقه فدخل فيه كقولك جاءني رجل حسن غلامه قوله اي هيئة لان مطلقة
حاصله ان الدلالة على حصول المضي في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة
عنه والبيض رصون جعلوه صفة لحصول المضي في متبوعه وفسروه بجوز

التابع غير مفيد بزمان النسبة فتوهم من قال انه لاخراج الحال لانها مفيدة لها بزمان
العامل الى صاحبها وفيه انها غيره اخذت في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل
التابع على العامل اللغوي فيما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو
اخص لو فرض توهم ان الحال داخلة في ما قبل هذا القيد فكان نشأ التو
هم
محل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال لاخراج التأكيد فمثل جاء القوم
كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مفيد بزمان النسبة
ولا يخفى انه ينبغي امر البدل فمثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء
زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار الخشونة في
لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ان كل ما يخرج بتلك الامور يخرج
التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير مفرق قوله اي وفاقا ليس من وضيفة
النحو قوله فقد يكون للجمع والثناء الخ وقد يكون للتعميم كقولك زيد كل
في يوم من الايام وقد يكون للترحم كقولنا زيد الفقير وقد يكون لكشف
اماهيته كقولهم الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة
والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مقررة والثانية مقررة والفرق
بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم
الموصوف كما في اذا ابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام
اماهيته ولم يذكر لها الحا فالحقها بالمؤكدة هنا بحث وهو ان كلا من الطويل

والعريض

والعريض والعميق نعت دليل كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان
قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه سادل للجسم عند
جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع
لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجري في مثل الانسان الحيوان
الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحدة
الا ان اعرابه اجري على اعراب كما في قراءة الكتاب جزأ جزأ والبيت يستشف
وجه ران وما كان غالب فواو الصفات الخ حاصل كلامه في شرحه قال
الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاستغراقي
فذلك استغراقي سيبويه كقولك مررت برجل اسود وصفا ولم يستغرق
بريد اسود حالا وفي الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان الكشف كره لا
يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قوله والاصل فيه
يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين الاغلب
الا ان يتعدد واو احد الامرين صلة فلعله جعل الواو واو الحال
زيادة دون الواو وبشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من
غير حاجة الى رده الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين متقابلين فقوله
كالاغلب او وضيعة متعلق بقوله غير مشتق والوضع هنا بمعنى الوضع النوعي الذي هو
الموضوع النوعي في المجاز فلا يرد بحثه مرة بنحو اربع بناء على ان اسم

المعروف والمجاز وبخلافه مررت برجل اى رجل بناء على ان اى هذه
الاستفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى نوع او فرد او جامع لما عد
فهو على الحال جيئ بها محتاجا الى السوال عند قوله يقتضى جمعا لكم له بالمعنى الخ
اى هى الدالة والكلام للرجل والعرض فخر يسخر على ان الكلام ليست صفة
للموضع فلك النعتى الخ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قوله
بخلاف مررت برجل اى رجل اى هذا يكون وصفا لنكرة ومضافة الى ما هو
بعضها او يغرب منه كل وجه وصف يكون نابئة للجنس معرفة كانت او نكرة
ويكون مضافا الى مثل متبوعها لفظا او معنى تقول انت الرجل كل الرجل اى
انت اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق فى جميع الرجال وجه الرجل اى كان ما
سواك بط قوله وبهذا الرجل يعنى به اسم الجنس كما يدل بالنظر الى اسم الاشارة
قد يكون غير كقولك مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضى ذلك لان استعمال الرجل
بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على وضعه لسائر اسماء الاجناس يوصف
بها اسماء الاشارة فيقول مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال
الرجل قلت للتجريد الموصوف فى مثل هذا فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفات اه قولك مررت برجل يفيد التشبيه
واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون فى غير الرجل

ولهذا

ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب لاخراج قرينة دالة عليه نحو لغيراء
والخضراء فى الارض والسما اما قولك بهذا الرجل فلا موصوف فائدة
جعل الوصف حاضرا قوله ويزيده بهذا قال الشيخ الرضى اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان المحدود موصوف
اعم او مساو اما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة قوله وفى المواضع
الاخر التى لا تدل اى لا يقصد بدلالته بهذا المعنى قوله ال المعرفة اى المعرف
بلام ليس بها الا واحد ابعضه لان تعريف لفظى قوله الخ هى فى حكم
النكرة لعدم الاشارة الى معلوم بعينه معهود بينهما لكنها ليست نكرة لانها معرفة
والمعرفة متى اقترن الذات والاسم وفى قوله فى حكم النكرة اشارة الى توجيه
قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد يكون نعتا
وليس معرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المعرفة او توجيهه بان
الجملة فى تاويل النكرة كما قال الشيخ الرضى من ان قام رجل ذهب ابوه
وابوه زيد فى تاويل كما بين ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى الخ قد
سوى الشيخ الرضى بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل
لعلة وجوه ان الجملة انما حصل من الاعراب انما يكون فى تاويل المفرد قوله
لان الانشائية لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يكون معلوما
لمخاطب قيل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب الموصوف بهم

بما كانوا اعلموا والاسناد ثبتة لا يكون مفعولا معلوما للمتلقي طلب قبل ذكرها
وكذا حكم الصفة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية الحكمية بقول محذوف
كقوله تع جاؤا بجذق هل رايته الذيب فط اي بجذق مقول عنده هذا كما
يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت نحو وجدت الناس اضبر
سواء بعلي قوله وان لم يكن الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم يكن حالا
للنفي الموصوف والمتعلق وفي الحال زيادة مناقشة لجواز حصول بعض
الرابط بغير الضمير كما في خبر الجنة اي ط وهو وصف بحال الموصول اجاز وجعل
مفعولا مالم فاعد قوله وبحال متعلق المتعلق اعم من ان يكون ما ينسب
واضافته اليه كالباب والغلام او ما له ربط الا مال نحو النسبة كقولك قام رجل
ضارب اباه زيد قوله بغير بصفة اعتبارية انما صح الوصف بها لانها
بمنزلة حال باعتبار تقدم في حصول الفائدة قوله في عشرة امور
انما تتبع في تلك الاشياء لكونه اباه في المعنى مع عدم استقلاله لفقاد
قوله والتعريف والتنكير اجاز بعضهم الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع لفظا ونصبا واجاز الاخفش
وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قوله والافراد والتثنية والجمع وقد
يوصف الجمع بالجمع اذا كان كل الجمع وكل مجموعة اجزاء كوصف

النطفة

والذي ان يتبع

النطفة بالاشياخ فانها مركبة من اشياء كل واحد منها شيخ قوله وفعيل
الى غير ذلك كاسم الفاعل المستعمل بمن قوله والصفة جاز ان يذكر وان يؤنث
الاول تثنية منها وذكر بعضهم بقولهم في الاعراب ان قبل الوصف بحال المتعلق
قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او اجر وهو ظاهر
الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ترجيح وصف الشيخ
بحال تتحمل وذلك لان نصب للتشبيه بالمفعول تحمل وكم ناجح للنصب
كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعل تحمل قوله لانه يجوز يقعدون غلمانه لكن
ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو
في الفعل فاصلان في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان
قطعا قوله وحمل عليهما غير الغائب اجاز الكسائي وصفه بقوله تع الا
الا هو العزيز الحكيم والجمهور منعه على البدل قوله لانه ليس في الضمير من الوصفية
بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وذلك ان
ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول دال على معنى الوصفية كما جعله
ويمكن ان يدفعه بان نحكم بمعنى ان اذا كان في غالب الضمير لا يقصد به
الوصفية والحق ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف منهما وفي خلو معنى الوصفية نظر فقوله الموصوف
اعم اوصاف واستدرج على هذا التعليل ولهذا اتم به والكسائي يقول في الجمل

موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة الخ
اختصاصا منهم في حمل الاخص والاعم على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
الاخص والاعم حيث يجب الوصف وذلك بطل اما اولا فلان الموصوف
معرفة كانت او نكرة قد يكون اسم جنس كحيوان الناطق وحيوان ناطق وحمل
على خصوص واحد انما يفيد التوصيف حالا غائبة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح
بناء قوله ومن ثم لم يوصف هو واللام الجنسية على ان يفيد استغراق بان
يكون لفظة الاسارة للاخص والاعم حيث يجب اصطلاح النحويين ان قيل
لا بد في الاستغراق من العموم وفي قوته فان قوله ثم تجمع قوة قولك فتاجد
لان المعصوم لا يجوز ان يكون هو المعصوم الاصح فيحط في المرتبة
عما ليس بمعصوم قوله ان اعرفها المضمرات الخ قال الشيخ الرضي يكون المتكلم
والمخاطب اعرف واما الغائب فان اشتباه اللفظ بغيره جعله
بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاسارة لان مدلول
العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستقلال بخلاف اسم الاسارة
فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما يعين بالاسارة الحسية وكثيرا
يقع اللبس في الحسيات اليه اسارة حسية فلذلك كان اسم الاسارة موصوفا
في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاسارة وصفه بشرة اجنبية
اليه وانما كان اسم الاسارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف

مدلول

مدلول اسم الاسارة بالقلب والعين معا ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب
دون العين والموصول كذي اللام واما تعريف المضاف الى احد الاربعة
فتعريف بمثل تعريف المضاف اليه سواء لان مكتسب التعريف منه هذا
هكذا سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف المضمر
ولا يوصف المضمر قوله الا بشد اي في اللام الا في الموصول قوله في
بالمائة في التعريف حتى لا ينتقض بقولنا نحو قول ان الموت الذي تفرون منه
ولا يخفى ان وات الصلة لو لم يعين لبس كثيرا فائدة فلهذا عينه بقوله اي
في اللام الخ فكأنه جعل الاضافة عهدية والاسارة الى ما هو معرف عند
هو والنكاة لا يقال ينتقض قولهم وهو ان الموصول الواقع صفة حاف
اول اللام كالذي واخواته دون ومن واي الموصول لانا نقول
جاز ان يكون المخصوص به اعم من المخصوص ثم ينتقض استدراكك قوله او بالمضاف
الى شبه الاعم عنه في يجعل المضاف اليه في المضاف اليه والى رضوان
قوله بدل اللام وح ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان
ما هو في اللام صورة وتارة بان الموصول مع صلته في قوة المعرف باللام
فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تأمل قوله او انتقض منع بنقض
بان يدعى ان الانتقاض لا يحط الرتبة عما هو دون المضاف اليه حتى يثبت
دعوى خصمه ان يكون اليه انسان بدليل الاسارة والصفة قوله لعطف

باب العطف

قوله العطف هو في اللغة الامالة لقب بهذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون تابع متبوعه على نسق واحد لان كل منهما مقصود بالنسبة قوله اى قصد نسبته الخ في حد قد على مثل البيت سقف وجدران قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اى في الكلام الذي فيه متبوعه ليشمل ينتفض جاء زيد اضوء وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير مقصودة اى مقصودة متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر يقع فيه ويوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر منه وبين بالتأكيد ان متبوعه ليس به الغلط ولا هو منسوب اليه على الحقيقة لا مجازا اى لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة او ان المذكور بلفظ العموم بان على عمومه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه قوله واجيب بان مراده الخ فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحيث لم يقع سبق لسانك وثانيها انك توهمت انك غالط به كمن توهم بدر شمسا وثالثها انك نسيت المبدل منه ثم تذكرته ولا شبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس بمقصود فيه دخل بدل الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط واو خلافيه وقد يجاب ايضا بان مراده بكون العطف والمعطوف مقصودين بالنسبة ان يكونا مقصودين بالاصالة بقرينة

على نهج واحد فيخرج الاول اذ لا شك ان الحكم والنسبة وغيرهما كل سواء بقي القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة وحمل المعطوف بلا واو لكون كل شريك المعطوف بين بواسطة تغايرهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونهما على نهج واحد تحمل الواو والفاء وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بهما على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد حمل فيه بمعطوف بيل لان المقطوع قصد ابتداء ثم بدا له ناسخ فضرب عنه بيل وقصد الناسخ قوله وما تم احد بما ذكره الخ يجعل بين احد الحالين قوله بتوسط حكم خارج عن التعريف واخرج المثال عنه الخ قوله مثل قام زيد لا عمرو لا يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف اولا نه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيها زيادة واخل في التعريف كما سبق في اليوم وبوتة تاخير الحال لكن لم يدخل في الجمع والجمع كما مر تنظير لذلك في تعريف الاعراب قوله بتوسط بينه الاظهر يقع فكانه فيه تجريد واو اعطف اى اداة اريد العطف قوله اكد لا بعاده الرفع كما يعاده الرفع الخافض لان التاكيد اضعف من الاعادة قوله لانه قد طال الكلام وطول الكلام قد يفضي عما هو كواجب بحذوف كما مضى الماضي امراة واكلا فضمه عودته بالذهب واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى ترجيح خلاف التبيين لان اوجب التاكيد حينئذ قال اكدان قلت يجوز ان يكون الوجوب الاسخاني قلنا بان ذلك ما ذكره في جنة المقول

قوله انما لم يجز العطف لتعين محل جئت وزيد قوله حرفا كان او اسما فالاول
الشيخ الرضي لا يجاوز العامل المسمى الا اذا لم يبق لا معنى له واجب لهذا لم
كبين فانه لا يتصور الا بين الاثنين فان البين يخو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود بدليل
قولهم بيني وبينك او بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف
في نحو مررت بك وبزيد امكن ان يكون الباء الثاني معنى او يمكن استيفاء
معنى الجار ويكون بسبب الاستيفاء له معنى لكن لما كان ايصاله به كالجزء
بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين كما في الحرف يعني ان لبس
بالعطف في الحرف الزائدة قوله بيتين بالاشعار ويقول تسألون به والا
والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان
حرف القسم لا يجوز الاضمار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على
مضمر والتقدير وبالارحام وفيه ان الواو للقسم وفيه ان
قسم السوال لان حافظ وانتفاء الذي تسألون وقسم السوال لا يكون
لتأكيد ما هو مقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تسألون
لان المقصود الامر بالاتقاء وثالثها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا
ترك الاعادة اختيارا وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة متواترة
فوق قول الظاهر والبغوي قوله كالامر بالتقوى قوله الاصول العارفة

تأمل

تأمل لان للعامل وضلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله فتقصد عدم التبعية
بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله وبحمول الى اعلم ان هم جعلوا الجمل
على نكارة الضمير جوابا والشرط جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يرجع الضمير به رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان قولك
مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اولو نصب او خفض
الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على ما ومعمولا على زيد ضربت
وباب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما الحجازية المتقدم قوله تعين
الرفع على ان يكون الخ يحتمل ان يكون قائما وعمرو فاعله والجملة بدل من هذا
لاحتمال انه جاء في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله
بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اتقوا الله فاكرمتموه ويكون
معنى الواو السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها يجعل الجملتين
كجملة واحدة وهو كذلك لاتصال بينهما بالسببية اما الشيخ الرضي ما حاصله
ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطفت عليها
جملة اخرى تتعلق بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاول فتراخيا بعد
اولا او نقيضه فكل جار بخبر واحد منهما عن الضمير المحذوف باختلافهما وهو كذلك
لتبين تلك التعلق بجعل مجموع امر واحد فتعمل الذي جاء فيغرب الشيخ

زيد لان الممنع الذى توجب بحيث يحرم به الشئ زيد ذكا الحال فى ثم واما الواو فلما
كان للجمع مطلقا لم يجز وذلك فيه الا اذا اساعدت القرينة على التعلق كان يقول
الذى قام وقعدت هذا فى تلك الحال زيد قوله واكثر النحويين على ان يعطف
على معمولى عاملين بحذف مضاف ليتم الحكم على مناط فان مناط عدم الجواز
تعدد العامل لا تعدد المعمول وفى اجاز العطف على معمولى عامل واحد قوله
فهذا اى فهذا العطف وان كان حسب الظاهر جايزا الخ كانه اشار الى دفع
دفع ما قيل فى هذا المقام من ان الاتى فى قوله واو اعطف على عاملين مختلفين
لم يجز ضاف للعدم وان لفظ او او صيغة اضافى يقتضى التخفيف فكيف يحكم
بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف عاملين مختلفين
وحاصل الدفع ان العطف حسب الظاهر متحقق والتحقق حسب الظاهر
لا ينافى الامتناع حسب الحقيقة ولعل النكتة فى العدول عن الصواب هى الدفع
فى الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا حسب الظاهر لكن
نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلى وهو قيام حرف معام عاملين وكان
تقول ان اكرامه من قولك واو اعطف واو اريد العطف وجه بنوع من
الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يبتنى على تلك الاشارة
فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فايدة فى التعلق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور
المفهوم من كلام الشيخ الرضى ان مذهب المتقدمين وفهم الاخفش

ان العطف على معمولى عاملين جايز الا ما نفى بين العاطف والمجرور
كقولك زيد فى الدار وعمرو الحجرة فانه يمتنع امتناعا للفصل بين العاطف
الذى هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا
واما المتاخرون فهو يجوزون اذا تقدم المجرور ورفع المعطوف عليه وبتاخر
المنصوب او المرفوع ثم تاتى المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا
الوجه لم يجز كقولك زيد فى الدار والحجرة عمرو فنهم من استدل على عدم جواز
بعدم استوائى اخر الكلام واوله لان الخبر به فى الاول مؤخر وفى الثانى متقدم
ومنهم من استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد
السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل كلامهم من هذا التفصيل يظهر
ما فى كلام بعض الاوايل فانه مخالف للفراء وذلك غير صحيح لان
واقف سيبويه واما ما نسب فهو ان المفهوم من كلامهم ان الجمهور لم يجوزوا
الا فى ما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا ما خرج منهم
عليها واما ما نسب فهو ان ما استثناه خارج عن الضابط وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جاز فى صحيح كما ذهب اليه الجمهور الا فى نحو فى الدار الخ
فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه
لا يستثنى قوله بل يجتمعا على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولى
عامل واحد قوله التاكيد جاز بالمرة وبالواو اعتنى به العطف لان

العاطف وهو ثم والفاء فرقا في التأكيد اللفظي كما يقال وآله ثم وآله وكقوله
تع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله
اي حالة وسائغة نقول امر متبوع في النسب او الشمول كقولك سافر بكر
في العلوا اي في باب العلوا عظم فان يوصف وامرئ في النقوا اي في باب
النقوا ظاهر قبلي في النسب غيرت عن الذات المذكورة او الحقيقة وكانه اذا
انه تغيرت حسب ما عرض عن الذات المذكورة اذا كان الامر يعني الشيء على الذات
الحقيقة اذا كان يعني الشأن يعني يجعل حال اي حالة المفهوم منه
بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسي في جاءني زيد نفسه يفهم من زيد وكما ان
الاحاطة مفهوم من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولذا اطلق
النسب على الوضع فيكون حكم بر اللفظ لا بالكبر بر المعنوي فانه غير
نافع لما قصدته به من وضع النفس او وضع هذا لفظ فانك اذا قلت
ضرب زيد نفسه فربما كان انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان
المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى يذكر كله راجع الى حال الشيخ
الرضي اعلم انهم اذا اراد وا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار
نسبة الفعل لم يضعوا الالفاظ الدالة على هذا المعنى كجاءني رجل

واحد

واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة وفي قصد تعيين عدتهم الجماعة
تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا اراد وها باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى لفظ الجميع فان الاغلب قطعه عن الاضافة
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضربين بعضها لم يجئ الا بعد على انه
توكيد وهو كل منه اجمع وصفرفانه واخواته ولا يجيء الا تابعة مضافة في
التعريف على رأي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين على قلة وقد يضاف
اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بناء زائدة كجاءني القوم باجمعهم
بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع النون وبدونه واما جمع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل
على اصل عدته وهو اما مقطوع عن الاضافة حال واما يضاف غير تأكيد وهو
اقل نحو جاء القوم جمعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك
في ثلثة وما فوقها بقول جاءني القوم جميعهم ولا يؤكد بثنة واخواتها لان بعد
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا لجعل الوصف
نحو جاءني رجال ثلثة واما البدل والعطف فظاهر فرجوعها به لكن في اخراج
بدل الكل اشكال اما في البعض فلانه وهو ان احمد بدل منه في حكم تحته فهل يمكن ان
يكون تقريره مقصودا النسبة فيها قوله واما ذكرها توضيح متبوعها الخ وكان
ينبغي ان يقال واما ذكرها فلكشف والتأكيد مثل نفسه واخوته ويمكن ان
يعلل في النفس بانها حارية بعد في النسبة او الشمول لانها لا يفيد امر

المجموع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا ظاهر قال السيد قدس سره في حاشية
الرضي قال بعض يعني في اخراج الصفة اعني مؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر
مجموع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المجموع لكن واحدة لا تدل على قيد
معنى النفخة اذ لا دلالة في فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا يقرر معنى
نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول
للنفخ واجاب بان الوحدة مستفادة من نفخة هنا لا قصدا انتهى اعترض
الشيخ الرضي على هذا الجواب بان احد لو اجمعون في قولهم جاء الرجال
اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لمطابقة لان كونهم مجتمعين في مجيء
يعني انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ حيث كونه جمعا معرفا باللام اعني
بهما المعنيين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون
كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج وهو كما قال في قوله
تع وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان
السجود في حالة واحدة وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة با
بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة محكوما بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا
عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل واجمع دون نفس وعين
اذا كانت النكرة معلوم العدة اكدوا بهم ويوم وشهر قال الشيخ الرضي فلك
ليس ببعيد نعم اي تكرر اللفظ الاول او ما به تكرر اللفظ الاول قبل جاز ان

يكون

يكون الغير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المقصود من التأكيد بطريق الاستلزام
ولا يخفى بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل وغيره ذهبوا الى ان زيدا في قولك جاءني
بل زيد جاز ان يكون بدلا مع قصد هذا الحكم عليه واجيب بان يجوز ان يؤكد
على انه مقرر كما هو الظاهر وقد يكون تأكيدا فقط ويجوز ان يذكر زيدا الاول
على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره فتبين بهذا الطر
وقد يكون زيدا الثاني بدلا ويجوز ان يكون شيئا واحدا مقصودا او غير مقصود
بحث وقتا ما قول او لكي يذكر المراد فاعترض عليه بان اكتع واخويه مرادفة
لاجمع فيكون تأكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم
ان مرادفة ولو سلمنا بعض اجمع لا يستلزم مرادفة لجواز ان يكون ذلك لما بعد
فم اجمع واما مرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم مرادفة فلا نسلم انها
تأكيد لاجمع بل هي تأكيد لما اكد به اجمع واما قول بعض الكتب واخواه اتباع
لاجمع ليس معناه انها تأكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني ان الاستعمال
جرى بوزن لفظ معنى اجمعين فيها فورد وجرى في الالفاظ كلها احكم ان يؤكد المستقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف
واحد وكرر لتكرار حماه في السقة كذوبك بكذوبك وفربته فربته وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب واما لاتصال جار بضمير وهو نحو ان زيدا بجانبه
فزيد جوز في تكرير الغير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو

كقولك انت وزيد ذهبتما وفي تكرير الضمير كقولك بمنفصل التكرير بالمنفصل
وكم فرق بمنفصل كقولك ضربته اياه وهو واما المستقل فهو كقولك بل فصل كقولك
زيد وعمرو الفصل كقوله تع وهم بالاخرة هم الكافرون تع قيل لا معنى لهذه
الكلمات قال الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يفيد اللفظ
الاول وثانيهما ان يقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى كقولك هنيئا مريئا او لا يكون
لها اصلا معنى بل ضم الاول لتزيين الكلام لفظا او تقوية معنى وان لم
يكن له في حال الافراد معنى كقولك حسن بسن فحسن اما ان يكون له معنى
بتكلف غير ظاهر كقولك خبيث نبيث فخبيث الشر استخرجته وقولهم اكتعون
ابصعون ابتعون فبل في القسم الثاني اي لا معنى له مفردة وقبل في الثالث
وذكر اشتقاق ما ذكره الى رح قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبة
الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما البعض فلانه تمام الشيء
وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي
قوله وعن بعض العرب نفي بهما والاول اولى لانهم اجتماع تثنيتين
او الجمع حيث تأكيدا لفظا ومعنى قوله خلافا لضرار الضبي فانه كد وكداء في جميعه
قوله والجمع غير جميع كنفر اكتع فانه لم يؤنث قوله وجمع في جميع مؤنث او فاجمعون

هجراه

هجراه وهو ما سوى جميع كنفر اكتع خلافا للاندلسي فانه جوز اجمعاء
ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد يعني بطريق
عموم المجاز فيشمل الاجزاء والافراد قوله لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة
جاز ان يلحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على واحد واحد من افراده
كقولهم الدينار الصغر كما جاز عكس ذلك ايضا وقولهم الحكم عما كل
فرد يعني ان المحكوم عليه هو مجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه
حيوان فزيد حيوان كذا وكم في محقق الطوسي يصح افتراقها حالا او حكما
اي افتراق حس وافتراق حكم والظاهر انه لا يعني الافتراق الحسي بدون
الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حس ولم يصح افتراق
حكمها وحالها لم يصح تأكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قوله على اكرم
القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي فيكون شيء اجزاء يصح
افتراقها حسا وحكما كقولك اشتريت العبد فاوكد بكل برفع الاحتمال الاول
لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلم يحصل بمقصوده فاذا اردت
رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قوله بخلاف جاء زيد كل
القياس يقتضي ان لا يصح اقتصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه
وهو خلاف القياس والسماع قو واكتع واخواه اتباع لاجمع اذا اردت
الجمع بين الفاظ التأكيد وكل غير كل فتربته فتربته لكن بناء على فتحه

في تأخير الجمع عن التبع فان الزمخشري وجوه ذهب وتبعه بعض قال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف
اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة
لها فاجاز فيها الوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه حاليا وابا
عن اشتقاق اولى واما تقديم اجمع على اخوات فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه في قولهم حول كتيع تأكيد
قوله بخلاف التبوع فيه اي بخلاف المبدل منه فان المبدل لا يكون الا مقصودا
قوله دون المبدل منه او حال من المستتر فيه اي مقصودا او التبوع بل يكون
النسبة توطئية هذا غير ظاهر في بدل الغلط لان متبوعه مقصود ابتداء
والتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا
فاذا قلت بازيد بازيد ان جعل بدلا غلطا لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكره
في بحث التأكيد لكن صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقويم اظهر
من ان يقال لان التبوع لا يكون مقصودا الى ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة
اليه لان الغرض اخراج متبوع المعطوف بيل الى قوله ولا انتهاء ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اتباعا ان قلت قد وقع في كلام جماعة
من العلماء ان الاستثناء الكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالا هو
الباقي بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلت

اذا اردت تطبيق هذا التعريف على قولهم خلا بزيد تخصيص ما ذكره
بالاستثناء المحض او قل ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان
في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد هو
المقصود بسبب القيام وهو لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال
قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الظرف
والمظروف بل في صيغة كونه الاعلى اجمالا ومتاخرا بجميعه يبقى
النفس عند ذكر الاول فتشوقه الى ذكر الثاني وينبغي ان يحمل
كلام الشارح قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعرفت
عليه بان هذه الاضافة كالتي في والاضافة في الاولين بيانية بمعنى
من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعرف
التابع والمتبوع من وجه واحد شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ
الاشتمال والغلط بالرفع كان المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يجب
ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكورة
والمحذوفة والمقدرة النائبة عنها بالمضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف
قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه
قوله والبيان فرع التبيين ولو ان العين لم يأت به قوله الا الغلط فان
كون المتبوع هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان خصت به الاستثناء

الا الثاني وجعلت مناط الحكم فانك تقول جائني زيد لا قطع النظر عن ان يكو
اخاك وان قلت اكرمت زيدا اخاك فانك تقصد بذلك الثناء على اخاطب وارشده
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وبهذه الفائدة تستغني عن عطف البيان
بخلاف بدل الشيء والمشتمل فانه لا يحسن ان لم يكن النسبة الى الملا
اجمالا بل تفصيل لم يكن بدل الاشتمال مثل الامير سيافه وبنى الوزير وكلا
لان ذلك الحكم بحسب مفهوم معنيا قوله بخلاف ضربت زيدا رأسه فان به اعتبارا لك
القيد لا فراده وانما اجملناه كرناه قوله فيدخل فيه الخ اى لم يلزم ثبوته فيما يحس
قوله نظرا الى انه قد ذكر فيه ان النسبة الاجمالية لا يوجب النسبة الى البدل
فكيف مثال البدل الاشتمال فكون المثال الاخر قوله بعد انغلطت بالعهد وشرط
السكوت ثم قيل او بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي لا خير
ان لا بوجه ان في كلام تفصيلا ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحذف
الاخراء بدل قوله بغيره قيل لم يقل بالبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر
لم يذكر بعد كونه بدلا منه او متبوعا بل بعد كونه غلطا قوله واذا كان
البدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع وبعناه اذا كان نكرة بدلا من معرفة
قوله واما النعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل
ثم نكى من اى على انه قال يجوز نعتك النعت اذا استغنى في البدل عما يبين في
المبدل منه كقولك رأيت بالواو من كعوس طوكى اى كعوس من بين سائر ما يكون
المقصود

المقصود وانتقض مثل عن اصل انه جعل هوا وهيا التوصيف بدل الكل
واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لا بد فيهما من
ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم ان بعضه او ملابسه خلو كان منفصلا كان
معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به قوله ومغرين كقولك الزيد ون
لغتهم ابا هم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدون
واخوك والنحاة يريد في هذا المقام كقولك زيد ضربته اياه وهو تأكيد لتطلع
لرجوعهما الى شيء واحد وقد انفقوا في مثل السكن انت ورجلك كلمة
ان انت تأكيد كذا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيد
الاول وما ذكروه من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول فلم ان يبدل
يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل بدل الا زيد كما اشرنا اليه
في قولك يا زيد يا زيد قوله لان احضر الكلام واحتاج طلب الى قيل وكان ان
يكون شيء غائبا ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا
يجوز ابدال هو بين الضمير من الاسم الظاهر قد مع كونه مدلولهما
واحد اقول يفيد زيادة يفيد تبعيد البدل منه وفيه ان المعهود بين متغايران
غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيما امتنع
فيفيد مثل يفيده البدل منه قوله والثاني على على نافة وبراء عجفاء نقباء
الواو براء بيت رويه والعجفاء الهزيلة نقباء سوداء ضخمة باي

دعفل الي

قوان كان فجرا بن كذب يقال عين فجرة وان جعلناه بمعنى الجمع اى ضمن فيه
معنى الجعل فهو لانه ذكر فى هذا المعنى لفظ اسمى لا يقال جاز ان يكون اسمى لما
الخوف فى التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذى اريد بكسب لانا نقول لا نسلم
لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف الشئ بنفسه والظاهر ان
الذى فهم ان اللفظ حقيقة فى هذا المعنى مجاز فى غيره فلو اريد به وجه لا
هنا وان كان مجازا قوله والام بغير اللام لم يقل وام المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله واعراه بانه بينه
الحقيقة فى تعريف المعرب هو ما غير آخره بسبب ما اشبه لا العكس
لان اسم الفاعل مثلا مشابه كما يشهد عليه تفصيل وجهيات
البناء قوله لغة فصل يعنى انه اراد بقوله بناسب يعنى الاصل مناسبة
معتبرة تفصيلا ما ذكره ويشترط ان لا يعارضها جهة تقتضى الاعراب
كاضافة اى حصوله وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يخفى
ان يراد مطلقا كما سبق لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء كما تزاد
الدور ولا مناسبة قوية لاستزادة التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب
ولا يراد بها بعض ما يدخل فى جميع تلك المراتب قوله اما بنفس الاسم يعنى الجنس
الاصل لا تحقيقا لانه توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تقديرا لواو والعطف
وهى لا تحقيقى قوله كلمة او هى هنا بمنع الخلو لان الشئ قد يكون فى التعريف فيقال اى
شئ

شئ يدخل غاق فى قولهم غاق حكاية الغراب اجيب بان غير مركب حكما
باعتبار صدق الكلمة للمسمى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به العيا
ولا ما يرى بالغراب لزجوعه لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قوله
والباء بحسب حركات الباء لا الباء دون الانواع لعدم اختلاف اخرها قوله
بالباء بحسب حركات اواخره وسكونها او الباء بحسب المفهوم من الجنس
فجنس علامة يعنى الباء حركات اواخره وسكونها او الباء علامة الباء التى اى
حركات وسكون الضم والفتح والكسر انما خص بالحركات لان جمع قد يكون
مع الالف والياء كقولنا زيدان ورجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة
لان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف لما
مجاز تسمية للغائب باسم المغيب قوله ضم وفتح وكسر وقف يسمى الضم ضما
لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم فى التلفظ به والكسر لانكسار
الشفة السفلى فى التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجرى قوله
وبالعكس يعنى يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البانية قوله واعراه
ان الحركات الخ هو وان قيل فى ان كلا منها يدل على اختصاص الضم والكسر بالمبنى
ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله والغاب لان لقب الشئ يختص به فعلى
ما ذكره الشارح لا يتم ما قصده من ان تلك الامور والغاب الحركات جنس لانها خصوصا قوله لانهم
لم يجدوا يطلقون على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم فجزم

COPY
www.alukah.net

لانها موضوعة عن صيغة وهو كما ولقد اراد بالصيغة الهيئة الكائنة في
يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون فيكون
لفظ وقد يكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب
يعني لما انه ليس في مفهوم زيد هيئة ان متكلم ولا مخاطب ولا غايب
تقول بانهم كلهم نظرا الى اصل المعنى والمعنى المسمى بزيد زيد غايب ولا
يقول زيد غايبت وانما جاز بانهم كلهم لان ياء ليل الخطاب وليس في زيد
غايبة ليل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد
الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله داخلا في
الحد بناء على ذلك التقدير لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة منكم وكذا
قيل بل الاخراج قوله اراد بالتقديم اللفظ الخ اعلم ان التقديم اللفظي كما
ذكره يدل على انه جعل قول لفظا او نحو او حكما في اقسام الذكر حقيقة لا
في اقسام التقدم حقيقة كما كان المقصود الاصلي هنا بيان التقدم
جعل في اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم
اللفظي الى التحقيقي والتقديري خلاف دأبه فان عادته جعل اللفظ قسم
التقدير كما مر في باب حكم المعرب وبيان الاعراب بل يقول لقائل ان يقول
لما منع ان يجعل الحكمي في اقسام التقدم حقيقة بناء على تغاير لان جعل
المحذوف الذهني وعدمه قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر والخفاء والاجمال

اذكر قوله حيث قال بالفرق وضعا قد يناقش فيه بالفرق بين ما وضع البناء وما
ليس قوله والكناية الى آخره ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة قوله والاصوات قيل انها لا تناسب موضوعة لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها قوله المضمر قد مر على سائر المبنيات اولية
في شيء فاعرف لا تنازع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس وعدم بنائه
اختيارا لحصوله وتقدم بكفى عنه قوله اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كان
وكل قوله حيث انه متكلم فيه ان اي في اياي مثل غير على القول بكونه مركبا وعلى ان ليس
موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل لكفى عنه من غير قطع النظر عن خصوصية المتكلم
والخطاب والغيبة وانما نبهنا على تلك الجهات في مواضعها اللهم الا ان يقال ان
اياي مركبة من تلك المواضع فهو باعتبار تلك المواضع موضوع لما ذكره ويمكن ان
يجاب ايضا بانه اشترك لفظي وتلك المواضع لتعيين المراد كما مر بيانه قوله
ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فان الضمائر موضوعة عن
للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انه متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج جميع
عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم
والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا اريد
بزيد عن نفس زيد وقد عرفت حال المخاطب وفهم من تفسيره ما وضع لمتكلم
بفعل اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا اخرج لفظا المتكلم والمخاطب

لانهما

الفصل في ليلة الا في جعل العهد في الحكم الاول واما التقدم فمتبقى لا حاجة فيه
الى التحمل لعم لو جعل الضمير راجعا الى الكف الذي بعده اصبح الى التحمل في
التقدم بان يقال ان تقدم حكم وضع الضمير واقتضاه فانه يقتضي لذاته
تقدم مرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه الغرض اما بمفهوم في لفظ بعينه
سواء كان بطريقة النقض او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني
من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تع هو اقرب للتقوى وكقوله حتى توارت
بالحجاب اذ الغشي يدل على قوة الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم
في السياق والظاهر انه ليس منه لان المفهوم من لفظ واحد فكانه
متقدم في ضمنه بحسب المعنى الظاهر ان يقال في ضمن اللفظ او في سياق
الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع قرينة
خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تع انا انزلناه في ليلة القدر ان
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الكلام في نعم رجلا
واما الضمير في باب التنازع فلتحرز عن التكرار وحذف الفاعل قوله ويستتر
يعني في اللفظ التلفظ بان احتمل لقبا فهم الظاهر
مع اعراب للاختصار قوله الا ما نع فيه ان قلت ان الواضع لم يضع الضمير الا مع قرينة
بين المضاف والمضاف اليه فلا يقع اذا كان المضاف اليه قرينة

الى

ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول
ضربت واضرب الا ضربت ويضرب ليكون افراد النوع المتصل بستوفاة
ويمكن ان يجاب عنه بان ضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان
او مستقبلا او بان يخصصه التنظر لاستيفاء العدد وان قلت فلم لم تذكر
صيغة المجهول قلنا لم نذكرها لئلا يتوهم ان اختلافه يستلزم اختلاف
الضمير وضع قولهم فالسادس في بيان ابتداء الاضرين قيل الا بتداء
الحكم لا لكسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه
الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الا
لكسقاط فيدخل قوله واما بداء بالمتكلم الاضرين يبدؤن بالغائب
لتجرده عن اللوحق ثم براعون سلوب الترقي انا نحن قد قبل انهم
انا ونحن هنا وقد يعبر بهم عن انا وقد يسكن نون نحن الاصل وهو عند البصريين
همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الا نثى هو ان
اجيبا عما قال الشيخ الرضي وهو ان مذهب البصريين وهو الفراء ان انت بكماله
ضمير لهم وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عما وكما ان للواحد
اياك واخواتها عبارة عن الكوفيين في اياهما وكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على كثرة ان كم شهرة على الكرف قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب فوقك
يعني على تقابل الواحد الغائب والوحدة المخاطب فيا سافل على كم فوق فصل

كهدوسى قوله خاصة قبل حال وخميس بستر والتاء للمبالغة او حصر كالكا
منصوب بمحذوف اى اخص باكتساء خصوصا واجد بعض فقوله الخ وضمها
للاختصار اى المنظور فى هذا الباب الاختصار اما اولا فبأخذ الحالى
المختصة للاعراب فى مولولاتها ليلا يجابجون اى اعراب واما ثانيا فقلة
الحروف وهى وهى فى المتصلة ظاهر واما فى المنفصلة فلانك اذا
عبرت ما نفى وعن غيرك باسمائها وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا
فرا واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذى فى الاسماء
الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثل التبس على المخاطب انه زيد العالم
او الجاهل فيحتاج الى تعيين احدهما الى قرينة واذا قلت انت عالما او هو
بعد سبقة مرجع لم يحتج الى قرينة بزيل الالتباس واذا عرفت ذلك قال حل
فى هذا الباب بمتصل يستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل
قوله استتار الفاعل ليس بمستتر فى معقول الصوت والحرف والا ورد فى
اى معقول هو قوله للمتكلم صفة للضمائر قوله مطلقا بزمان مطلقا او استتارا
مطلقا والظاهر ما قال الشارح فى انه بيان لمتكلم وكذا الحال فى قوله
وفى الصفة مطلقا قوله وفى الصفة مطلقا باعتبار ان الصفة هو كون الوصف
صفة ولا يسوغ المنفصل الخ لا يخفى ضعف الانفصال فى ما ذكره لان البينة
الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة فى غير الفاعل

يجب

يجب انفصاله كقولنا ما ايم انتم وذلك لان فاعل احد جزئى الجملة فاشبه
بابراره وكذا فاعل المصدر قوله لانه تعذر اتصال اللام للوقتية او الحال
قوله واما الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء
من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل فوقه او محذوف فكيف يكون كالجزء
الاخير او بالفصل وهو فى باب ما وقع تابعا تأكيدا او بدلا او عطفا
وكذا اذا وقع بعد اما المفيدة لتفكيك فى اول الامر كقولهم اما انت اوزيد
وما وقع ثانى بناى على واعطيت او لان الاتصال يورث التباسا
بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى
فى باب علمت لورود قد نعرض قال الشيخ الرضى احترز به عن نحو ضرب زيد
اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان فوق ضربك
زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول
لا يفيده ذلك بل فيه يكون ذلك لاتساع الكلام بل قبل ان تقديم المفعول
على الفعل يفيد كونه اهم قوله صفة جرت يعنى يجرى ان يكون نعتا او حالا
او صلة او خبرا قوله اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف
وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك انا قوله وكذا تأكيده لازم لانه فاعل الصحيح
هذا هو تحقيق الشيخ الرضى وقد فصل ابن الحاجب تفصيلا وقال اذا اختلف
ما يجرى عليه وما هو له فى الافراد او فرعيته يعنى التثنية والجمع وخالفتكم

انفعال

او فرعه وهو الاثبات فالبس سواء كان متعلق الخبر هنا او فعلا وان
اتفق في الغيبة ايضا فالبس حاصل سواء كان كمنه فعلا او صفة و
الخبر لا يرفع البس لان اختلف في الغيبة والخطاب والتكلم فالبس
منتف في جميع الافعال الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبة مع
المخاطبين فان البس هاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فالبس
فالبس حاصل هنا في جميع ما مر الا في المذكورين ويرتفع بالتاكيد فلما رفع
بالمنفصل البس في هذه الصورة ره لبعض البصريون في جميع سواء
كان هناك لبس اولا سواء كان رفع البس اولا واما الفعل فقد اتفقوا
كلهم على انه لا يجب تاكيده اصلا لان رفع الالتباس فيه فعلي كما عرفت
فان قلت خبر المفعول فيه انا زيدا ضارب يرفع البس فلم لم يكتفوا به قلت
لما كان هذا الخبر لم يات به لمجرد رفع البس وكان مما يجوز حذفه فيضعف الكلام
على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس خبر لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع
ضميران ولم يكن احدهما مرفوعا متصلا اكدا اكدا انت وبا
قال سيبويه ان كان غايبين كان غايبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز الاتصال واجاز بعضهم قياسا على الغايب
اقول التحرز عن تقدم المضمر ومن فيه يجوز ان يرجع الاولى بانه فاعل
في الاصل كضربك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول في باب اعطيت ويمكن ان
يرجع

بدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار الشباهة في اللفظ قوله فيلزم الانفصال لتعذر الخ ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف منه فتعلقه بما هو اشرف قوله وحكى
سيبويه اي عن الخليل قال انما هو شيء فاسمعه ولم يتكلم به العرب
فوضعوا الحروف غير موضوعة واستجازه لمجيره بمذهب النحاة قوله لكن الكتاب
لاجماع جميعهم الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداء بسبب
ان لا مقتضي في التعلق بما هو اشرف منه وجيز وقد جعلت بالانفصال في
سقيتك اذ رده منفصل قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت
اولى من الاتصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل في حيثية المعنى فكان الثاني اتصل بغير الفاعل وفي مفعولي
باب علمت رائحة ابتداء واخبر وجب الانفصال لان كان في الاصل خبر
ابتداء ان قيل ان انفصال خبر ابتداء ان عامله معنوي وقد استثنى بوجوه
الناسخ فكيف يصح ابتداء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
عكسه فلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في
معنى زيد قايم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لو لا مبتداء عند الجمهور او
فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلو والوجوه الثلثة ينتفي الانفصال قوله
لكن يجيء السموء يعني ان ضمير متكلم غير خارج كما قيل وذلك لان امر بعد لو

لولا انت بهذا الضمير المرفوع المنفصل وبعض بقول الى اخره من اول الى اخره
فيشمل خبر المتكلم لكن عبر الكسوب بما ذكرناه تدبر سره فورد عليه
الخ انما يرد لو لا انت وعت الى اخرها لما اختلف الضميران بالاتصال
والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعك اعتبر لهما غاية
واحدة وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال
الضمير خافض قال سيبويه يجوز ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال
كان كون الجر بها بالاضافة واذا اليها عدوه بنصبها قال الشيخ
الرضي فيه نظر لان الجار اذا لم يكن زايدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير
ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جواب اذ لولاي لولاك لهلكت انتفى الهلاك
بوجودك فورد قال الخفش يجر في فيما بعدها ويلزمه اثنى عشر فورد
فورد سيبويه في تقديم مجرور ان النعم في واحد فورد لتعاقبه في الخفض لان
معناها الامتناع والاستغناء فيه اي جانبي لعل وعسى فينصب الاسم
ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لزعانة
لعل فورد ونون الوقاية ويسمى ايضا نون الوقاء لان الوقاء كما يحفظ
الساقط على السقوط يحافظ على النون اخر الكلمة عن الكسر اي ياء
المتكلم اذا لم يتبعه ضمير فورد لتقي اي لتحفظ عما هو احق اجر وهو الكسرة
في اخر الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم حافظوا
على

Copyright © Ki
الألوكة
www.alukah.net

الفعل اجر وكانت الكسرة اصل علامة اجر كما في الفتى ذكر سيبويه ان
يوصف به ما هو اخف له وعبارة اخرى كرهوا ان يوصف به ما يكون في
بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن اجر وصفوا
في كلواعطاني ويعطيني بالكسرة الياء ولكون الكسرة مقدرا كما في عصاي و
قاضي وفي كرهاني عصاي لحدها على الفعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية
يعني ان اضافة قرباي اضافة السبب الى المسبب وكان ان يقول ايضا
قرباب رجل سواء قعد عربا عن نون الاعراب سواء كان قبله نون كالضمير او
نون التاكيد او لم يكن قبله احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مع نون
الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان الاصل
لها قد يجرد عنها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء فانها لزم ان يكسر
الكلمة بحذف الكلمة مستقلة قوله وانت خطاب عام الا قوله مع النون
فان في قوله خصوصية قوله يعني ان وجه التخصيص مبني على انه حمل التخيير
على تحويز الجانبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله
واخواتها عام يشتمل الليبة ولعل ولان لان حكمها مع الياء في الشروح
رجحان النون ولكن ان تحمل التخيير على التسوية كما بنا فالله الفهم
وخص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل لغريبة وكم لها في ما بعد
ويقول في لان انه تبع اجر ولي فانه ذهب الى التسوية ويوئيده ان

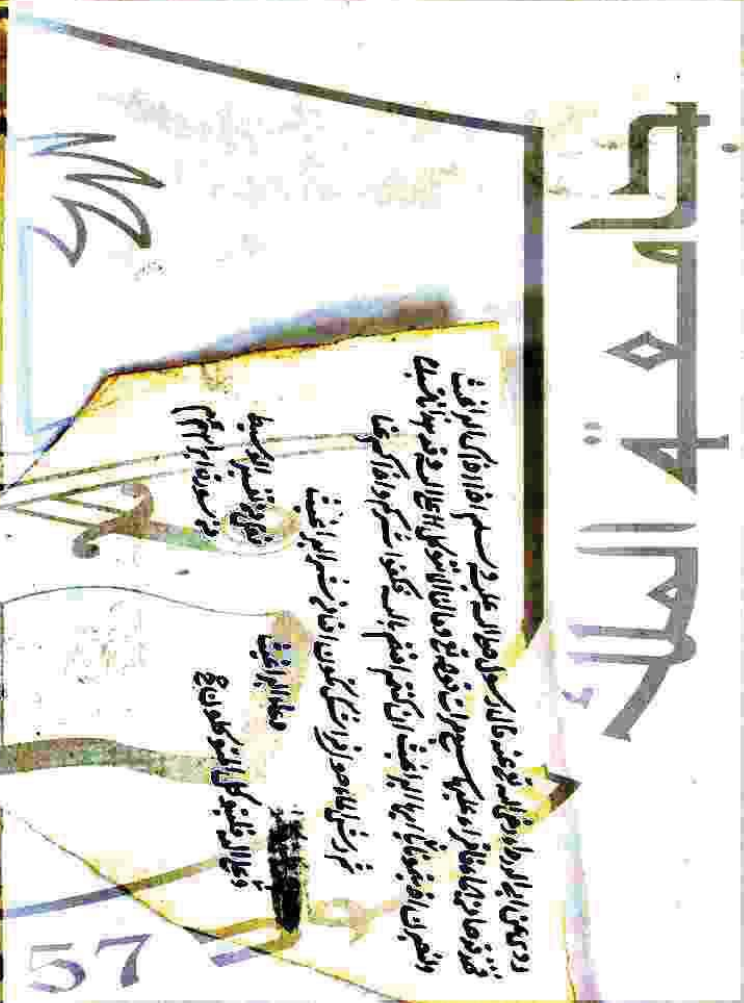

اذ لم يذكره مع ليت فوق على انه كلمة البتة بهذا ظاهر في غير التثنية واما التثنية
فوجهه ان كسرة اعتباطية مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها للطرد
الرجب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يجئ فظوا على الفتح
والضم الا زمان قال سيبويه يقال في لد بالضم لدى وفي الكاف الجادة
كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال
المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يعلم
ان التحرز عن اجتماع الجر في المضارع مع النون لشبهه انه فعل لا لشبهه
ان حركة اخره بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها
بالفعل وقد حرج التحرز بنحو كلي المنفصلين قوله كحرزه عن اجتماع النونات فيه
تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله كما في لعل فانه في حكم قوة
اجتماع اربع نونات او لان الفصل بين اللامين الا حرف واحد او قوله وكذا
في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قوله وبتوسط
بين كمبتدا وخبر الظاهر ان يقول ويقع بين كمبتدا والجزء فغير تجريد ويحتمل
ان يكون بين للتاكيد وانما يصح الى التاكيد لان صفة المبتدا والخبر ان
لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بالعوامل اذا
دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا وكيف يصح قوله بتوسط بين كمبتدا
والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيها جمعا بين الحقيقة

والمجاز وهو لك جائز عند الحق وبان فيه عموم مجاز بان يراد بالمبتدا ومثلا
الاول في الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا على ضعيفها لانه في
قبيل هذا الساعي شباب وصباه وانه ضعيف وفيه نظر لان الوصف في الكاف
لغو وفي الغاية معتبر ولهذا ابقى الفقهاء على كل سائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالجار المتعلق في قبيل الوصف بالغاية فتظير رائيته سائلا
في شبابه وصباه لا رائيته هذا الساعي في شبابه وصباه قوله صفة مرفوع
اما الى الفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واما الضمير
صورة اخر مرفوع لمناسب الطرفين اعني المبتدا والخبر قوله مطابقا للمبتدا بيان لكل
وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في اخر فوعاش هو باعتبار الخبر قوله
وتكلما وخطابا وغيبة دعاء وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لفظا وتمام مضاف
غائب قوله بسمى فصلا عند البصريين وعماد عند الكوفيين حافظا لبعده عن
ان يسقط عن ضربته قوله وهو لك المتوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية
للتوسط فهو لك ان يكون قوله بسمى فصلا جملة معترضة بين غاية ومغيا واعلم ان يجعل
علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود
بيان التسمية يقال انه يفصل اولا فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل
بين الصفة وموصوفها او بالوضع قوله نحو قبل يحتمل ان يكون حالا قوله ان يتوسط
اخبر فقوله معرفة ان فلت ينبغي ان لا يشترط لك الاشتراط لشبوته لا لكيس

في المبتدا او الخبر اذا كانا نكرتين قلت انما لم يقبحوا ذلك لان صفة الفعل
يفيد التأكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفس القائم واذا كان تأكيدا
يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما
اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا اخف على النفس وما هو على خلاف القياس ينبغي
ان يقتصر على صورة السماع اجاز الحازني وقوعه قبل المضارع للضرورة وتكرر
او لك هو بسور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تأكيدا كما في قوله
وان هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالمضمر وفي نظيره تأكيد المعنوي
بالمرفوع واجيب بانه تأكيد للضمير المستتر في النعتين لكنه قدم للحصر كما في انا
عرفت لبس ذلك بالحقيقة احتمال اخر لانه مع مبتدا هذا الحقيقتين نور وقوله
لعند الخليل متعلق بقوله لان ظرف مستقر او ظرف للنفي نور وبعض العرب يجعل
مبتدا وبعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التأكيد عليه فان لام
التأكيد لا يدخل التأكيد نور ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا ترى
دخلت عليه نواسخ الجملة فانه يجوز ان يكون فعلية كقولك تبع خالدا لا
نعني الا بحسان نور ولا يبعد هذا وجه وجيه نور فهم غايب لان اسناده الى ضمير
والقصة وهو مفرد وغايب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الوصل فانها
عبارة عن مبتدا فيلزم مطابقتها له كما ذكر تو ويحتمل تأنيثه قال الشيخ
الرضي تأنيث هذا الضمير وان لم يتضمن جملة المغيرة مؤنثا فباعتبار ان

ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع في الظاهر ان قولك يسمع خبر الشان
والقصة معرفة لا وصف لقولك خبر غايب نعم قولك غير وصف لقولك زيد ان
كان مبتدا او بان كان عاملا معنويا والضمير مرفوع به غير ذلك نور اما جواز
كونه على صورة الفصل بهذا قاله وفيه ان هجره كونه على صورة الا
الفصل لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة
على الحذف وعلى خصوصية الحذف اما على الكون فكقرع الحجرين في كقوله
عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون واما على
خصوصية المحذوف فلان حذف اسم كان في المشبهة بالفعل اذا لم يكن
خبرا لان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه
ضعيفا قلنا لكن القرينة لا يبين كما او لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها
في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة
للواقع نور لان خبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استعماله
ابتدائيا في بيوت القرية كما قال هو في قولك ان يدخل الكتب يوما الخ وقول الدليل ان
نواسخ الجملة لا يدخل على الكلام الا جاز ان قلت يجوز ان يكون هذا من ذلك
التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلناه في الحديث
قال تبكي سره الكتبة بعد النصارى اجاز رفع بجر ذو نور وهو لو المغفرة
او الوضعية قوله اي اسما وضع كل واحد منها اما فسره بذلك لان ضمير يجب

الظاهر هو المجموع ودفع المجموع دفع اجزائه قوله استعارة حسنة هي تخييل
اتحادهما واصيل بين المتخيل وما يصير غاية لذلك الاتحاد وهي لا يكون
الا الى المحسوس انتهى هو قوله فظاهره خبر الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس بالغير هم في الاشياء
المعرفة قد اضيفت الى الاستعارة بل المذكر المركب الاضافي معناه اصطلاحي كما ان
البارية بيانية بالاستعارة المعلومة لكل واحد وفي الظاهر ايضا اليه
تعريف الشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزء بل قيده وانما
يكون كذلك لو كان نفس ماخوذ اليه قوله يحمل على التجوز معتبر بمنزلة المحسوس
انتهى هذا ما من شيء الا ويدل عليه قوله وهي ذا للذكر لما يصح حمل
ذا على هي بعوده الى المجموع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين بتارة
بان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اي وهي خفت والجملة التي بعده
مبينة وللاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكره وتارة بان ذا خبر مقدم
معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للذكر خبر مبتدأ محذوف اي هو
للذكر ويلزم على هذا التقدير حذف المبتدأ حرف المعطوف وهو قليل
وتارة بان قوله للذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدأ الاول بتقدير العايد اي و
هي ذا فيها للذكر وتارة بان صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجملة
خبر المبتدأ اي وهي فيها ذا للذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان نشر

الكلام

الكلام على لف ونشر ثم قال قوله لشاه وان فرعا به حذف الموصول اي الذي
لشاه وان وقيل ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل
ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله نوع وما ذكرنا الاعلام معلوم
من هذا الباب اي ما سبق الا لاعلام اذا ظهر لك الوجوه ظهر لك ان
توجيه الاستدراج احسن والطف قوله والعامل في اكمال معنى الفعل الخ
فيه ان قوله ذا جزاء للجزم على تحقيق فان تظيره البيت سنف وجه ان
وجزاء الخبر ليس هذا بتحقيق بل المسند المجموع قوله على احد الوجوه
قال قدس سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذا مبتدأ وما
ان خبره وقيل خبر الشاف هنا محذوف اي انه هذا ان لسان جزء بقلب
الالف ياء فان الياء قد يكون علامة التانيث كما تقرر بين تقلب الالف و
الياء وبالعكس الهاء قد يكون بدلا في التانيث في الوقف بوصل الياء
بها من الاشباع او لجمع العوضين قوله والتثنية لفاته الخ لم يره التثنية
لتعارف ان المعرف لا يثنى الا اذا انكر ولا ينكر اسم الاستعارة قوله واوا
كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول على سبيل
التحقيق بقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون انقلابها
بالامر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ان تاخير الياء
جزاء مقسم الاستعارة اعلم انه قد يفصل بين الياء واسم الاستعارة بجمله

COPY
الألوكة
www.alukah.net

عن اللام والكاف وذلك بان واصوا تارة كثيرة هنا اذا وها انتم اولاء وها
هو اذا وبزها اقبل قوله لامتناع وقوع الظرف وقوعها فيان حيث افعل لا تفعل
هنا بمنع وقوع الظرف موقع اسم فالاولى ان يقال لان معناه غير مستقل
بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك ابنة قوله وهي حرف يذكر ويؤنث
واعتبر هنا تذكير بزبنة تذكير اسم العود اعني خط قوله اي حرف الخطاب
فانه اقرب ويحتمل ان يعبر بهنا الاستعارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
للمتوسط فان الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط وللبعيد دون الاخر
وذلك لان وضع اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للشار اليه
حاضر وبشار اليه اشعر في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به نزلت منزلة الوضع للحضور بحيث يصلح
لكونه مخاطبا اقرب من هذا الصلاحية اذ لا يخاطب الغائب في كلام واحد الا في
مواد مخصوصة فلما اورثته الكاف في اسم الاشارة معنى القرب وقد كان
موضوعا للحضور صار بين الكاف بين الحضور والغيبة وهنا حال المتوسط
واذا ورد التنصيص على البعد وجب بعلامة وهي اللام قوله وعلامتي
الحضور كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر
بالتأويل كما ذكروه في علم البلاغة فلك ان تقول اذ قال يقال اشارة
الى الاستعمال فانه لو قال وهذا للقريب لم يفهم منه الا الوضع قوله وذلك لما

كان

كان المخالفة بين هذا واخواته في البعيد اكتفى به قوله اشارة الى الكلمة فذلك
لان ما عمل غير صالح لذلك افليس فاذكر زيادة بيان الى ذلك بضم
الياء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا
للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحق الكاف ولا يلحق ثم قوله
خاصة اي اخص خصوصا ذكرته للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما استعمل في الزمان كقوله نحن هنالك الولاية اي حق ولاية لله بالاستعارة لكان
للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول العقهاء موافيت الاحرام اي مواضع
قوله اسم لا يتم الخ اي اسم لا يتم حال كونه جزءا او هو بعيد عن احتمال احرام
اقوله او لا يعبر جزءا ما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان
الافعال الناقصة لما حصرها قوله واحراه بالجزء التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء
التام على ركن الكلام كما يشاهد اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول
الحرفي لو اريد ان يجعل جزء الجملة لم يكن الا جملة هذا هو الحق لكن
لا وجه للتخصيص فلو اريد ان يجعل فضلة لم يكن الا جملة فلهذا احرى
الخ قوله فليس بسره الجزء التام غير ظاهر قوله واحراه بالجملة معناها
اللغوي كذا نسب الى الحمص وفيه ان الفاظ التم يحمل على معانيها اصطلاحية
ولا ضير في ان اصطلاحا ورد معناها العرفي فيقال لو قال بجملة جزء وغيره لكان
اخصر واوضح لكنه يسلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وفيه بيان

ضوءها

عن ظاهره ضح

الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والغير وقد ان منهم التعريف والتفصيل للاجمال
ثم التفصيل في خارج التعريف ولان ذلك التفصيل مناف كما نقل عنه فان اريد
معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة مايقع الغوم ستدركه الخ لا يقال جاز ان
يكون الاخراج الموصول الخ وهو ما اول مع ما يليه فيخرج بعض عصر فانا نجاب
الى عابد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما حاصل
ثم الجزء التام هو كما اول بالمصدر لا الجزء الحصري يتضمن البه جملة كما في الموصول
الاسمي قوله لقائل ان يقول يمكن الخ لقائل ان يقول ذلك وان لزم تخصيص الحد
بعض الشرطية لا يقال فانه يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة
الاصطلاحية كتعريف العالم بحال العلم وهو لا يجوز لانا نقول تعريف العالم
بحال العلم جائز اذا فسر العلم بعد ذلك كان يقال مثل العلم صفة يتجلى بها
المذكور لمن قامت به اي بان انكشاف في العلم كما هو مشهور ليشمل
الاشتقاقية فانها معلومة لكل من يعلم اللغة بل باعتبار ابتداء فتعريف العالم
بحال العلم تعريف الشيء بنفسه والحقيقة على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس
تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم بل لانا نقول المراد بالموصول معناه العرفي
وهو باعتبار هذا المعنى ليس مأخوذا في الصلة العرفية ولا يدل مرتبة الاشتقاقية
على شيء من معناه العرفي حتى يكون تعريفها تعريف العالم بالعلم

فيقال

بقال الصلة جملة الخ فيه تأمل قوله وصلة اي صلة قال ابن جرا الخ حمل الضمير راجعا
الى اخبر الصلة بالتباس اليه لان الموصول قد يجعل خبرا اذا كان كذلك لان وضع
الموصول على ان المتكلم يتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه يكون بحكم ما عليه
المحكوم بعلوم الموصول المحمول له وذلك لا يتصور الا في الخبرية واما وقوع الجملة
القسمية صلة كقولنا ومن الناس من يعجبك قول ان الصلة هي جملة القسم
وهو جملة خبرية قوله واما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فيما حاجة الى القول
بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله ان غير خبر
الا ان واما فانه قد يجيء الظاهر موضع المضمر قوله لان اللام الموصولة سميت باللام المعرفة
وليست بالحقيقة لان حرفية كما زعم بعضهم بعوده الضمير اليه والقول بان الضمير
راجع الى الموصوف فقد بعيد قوله صلة بعض والمراد بالفعل الواقع خبرية ان وهو معنى
الصلة لا يكون الا جملة قوله وهي اي الموصول لا حظ بعض الجملة باعتبار الخبر كما ان باقيه
الضمير باعتبار ان ضميره فيكون الحكم راجعا مجموعها من المبتدا والخبر واقع فيه قوله
الذي اصله لذي بمنزلة بعض بزيدة اللام عليها بحسب اللفظ ضع لا يتوهم ان الجملة الواقعة
بعدها صفة لها فان الجملة لا يكون صفة للمعرفة وما كان وزنه وزن الصفات جاز
ان يكون وصفا كما في الطائفة كما سبق كل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة فعل بمعنى موصولا قوله اتى بتلك الدال على قوله والذال واللام وذكرها انتهى

فيها بدلا من الباء في اخترتهم قوله والذين كالذين جمعكم ذا والعلم والنون في فردة
بهذا يحذف النون من الذون تخفيفا وفي الذين ايضا قوله اي مصاحبا لي
معرفة كانت او مقدرة قوله بعني الذي فرعت كذا في قوله بعني التي
الخ يعني طي قلبت في التثنية احدى الياءين الفا والاخرى همزة فكثر ذلك عن الاجتماع بالياء
الياء قوله وذا بعد ما هو ذا الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارات موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او
من الاستفهاميتين اذا لم يكن زيد اكرم في قوة قولنا ما الذي زيد اكرمه في الدار بعرض الداري
اي شرط الذي فان ذا زيد او بعده موصول قوله والعايد المفعول كسوى عايد
الالف واللام فانه لا يجوز حذفه كلفا موصولتها والخبر احد دلي بل موصولتها
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف العايد اذا اجتمع في الصلة كالذي ضربته في
داره زيد اذ يستغنى عن ذكر المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الظرف اما
او مجرور او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان
الموصول لا يدل على ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان مجرورا
يحذف بشرط ان يجر بالاضافة صفة ناصبة تقدم ذكرها او ينجر بحرف جر
متعين كقولنا اسجد بما مر بنا اي وبمعين حرف الجر فيما اذا جر
الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ومتعلق متحدان بحيث مر
بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في نحو الذي ضربت زيدا
وهو

وهو ان يحذف حرف الجر او الى ثم يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا بالتدريج حذف
ومذهب سيبويه والخليل حذفهما معا لاستطالة الصلة واما الضمير المرفوع فلا يحذف
الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان
في صلة اي جاز الحذف بالشرطين الاخيرين وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة
الصلة كقولنا جاءني الذي في السماء علمه وفي الارض الخ حذف العايد
الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرفان لغو يتعلق بمحذوف تقديره الذي
في السماء معبود الهي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل
كلامه ان قلت فلم تخصص العايد بالمفعول ونعمم المجرور لتحقق الاستثناء فلم قدر
غير قلت ان حذف لا يجوز الا مع القرينة وانتفاء الحذف في صورة اجتماع الضميرين و
كون العايد مجرورا لا يدل على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول كذا
في صورة الاتصال بالحذف فلا يحذف ح واما نحو كل ما مضى لا ينفد العايد
المفعول فبتقدير ان العايد مجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان
قبل فعول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه
لا يصح حذف بل المفعول فانه على اطلاقه يصح حذفه وهذا هو مرادهم او بالاضافة عرفت
الى حذف لاستطالة والكلام في حذف العايد من حيث انه عايد ويجري هذا الجواب
في المجرور ايضا قوله ومن ضمير المتكلم الخ قوله ومنكم
منه يتذكر فعل بعرفة ان الكمال والتميز لا يجبر عنهما ان يجب تنكيرهما والمعرفة

ان يجيء وكان قد ذهب الى انه لا يخبر عنهما لانهما لا يتعان مضمرين قوله لان الذي يخبر عنهما اي
اي بالضمير اما اذا اخبر عنه فهو زيد في قولك المذكور قوله لانه قال فاذا الغيبة عن زيد الخ
وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان الغرض
عنه ان يكون مغرورا عنه والجملة الاولى مع اخراتها مغرورة عنهما دون الموصول قوله اي
ادق كلمة الذي الخ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول ويخبر عنه في الاصل مبتدأ وخبرا
مرتبة الصدر قوله وصلته الخ لان المطلوب ان يتصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك
المخبر عنه لتصديره بل تقديم شيء من الجملة اليه ولم يمكن ان يكون الموصول وكان المخبر
عنه لتصديره مبتدأ ان يكون نائبه وهو الضمير العايد فكان قوله واخرته لما خبر وصف
المخبر لانه قوله في الجملة الفعلية حاصله ان قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعه
جملة اسمية كقولنا ضاربه الزيدان ومضروبه الزيدان فلم لا يصح الاخبار فيها قلنا
لانهما ان كانا فيهما بمعنى قوة وقوعها صلة للام قوله في خبر الخ ان قلت لو قال
ولو قال في خبر المبتدأ يشتمل مثل خير نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فايدة
قوله والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة
في التاكيد فلا يفيد الغير ما افاده الا ويجب ان يكون الضمير مفيدا لفايدة
المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والبدل منه فقد
اختلف فيهما قوله والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاجنبي فلا
يجيء في زيد ضاربه غلامه انما يجوز اذا لم يعمل المجرور في الغير المستتر نظرا الى كون

في

في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل في الغير المستتر لغيرها اي الذي يتصف
غيرها قوله واما الاضافة قال الشيخ الرضي كما كان في اضافة ما يوافق لفظ
الموصول لم يجعل له بابا برأسه بل بين في ضمن موصولات كما بين ما يوافق
الفعل في اللفظ في اضافة اسماء الافعال كضارب في وجب قطع الموافقة
يجب نزال ولو لا قصد الاختصار وعارية المناسبة اللفظية لكان الاحسن
يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها قوله للحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واقسام
الحرفية فسيجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي فما قوله واستثنائية قد يرد
لمعنى التحقير والتعظيم والانكار ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند
كونها مجرورة بحرف جر او مضافا الى اداة اجاء وابعد ما الاستفهامية تحذيا
ذا اشتغل قوله نحو رجلا كمرة النفوس الخ قيل جاز ان يكون ما كافة قال ابن
الا ان الشحنة اضاروا كونها موصوفة ليلا يلزم حذف الموصول والعائد
اكثر وهو المجرور ومعناه بعض قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه
يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقا بنكرة كما في اخذت من الدراهم ويجوز
تضمين نكرة معنى تشمل وتبعيض وجملة قوله فرجع صفة للام لان
اللام في للعهد الذهني قوله وصفة اختلف في ما التي للنكرة لافادة الابهام
فجاز بعضهم حذفه وقال بعضهم اسم فايدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع
نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا تعرف من حقارتها او عظمها اي لا مر عظيم لا يعرف